الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki
الخميس 24 ابريل 2025 الموافق 25 شوال 1446 العدد 14.021
مدير النشر والتحرير: عبد الحميد جماهري
www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com
الثمن: 4 دراهم
خاص معرض الكتاب

عمر بنجلون
1936 - 1975
شهيد صحافة
الاتحاد الاشتراكي

يجمع قيادات سياسية ونقابية ومدنية من أكثر من 50 دولة

الكاتب الأول إدريس لشكر يحضر مؤتمر التحالف التقدمي العالمي بالهند

يشارك إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في مؤتمر التحالف التقدمي، بدعوة من حزب المؤتمر الوطني الهندي، المنعقد بحيدر أباد بالهند في الفترة من 23 أبريل إلى 26 أبريل 2025.

وترافق الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فتيحة سداس، عضو المكتب السياسي، في المؤتمر الذي اختار شعار « من أجل عدالة عالمية »، بحضور أكثر من 50 دولة تمثل تيارات اشتراكية واجتماعية وديمقراطية.

صفحة 02

أزمة اللحوم ستستمر لسنوات والحكومة مطالبة بتعويض القطيع الوطني الذي فقد 14 مليون رأس

ارتفاع أسعار القطيع الإسباني حول المستوردين نحو البرازيل والأوروغواي على حساب الجودة

صفحة 03

سلوى الدمناتي: هل هناك استراتيجية حكومية لهيكلة التجارة الإلكترونية

عبد الحق امغار: الشباب يعاني من غياب استراتيجية تحدد احتياجاته

محمد البوعمري: ما هي تدابير وزارة الانتقال الرقمي لضمان الولوج إلى المعلومة

نور الدين أيت الحاج: ما هي تدابير تقليص الفوارق، وضمان تكافؤ فرص الاستثمار

04

من أجل المشاركة في نهائيات أمم إفريقيا للشباب

المنتخب الوطني للشبان يسافر اليوم إلى القاهرة بحثا عن لقبه الثاني

صفحة 11

الأردن يعلن رسميا حل جماعة الإخوان المسلمين

أعلن وزير الداخلية الأردني مازن الفراية أمس الأربعاء أن الأردن قرر حظر جميع نشاطات جماعة الإخوان المسلمين في المملكة وإغلاق مقارها.

وقال الوزير للصحافيين «تقرر حظر كافة نشاطات ما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين واعتبار أي نشاط (تقوم به) مخالفا لأحكام القانون... تقرر أيضا إغلاق أي مكاتب أو مقار تستخدم من قبل الجماعة حتى لو كانت بالتشارك مع أي جهات أخرى».

وأضاف أنه تقرر «تسريع عمل لجنة الحل المكلفة بمصادرة ممتلكات الجماعة وفقا للأحكام القضائية ذات العلاقة وحظر الترويج لأفكار الجماعة تحت طائلة المساءلة القانونية واعتبار الانتساب إليها أمرا محظورا ».

وأكد الفراية أنه تقرر «منع التعامل أو النشر لما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين المنحلة وكافة واجهاتها وأذرعها»، مشيرا إلى أنه «ستتخذ الإجراءات اللازمة بحق أي شخص أو جهة يثبت تورطها بأعمال إجرامية مرتبطة بالقضايا المعلنة أو الجماعة المنحلة».

وكانت دائرة المخابرات العامة الأردنية أعلنت الثلاثاء إحباط مخططات «تهدف للمساس بالأمن الوطني» شملت «تصنيع صواريخ وحيازة مواد متفجرة» ومشروعا لطائرة مسيرة، مؤكدة توقيف 16 شخصا متورطا فيها.

وقال الناطق باسم الحكومة محمد المومني خلال إيجاز صحافي إن الموقوفين هم ضمن خلايا في أربعة قضايا إحداها «تصنيع صواريخ قصيرة المدى مداها ما بين 3 إلى 5 كيلومترات فقط، وهذا مؤشر كبير».

وأشار المومني بشكل غير مباشر إلى انتماء عدد من الموقوفين إلى جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وهو ما أكده بعضهم في اعترافات مسجلة بثها التلفزيون الرسمي تحدثوا خلالها عن زيارتهم لبنان للتدريب وتعلم صنع صواريخ وطائرات مسيرة.

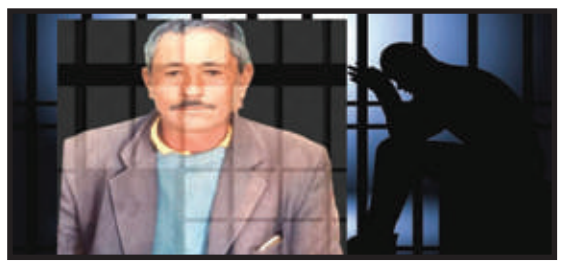

البراءة لمواطن بعد 5 سنوات سجنا من أصل 10 في قضية من «صنع شهود الزور»

صفحة 05

مقاضاة الدولة وأزمة سيادة القانون: الواقع والآفاق

عبد المنعم محسيني(*)

نظمت الوكالة القضائية للمملكة، تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية، يومي 15 و16 أبريل 2025، المناظرة الوطنية الأولى حول تدبير المنازعات القضائية للدولة والوقاية منها: مدخل لصون المشروعية واستقرار الاستثمار وترشيد النفقات.»، حيث تضمنت جلساتها العامة العديد من العروض والمداخلات القيمة، والتي تناولت بالتوصيف والتحليل العديد من الإشكاليات البنيوية والموضوعاتية ذات الصلة بالمنازعات التي تكون فيها الدولة طرفا فيها.

وقد تميزت هذه المناظرة الوطنية بمشاركة ممثلي العديد من الدول، كرئيس هيئة قضايا الدولة بمصر، ومحامي الدولة الإسباني والوكيل القضائي للدولة بالسينغال والوكيل القضائي للدولة بفرنسا، حيث قدموا عروضا حول الإطار القانوني والمؤسساتي لتدبير المنازعات القضائية للدولة ببلدانهم.

وما استغربته، الذي لم يكن يجهله أي أحد من المهتمين المغاربة بتدبير منازعات الدولة، تلك الملاحظة التي أبداها كل من محامي الدولة بإسبانيا ورئيس هيئة قضايا الدولة بمصر، بخصوص اندهاشهم لما علموا أن أكثر من سبعين في المائة من المنازعات العمومية بالمغرب خارجة عن اختصاص الوكالة القضائية للمملكة، وذلك خلاف أنظمتهم التي تتولى هيئة واحدة مهمة تدبير المنازعات العمومية.

وفي الحقيقة، فإن تدبير المنازعات العمومية يعاني فعلا من طابع التشتيت، حيث لا تتكلف الوكالة القضائية للمملكة سوى بنسبة أقل من 10 في المائة من المجموع الإجمالي للمنازعات العمومية؛ ومرد هذا التشتيت يعود بالأساس إلى النظام القانوني الذي يستثني صراحة المنازعات الضريبية والجمركية ومنازعات أملاك الدولة، ومنازعات الجماعات الترابية، ومنازعات المؤسسات العمومية من اختصاصات الوكالة القضائية للمملكة، التي لا يبقى لها سوى الإدخال الوجوبي الذي يلزم به القانون رافعي الدعاوى ضد إدارات الدولة، باستثناء الإدارات السالفة الذكر التي تستثنى منازعاتها بنص صريح من اختصاص الوكالة القضائية للمملكة.

بل وفي بعض الأحيان حتى الإدارات التي تندرج منازعاتها ضمن تدخل الوكالة القضائية للمملكة، لها صلاحية الاستغناء عن تدخل هذه الأخيرة في تدبير منازعاتها؛ اعتبارا لكون القانون يمنحها صلاحية انتداب أحد موظفيها أو تكليف محامي لينوب عنها ويدافع عن مصالحها في الدعاوى القضائية.

ومن سلبيات هذا التشتيت في تدبير المنازعات العمومية بين عدة متدخلين عموميين، صعوبة واستحالة تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة، من جهة أولى، في ما يخص الجهة الإدارية المسؤولة عن خرق القانون الذي ترتب عنه صدور أحكاما قضائية تستنزف مالية الدولة وتزعزع الثقة العامة؛ ومن جهة ثانية في تحديد المسؤولية الفنية عن سوء تدبير المنازعات العمومية.

غير أن هذا التشتت لا يعتبر الإشكالية الوحيدة التي تعرقل حكامة تدبير المنازعات العمومية؛ فالمعضلة أعمق من ذلك وأخطر ، فهي ترتبط بأزمة سيادة القانون، وهو ما يستنتج في مختلف العروض والمداخلات التي قدمت خلال هذه المناظرة الوطنية؛ إذ يتضح من خلال العروض المقدمة من طرف مختلف المسؤولين الإداريين، وخاصة الوكيل القضائي للمملكة، أن عدد القضايا المرفوعة ضد الدولة التي توصلت بها الوكالة القضائية للمملكة في ارتفاع مهول، وأن عدد المبالغ المحكوم بها ضد الدولة تستنزف بشكل مستمر المالية العمومية.

صفحة 03

كسر الخاطر

الحكم الذاتي والاستفتاء البعدي !

عبد الحميد جماهري
hamidjmahri@yahoo.fr

لم يسع المغرب، من وراء الحكم الذاتي، إلى الطي النهائي لملف النزاع فقط، بل أعلن صراحة، من خلال هذا المقترح، عن أمله في أن يشكل الحكم الذاتي «فرصة من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة»، وهي روح بناءٍ وجدِّية، سوف تحضر في المفاصل الكبرى من عناصر المقترح المَغربي.

ومنها عدم إلغاء مبدأ الاستفتاء بحد ذاته، كاستشارة جماعية للمصادقة على الحكم الذاتي...

لقد تجاوز المغرب مبدأ الاستفتاء بعد أن أشهد الأمم المتحدة على استحالة تنظيمه، وبعد أن اقتنعت الهيئة الدولية بأن هناك ضرورة للبحث عن منافذ أخرى للحل، حيث ما فتئ مجلس الأمن، منذ 2004، يدعو "الأطراف ودول المنطقة إلى مواصلة تعاونها التام مع الأمم المتحدة، لوضع حد للمأزق الراهن، ولإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي".

وقد نص المقترح المغربي المقدم إلى الأمم المتحدة، بناء على ما تمت معاينته من استحالة الحل الاستفتائي Référendaire، على ضرورة التفاوض على طريقة أخرى للحل (لأن الحل عند المغرب موجود، وهو سيادته على صحرائه)، ولكن هذا التفاوض يشمل أيضا مبدأ الاستفتاء، كإجراء لتأكيد ما تم الاتفاق عليه.

وهكذا تنص الوثيقة المقدمة للأمم المتحدة بتاريخ أبريل 2007، في فقرتها الثامنة (8) على :

- خضوع نظام الحكم الذاتي، المنبثق عن المفاوضات، لاستشارة استفتائية للسكان المعنيين،»طبقا لمبدأ تقرير المصير ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة».

وهي فقرة تسلم بتطبيق الأحكام الأممية على الاتفاق، وبالتالي فإن الاستفتاء متفق عليه، لكن بشرط بعدي أي كاستفتاء تأكيدي للحكم الذاتي من طرف الساكنة المعنية.

وفي هذا الإطار لا يمكن أن نغفل ما كان المغرب يدافع عنه عند قوله الاستفتاء بالصيغة التي كان مطروحا بها منذ 1981! وظل يعتبر بأن هذا الاستفتاء لن يكون إلا تأكيدا «للبيعة» التي أثبتتها المحكمة الدولية...

كما أن هاته الصيغة، هي التي يجب أن تحكم ما ورد في إحاطة ديميستورا المقدمة مؤخرا، في 14 أبريل 2025، أمام مجلس الأمن، والتي أثارت حفيظة المغاربة، والتي يقول فيها إن الأطراف يجب أن تتوصل إلى حل»وهو ما يتطلب، أيضا في الوقت المناسب، نوعا من الآلية الموثوقة لتقرير المصير».

وخارج الفهم الذي ورد في المقترح أصلا منذ 18 سنة، فإن ملاحظة المبعوث الشخصي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة مغايرة، وهو ما كان موضوع ارتياب مغربي...

وعلى كل، ترد كلمة الاستفتاء مرات عديدة في المقترح المغربي، بمعنى استكمال حلقات تقرير المصير على قاعدة الحكم الذاتي، في الشكل الخاص بالحل وليس في مضمون الحل نفسه .

وفي السياق ذاته، يعتبر القول بالحكم الذاتي بابا لممارسة الاستفتاء كما هو مطروح في بلورة تقرير المصير، وفي هذا الباب ورد في الفقرة 27 أن:

-« نظام الحكم الذاتي للجهة يطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر ضمن استشارة ديمقراطية ».

-«يعد هذا الاستفتاء، طبقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان، لحقهم في تقرير المصير.»

وقد تطرح هوية السكان المعنيين بعض التساؤلات إن لم تكن خلافات، قد تتشابه مع الخلافات التي طالت لائحة الأسماء التي كان يسجل أصحابها للمشاركة في الاستفتاء في صيغته الأولى. ولا بد من أن تكون موضوع تفكير مغربي من الآن، مع ما طبع التركيبة الديموغرافية في الصحراء من تحولات جذرية .

ولعل السيد عمر هلال كان قد وضع بعض الجواب لما صرح في وقت سابق أمام مجلس الأمن «لن يعود إلى أرض الوطن إلا من كان مسجلا في لوائح إحصاء الإدارة الإسبانية لسنة 1974 وأن من هم غير ذلك فهم مواطنون جزائريون حسب منظور القانون الدولي.

على اعتبار أنها المرجعية الوحيدة التي تعترف بها الأمم المتحدة لتحديد الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في أي حل سياسي مستقبلي».

علما أن الانطلاق من الحكم الذاتي يختلف في الواقع عن الانطلاق من الاستفتاء لتقرير المصير !

وقد حدثت تطورات أساسية في ما يتعلق بالسكان المعنيين بطبيعة الحال، على اعتبار أن ممارسة السيادة فوق الأرض كانت من خلال نظم التمثيلية المتعارف عليها، كما تبين من خلال مساهمات الساكنة في انتخاب ممثليها، (بما هو انتخاب يشكل التعريف الدستوري للسيادة في دستور 2011)، ومن خلال إطارات أخرى قد تفسر نفسها كما هو حال «صحراويون من أجل السلام» وباقي الساكنة الموجودة في الشتات .

ستكون الموافقة من خلال الاستفتاء مسألة محورية في طي صفحة الملف من خلال الحكم الذاتي.. وهو ما يفترض وجود الهيئات المرجعية(الأمم المتحدة ومجلس الأمن في كل أطوار الحل وبالضرورة في ختام الحل)!

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

يجمع قيادات سياسية ونقابية ومدنية من أكثر من 50 دولة

الكاتب الأول إدريس لشكر يحضر مؤتمر التحالف التقدمي العالمي المنعقد بالهند

■ المقدمي المهدي

غادر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الاستاذ ادريس لشكر ، رفقة الأخت فتيحة سداس عضوة المكتب السياسي، المغرب صبيحة أمس الأربعاء متوجها الى الهند لحضور مؤتمر التحالف التقدمي العالمي المنعقد بميدنة حيدرآباد من 23 إلى 26 أبريل 2025، تحت شعار: «من أجل عدالة عالمية».

وفي أجواء مليئة بالتحديات الجيوسياسية وتطلعات الشعوب إلى عدالة كونية أكثر إنصافًا، يحضر صوت المغرب التقدمي من قلب مدينة «حيدر أباد»

ويعد الوفد الاتحادي، من بين الوفود البارزة المشاركة في هذا اللقاء الدولي، الذي يجمع قيادات سياسية ونقابية ومدنية من أكثر من 50 دولة، تمثل تيارات اشتراكية واجتماعية ديمقراطية، تسعى إلى مواجهة التحديات العالمية، من «الأزمة المناخية» إلى «الشعبوية الرقمية» مرورا ب»أزمة الحوكمة العالمية».

مرافعة منتظرة من أجل الجنوب

ويشارك الكاتب الأول للحزب بمداخلة ضمن إحدى الجلسات العامة، يُدافع فيها عن «تمكين دول الجنوب من موطئ قدم عادل داخل منظومة القرار العالمي، مع التأكيد على ضرورة إصلاح توازنات الحوكمة الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة».

كما ينتظر، أن يبرز الوفد المغربي «التجربة الوطنية في مجالات التنمية البشرية، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتمكين النساء، باعتبارها نموذجا صاعدا من الجنوب، يمكنه الإسهام في صياغة نظام عالمي أكثر عدالة».

لقاءات تنسيقية ثنائية وخطوة دبلوماسية حزبية منتظرة

وعلى هامش المؤتمر، من المبرمج أن يعقد الأستاذ «إدريس لشكر» لقاءات ثنائية مع قيادات من أحزاب مشاركة، خاصة من «أمريكا الجنوبية» و»أوروبا» و»إفريقيا»، بهدف «تعزيز التنسيق الدولي بين الأحزاب الاشتراكية والاجتماعية الديمقراطية في مواجهة التحديات التكنولوجية والاقتصادية التي تهدد التوازنات الاجتماعية في الجنوب».

وتعد مشاركة «الاتحاد الاشتراكي» في مؤتمر «حيدر أباد»، خطوة دبلوماسية حزبية مهمة، تعكس رغبة الحزب في «الاضطلاع بدور فاعل على مستوى الدبلوماسية الموازية، والدفاع عن القضايا الاستراتيجية للمغرب من موقعه داخل الساحة الدولية التقدمية». وقد عبّر عدد من المتتبعين عن ترقبهم لمداخلة الوفد المغربي، خاصة وأن المؤتمر يراهن على بلدان الجنوب ك»محرك رئيسي للتحول الديمقراطي والعدالة الكونية».

ويرتقب أن يسجل الوفد المغربي، حضورًا متنوعا يضم فاعلات من منظمات نسائية وحقوقية، للمشاركة في ورشات «العدالة البيئية» و»المساواة بين الجنسين»، حيث ستناقش سبل تحقيق ميزانيات تراعي النوع و»التصدي للتراجع العالمي في حقوق النساء».

ومن المنتظر أن تشهد الجلسة الختامية للمؤتمر تقديم التوصيات النهائية، مع توجيه إشادة بدور الوفود القادمة من «إفريقيا» و»أمريكا اللاتينية»، في رسم ملامح إعلان «حيدر أباد» لسنة 2025، الذي يُعد بمثابة «مرجعية جديدة للعدالة العالمية المرتكزة على التضامن والتعددية».

المفتش العام للقوات المسلحة الملكية يقوم بزيارة عمل لدولة قطر

بتعليمات سامية من جلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، قام الفريق أول محمد بريظ، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، قائد المنطقة الجنوبية، بزيارة عمل إلى دولة قطر الشقيقة في الفترة الممتدة ما بين 19 و22 أبريل 2025.

وذكر بلاغ للقيادة العامة للقوات المسلحة الملكية أن الفريق أول محمد بريظ، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية المغربية، عقد بهذه المناسبة، يوم الأحد، اجتماعا مع نظيره الفريق الركن طيار جاسم بن محمد بن أحمد بن محمد المناعي، رئيس أركان القوات المسلحة القطرية، تلته مقابلة مع سعادة الشيخ سعود بن عبد الرحمن بن حسن بن علي آل ثاني، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع، حيث تم التباحث حول سبل تعزيز أوجه التعاون العسكري الثنائي في إطار التوجيهات السامية لقائدي البلدين .

وأضاف البلاغ أن المسؤولين أعربا خلال هذه المباحثات، عن ارتياحهما لما تتمتع به العلاقات العسكرية بين المملكة المغربية ودولة قطر الشقيقة من متانة وتفاهم، معربين عن تقديرهما للنتائج الملموسة التي يحققها هذا التعاون المثمر، والذي يعتبر نموذجا للشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

كما قام الفريق أول محمد بريظ، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، قائد المنطقة الجنوبية، بزيارة لعدد من القيادات والوحدات العسكرية التابعة للقوات المسلحة القطرية، من بينها قيادة العمليات المشتركة وقيادتي سلاح الإشارة الأميري وقوات الدفاع الجوي.

وأشار المصدر ذاته إلى أن زيارة المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، قائد المنطقة الجنوبية، إلى دولة قطر الشقيقة، تعتبر امتدادا للجهود الرامية إلى تعزيز أواصر التعاون العسكري الثنائي وبحث سبل تطوير آفاق هذه الشراكة، وتوسيع نطاقها ليشمل مجالات متعددة تخدم المصالح المشتركة للقوات المسلحة لكلا البلدين.

الفيدرالية الديمقراطية للشغل تخلد فاتح ماي

اختارت الفيدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة اليوم العالمي للطبقة العاملة، عيد الشغل، شعار: «لا تنازل، لا مساومة عن الحقوق العادلة والمشروعة».

وفي إطار الإعداد لمحطة فاتح ماي 2025، والتظاهرة المركزية التي ستحتضنها مدينة الدار البيضاء، عقد المكتب المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعاً تنسيقياً جهوياً، يوم الأحد 20 أبريل 2025، بحضور مسؤولي الفيدرالية الديمقراطية للشغل ومسؤولي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بجهتي الدار البيضاء – سطات، والرباط – سلا – القنيطرة، تحت رئاسة كل من إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ويوسف أيذي، الكاتب العام للفيدرالية الديمقراطية للشغل.

ويهدف اللقاء إلى تعزيز التنسيق الميداني، وتوحيد الجهود التنظيمية، تكريساً للانخراط الجماعي في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والحريات النقابية، في ظل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

هيئة الجبايات والمحاسبة العمومية تدعو لتوحيد المصالح التي تدبر المال العام ولإصلاح منظومة التحصيل

■ وحيد مبارك

أكدت الهيئة الوطنية للجبايات والمحاسبة العمومية لوزارة الاقتصاد والمالية أن مشروع القانون رقم 14.25 في شقه المتعلق بنقل اختصاص تصفية وإصدار رسم السكن والرسوم الجماعية إلى مصالح الوعاء بالمديرية العامة للضرائب يعتبر جد موفق وصائب لأنه أعاد الأمور إلى نصابها، مشيرة إلى أنه في شقه الخاص بالتحصيل قد جانب الصواب، معتبرة أن هاته الخطوة من شأنها أن تحدث تأثيرا سلبيا على مؤشر التحصيل وعلى أداء القباضات الجبائية التابعة للمديرية العامة للضرائب، بالإضافة إلى كونها تكرس خرق المشرع لقاعدة أصيلة من قواعد المحاسبة العمومية التي تقضي بفصل مهام الآمر بالصرف عن مهام المحاسب العمومي.

وخلصت الهيئة إلى مجموعة من الملاحظات عقب اجتماع لها من أجل تقييم مخرجات مشروع القانون رقم 14.25، حيث طالبت في هذا الإطار بفتح نقاش عمومي يروم وضع تصور شامل يساهم في إصلاح منظومة التحصيل والارتكاز على المحددات والتدابير، والتي تتعلق بتوحيد المصالح التي تدبر المال العام وفصل مصالح الوعاء عن مهام الأمر بالصرف. ونبه مسؤولو الهيئة خلال تداولهم للقضايا التي كانت معروضة عليهم خلال هذا الاجتماع إلى أن المنهجية المعتمدة في تدبير وتعديل اختصاصات المرافق العمومية، خاصة منها التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، انطلاقا من قانون المالية لسنة 2004 القاضي بنقل تحصيل الضرائب على الدخل والشركات والقيمة المضافة من الخزينة للمديرية العامة للضرائب، مرورا بالقانون رقم 07.20 ووصولا إلى مشروع القانون رقم 14.25، اعتمدت على مقاربة غير تشاورية وغياب الرؤية الاستشرافية لطبيعة وتداعيات الأمور، حسب الوصف الذي تضمنه بلاغ لهذا التنظيم.

بالمقابل جددت الهيئة موقفها المتمثل في الانخراط الفعلي والعملي في كل الأوراش الوطنية والجهود الرامية لتجويد وتعبئة الموارد المالية للدولة والجماعات الترابية، مشددة على أن جميع مكوناتها تؤكد على الحرص الدائم والمستمر لتحصين وحماية المال العام وخدمة المصلحة العامة، مشيدة في هذا الإطار بالدور، الذي وصفته بالريادي والطلائعي، الذي تضطلع به شغيلة وزارة الاقتصاد والمالية للرفع من الإيرادات المالية للحفاظ على الأمن المالي للدولة، وتثمينها الجهود الكبيرة للأطر وموظفي الوعاء بالخزينة العامة للمملكة والقباض التابعين لها قصد رفع إيرادات الجماعات الترابية خلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2022 إلى غاية اليوم.

وفي السياق ذاته، اعتبرت الهيئة أن مشروع القانون رقم 14.25 لا يعدو أن يكون إجراءا تنظيميا مؤسساتيا يقضي بنقل جزء من اختصاص مؤسسة عمومية إلى أخرى، مثمنة الورش الإصلاحي الشامل الذي يسعى إلى تجويد وتحسين تدبير الرسوم التابعة للجماعات الترابية، انطلاقا من القانون رقم 07.20 المعدل والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، والذي يشكل في نظر الهيئة لبنة أولى نحو بناء نظام جبائي محلي متكامل يتماشى مع توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وتوجهات القانون الإطار رقم 69.19 الخاص بالإصلاح الجبائي.

في المؤتمر الدولي للمجموعة الإفريقية التابعة للاتحاد الدولي للقضاة بالدار البيضاء

محمد عبد النباوي يدعو إلى إعادة تعريف استقلال القضاء في زمن الذكاء الاصطناعي

■ جلال كندالي

كشف محمد عبد النباوي، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، عن ملامح جيل جديد من التحديات التي تواجه أنظمة العدالة في إفريقيا، مؤكدا أن التحول الرقمي المتسارع وظهور أنظمة الذكاء الاصطناعي بات يفرض ضرورة مراجعة المفهوم التقليدي لاستقلال القضاء، بل ويستدعي إعادة التفكير في من يصنع القرار القضائي، القاضي أم الخوارزمية.

وأكد محمد عبد النباوي في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها صباح يوم الاثنين 21 أبريل 2025، في افتتاح أشغال المؤتمر الدولي للمجموعة الإفريقية التابعة للاتحاد الدولي للقضاة، المنعقد بالدار البيضاء بتنظيم من الوادادية الحسنية للقضاة، تحت شعار: «من أجل قضاء إفريقي مستقل»، أن الرعاية الملكية لهذا الحدث القضائي تعكس العناية الخاصة التي يوليها جلالة الملك محمد السادس لأسرة العدالة، ودعمه المتواصل لتقوية مؤسسات القضاء، باعتبارها ركيزة دولة القانون ومؤسساتها، وضمانة الحقوق والحريات.

واعتبر أن انعقاد المؤتمر بالمغرب يحمل في طياته بعداً إنسانيا وأخويا، يتماشى مع رؤية جلالة الملك في تعزيز التعاون جنوب-جنوب، والمبنية على تقاسم الخبرات والنجاحات مع الدول الإفريقية الشقيقة.

وخلال كلمته، شدد الرئيس المنتدب على أن العالم يعيش مرحلة غير مسبوقة من التحول الرقمي، تمس مختلف مناحي الحياة، بما فيها العدالة، حيث تسير التقنيات الذكية نحو التأثير في طرق تدبير المنازعات وحتى في إصدار الأحكام، الأمر الذي يهدد بمحو الحدود التقليدية لاستقلالية القاضي، ليصبح السؤال المطروح، من يحكم؟ القاضي أم الخوارزمية؟ ومن المسؤول عن البرمجيات التي قد تؤثر على مسار العدالة؟

وأضاف عبد النباوي أن القارة الإفريقية مدعوة اليوم إلى عدم الوقوف على الهامش، كما حصل خلال فترات تاريخية مفصلية كالثورة الصناعية، التي دفعت فيها ثمنا غاليا.

واعتبر أن اللحظة الرقمية الراهنة تتيح لإفريقيا إمكانية اللحاق بركب التحول إن هي أحسنت استثمار الفرص، وهو ما يجعل من مؤتمر الدار البيضاء محطة حاسمة لتبادل التجارب واستشراف المستقبل.

وفي السياق ذاته، أبرز عبد النباوي أن الدستور المغربي لسنة 2011 قد أولى أهمية قصوى لاستقلالية السلطة القضائية، وجعل منها سلطة قائمة بذاتها، منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما أسند إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية مهمة حماية استقلال القضاة وضمان حقوقهم، لكنه دعا إلى تجاوز الطابع النظري لهذا النقاش نحو مقاربة عملية تستفيد من التجارب المقارنة وتبحث عن مؤشرات مشتركة لقياس نجاعة العدالة.

ولم تخل كلمته من دعوة عملية واضحة، تمثلت في اقتراح إحداث لجنة إفريقية لفعالية العدالة، تعنى بوضع معايير مرجعية للأداء القضائي على المستوى القاري، على غرار اللجنة الأوروبية، ما من شأنه أن يعزز استقلال السلطة القضائية ويطوّر منظومات العدالة بشكل متناغم مع خصوصيات كل بلد.

وأعرب عبد النباوي عن أمله في أن يفضي هذا المؤتمر إلى نتائج ملموسة، وتوصيات تسهم في تطوير أنظمة العدالة الإفريقية، بما يجعل من استقلال القضاء في إفريقيا واقعا عمليا لا مجرد شعار.

الشبيبة الاتحادية بالمحمدية تستضيف قاسم القدرة، سكرتير أول سفارة فلسطين بالرباط

تنظم الشبيبة الاتحادية بالمحمدية، في ذكرى استشهاد محمد كرينة، عرضا حول «الشباب والقضايا الإنسانية» بحضور وتأطير، قاسم القدرة، سكرتير أول سفارة فلسطين بالرباط، وذلك يوم الجمعة 25 أبريل 2025 في الساعة الرابعة بعد الزوال بمقر الحزب، شارع الحسن الثاني، قرب محطة القطار، بالمحمدية.

الاتحاد الاشتراكي Al Ittihad Al Ichtiraki

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

أزمة اللحوم ستستمر لسنوات والحكومة مطالبة بتعويض القطيع الوطني الذي فقد 14 مليون رأس

ارتفاع أسعار القطيع الإسباني حول المستوردين نحو البرازيل والأوروغواي على حساب الجودة

مكناس: عماد عادل

أكد عدد من المهنيين المشاركين في الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس أن أزمة اللحوم الحمراء في المغرب مرشحة للاستمرار لعدة أشهر، وربما لسنوات مقبلة، في ظل التراجع الحاد في أعداد القطيع الوطني، الذي انخفض من 32 مليون رأس سنة 2021 إلى أقل من 18 مليون رأس حاليًا، ما يعني فقدان أكثر من 14 مليون رأس من الماشية خلال فترة قصيرة.

وفي تصريح لجريدة «الاتحاد الاشتراكي»، أوضح هشام الجوابري، الكاتب الجهوي لتجار اللحوم الحمراء بالجملة بمدينة الدار البيضاء، أن هذا التقلص الحاد ألحق أضرارًا جسيمة بالقطاع، مشيرًا إلى أن الاستيراد ساهم جزئيًا في كبح ارتفاع الأسعار، التي كان من الممكن أن تصل إلى 300 درهم للكيلوغرام لولا هذا التدخل، حيث استقرت حاليًا في حدود 100 درهم. لكنه شدد على أن الأزمة لا تزال قائمة، وأن أي توقف عن الاستيراد سيؤدي مجددًا إلى ارتفاع الأسعار.

ودعا الجوابري الحكومة إلى تبني خطة وطنية واضحة لاستعادة الثروة الحيوانية الوطنية، مشددًا على ضرورة منع ذبح العجلات، كما هو معمول به بالنسبة للخرفان، بهدف تعزيز تناسل القطيع. كما طالب بإعادة هيكلة سياسة الدعم الموجه إلى الكسابين، واقترح أن يوجه الدعم مباشرة إلى الأعلاف من منبعها، مع توحيد أسعارها عبر مختلف مناطق المملكة، وسد الخصاص خصوصًا في الجهات المتضررة.

ورغم إهدار الحكومة لأكثر من 13 مليار درهم لدعم استيراد المواشي، فإن الأزمة ما زالت تراوح مكانها. إذ لم تفلح هذه التدابير في تغطية حاجيات السوق الوطنية من اللحوم الحمراء، وسط تراجع حاد في عدد رؤوس الماشية المعدة للذبح، الأمر الذي انعكس سلبًا على أداء المجازر الكبرى، التي باتت عاجزة عن تلبية الطلب المتزايد.

وفي الوقت الذي علّقت فيه السلطات الرسوم الجمركية ورخصت باستيراد اللحوم الطازجة والمجمدة وفق دفاتر تحملات أثارت انتقادات، وُجه الدعم المالي إلى عدد محدود من المستوردين المحسوبين على الأغلبية الحكومية. ورغم هذه الإجراءات، لا تزال الأسواق الوطنية تعاني من اختلالات حادة، وفشلت وزارة الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

وأشار المهنيون إلى أن الرهان على إسبانيا كمصدر لتوريد اللحوم لم يعد مجديًا، بفعل الارتفاع الكبير في أسعار القطيع الإسباني، ما دفع المستوردين إلى التوجه نحو بلدان أمريكا اللاتينية،خاصة الوروغواي والبازيل، حيث الأسعار أقل، وإن كان ذلك على حساب جودة اللحوم المتدنية و الضعيفة المردودية.

ويعزو مهنيو القطاع هذا التدهور إلى مجموعة من العوامل، أبرزها توالي سنوات الجفاف وغلاء أسعار الأعلاف، ما انعكس سلبًا على أداء سلسلة اللحوم الحمراء. فبينما كان المغرب، حتى سنة 2019، يغطي 98% من حاجياته من الإنتاج المحلي، أصبحت الحكومة اليوم تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لسد العجز المتفاقم.

وشدد المهنيون على ضرورة مراجعة طريقة توزيع الدعم، والانتقال إلى دعم مباشر لمنتجي الأعلاف من المصدر، مع تبسيط المساطر الإدارية التي تثقل كاهل الكسابين وتمنعهم من الحصول على الدعم الحقيقي، في ظل إجراءات بيروقراطية لا تنسجم مع حجم الأزمة.

صور للأبقار المعروضة بفضاءات الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس

تعزيز التعاون المغربي الفرنسي، في صلب مباحثات بوريطة ورئيسة جهة «إيل دو فرانس»

شكل تعزيز التعاون الثنائي محور مباحثات جرت، الثلاثاء بالرباط، بين وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، ورئيسة جهة «إيل دو فرانس»، فاليري بيكريس.

وقالت فاليري بيكريس، في تصريح للصحافة عقب هذه المباحثات، إن المغرب سيكون أول بلد ستبرم معه جهة «إيل دو فرانس» اتفاقيتين للتعاون: إحداهما مع جهة الدار البيضاء- سطات والأخرى مع جهة مراكش-آسفي.

وفي هذا السياق، ذكرت بأن جهة «إيل دو فرانس» قد استثمرت أصلا مليون يورو في مشاريع بجهة الدار البيضاء-سطات، مشيرة إلى أن الزيارة التي تقوم بها إلى المغرب ستكون مناسبة لتدشين عدد كبير من هذه «الإنجازات الرائعة للغاية».

وقالت إن هذه المشاريع تغطي مجالات التكوين الرقمي، وتكوين الشباب غير الخريجين، ولا سيما في مهن المطعمة، وحاضنات الشركات الناشئة.

وأبرزت أنه بعد الدار البيضاء، ستزور مراكش للاطلاع على ثمار دعم ما بعد الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، وإبرام اتفاقية شراكة وتعاون ثانية مع المدينة الحمراء.

من جهة أخرى، أكدت فاليري بيكريس أن مستقبل الأقاليم الجنوبية لا يمكن أن يندرج إلا في إطار سيادة المغرب على صحرائه.

وتقوم فاليري بيكريس، التي يرافقها وفد هام من جهة إيل دو فرانس (جهة باريس)، بزيارة إلى المغرب، خلال الفترة من 21 إلى 24 أبريل الجاري، تتمحور حول تعزيز التعاون حول «ثلاث أولويات مشتركة»، تتمثل في الابتكار والتربية والتنمية المستدامة.

اللقاء الوطني لتقديم الدليل العملي حول تجويد الأبحاث الجنائية

م – الطالبي

في إطار تعزيز فعالية ومهنية الأبحاث الجنائية بالمغرب، ترأس مولاي الحسن الداكي، الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة، صباح أمس الأربعاء 23 أبريل 2025، بمدينة مراكش، أشغال اللقاء الوطني لتقديم الدليل العملي حول تجويد الأبحاث الجنائية، المنظم بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الملكي.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد الوكيل العام للملك أن هذا الدليل العملي يمثل ثمرة تعاون مؤسساتي متواصل بين النيابة العامة ومصالح الشرطة القضائية، ويهدف إلى توحيد مناهج العمل، وتعميم الممارسات الفضلى، وتعزيز الثقة في العدالة الجنائية، عبر احترام الحقوق والحريات وحماية الفئات الهشة.

كما أشار إلى أن الدليل يستلهم المبادئ الدستورية والمعايير الدولية ذات الصلة، ويعكس الدينامية التي تشهدها المملكة في مجال إصلاح منظومة العدالة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس .

وشهد اللقاء حضور مسؤولين قضائيين وأمنيين وممثلين عن مختلف مكونات منظومة العدالة، حيث تم التأكيد على أهمية التنزيل الفعلي لتوصيات الدليل، وتثمين الجهود المبذولة في التنسيق المؤسساتي، خاصة من خلال اللجان الجهوية والمحلية التي سجلت نتائج إيجابية في تصفية الشكايات وإنجاز المحاضر خلال سنة 2024.

التكوين الطبي المستمر : السيد وزير الصحة إن الحل بيدك، سجل اسمك بماء من ذهب بأخذ القرار الشجاع

بقلم الدكتور أنور الشرقاوي

يُتوقع أن يكون هذه الأسبوع محطة مفصلية بالنسبة للأطباء في المغرب. فقد تم برمجة لقاء هام بين مسؤولي الهيئة الوطنية للأطباء ووزير الصحة والحماية الاجتماعية.

لقاء طال انتظاره، ويعلّق عليه الكثيرون آمالاً كبيرة في كسر الجمود الذي يطبع ملف التكوين الطبي المستمر.

الهيئة الوطنية للأطباء لم تدّخر جهداً في الآونة الأخيرة، حيث قدمت عدة مقترحات ملموسة لتطوير هذا الورش الأساسي، الذي يُعتبر حجر الزاوية في مهنة الطب، وضمانة لجودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.

غير أن العقبة الكبرى لا تزال في المربع المؤسساتي، حيث تتقاذف وزارتا التعليم العالي والبحث العلمي، والصحة والحماية الاجتماعية، المسؤولية في إصدار المراسيم التطبيقية.

تارة يتذرعون بعدم الاختصاص، وتارة أخرى يؤجلون البت في الموضوع، مما يُبقي الملف في حالة جمود مزعجة، رغم الإجماع على ضرورة التعجيل بإطار قانوني واضح وإجباري لتنظيم التكوين الطبي المستمر.

اللقاء المنتظر هذا الأسبوع مع وزير الصحة قد يكون نقطة التحول المنتظرة. الأطباء يتطلعون إلى نتائج ملموسة، جدول زمني واضح، التزامات رسمية، وخطوات عملية تُخرج الملف من دائرة الانتظار.

وليس هذا فحسب، بل من المنتظر أيضاً أن يُحدّد موعد رسمي للانتخابات العادية المقبلة للهيئة الوطنية للأطباء بالمغرب، وهو استحقاق ديمقراطي ضروري لتجديد هياكل الهيئة وتعزيز مشروعيتها.

كل الأنظار تتجه إذن نحو هذا الأسبوع الحاسم، والأطباء يترقبون، على أمل أن يحمل اللقاء القادم بداية جديدة لورش التكوين الطبي المستمر.

مقاضاة الدولة وأزمة سيادة القانون: الواقع والافاق

بقية ص 1

وهذا الوضع المزري الذي يستنتج من خلال المعطيات المرقمة التي بسطها الوكيل القضائي للمملكة في عرضه، لا يشمل حقيقة الأرقام المرتبطة بالمنازعات العمومية لأشخاص القانون العام؛ فهي لم تتضمن الحصيلة المرقمة لمنازعات أملاك الدولة ومنازعات المديرية العامة للضرائب والإدارة العامة للجمارك ومنازعات الأوقاف والملك الغابوي والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، والتي إن تم الكشف عنها والتدقيق فيها وفي آثارها، سيتضح أن هناك فعلا أزمة سيادة القانون في التدبير العمومي!!!!.

فلا يمكن التذرع والاختباء وراء القول بكون هناك محترفون يحترفون منازعات الدولة، لأن في ذلك تشكيك بالخصوصية التي أعطاها الدستور للأحكام القضائية، والتي اعتبرها عنوانا للحقيقة؛ فهذه الأخيرة عاينت وكشفت حقيقة الانحراف الخطير في استعمال السلطة والخرق الجسيم الذي ترتكبه المرافق العمومية، والتي تلحق أضرارا بالغير تكون هي السبب في تكوين قناعة القاضي بالحكم عليها بأداء لفائدة المتضررين تعويضات مالية تستنزف المالية العمومية، كان حريا صرفها على المشاريع الاجتماعية بدل إنفاقها لتغطية الانحراف في استعمال السلطة والخرق الجسيم للقانون الذي يطبع سلوك المدبر العمومي.

هذه الأزمة التي يعاني منها مبدأ سيادة القانون تتعمق بشكل أكبر، رغم التميز الذي جاء به دستور 2011 من حيث تقوية دعائم هذا المبدأ؛ إذ من جهة أولى، نص بشكل صريح في الفصل السادس منه على خضوع السلطات العمومية للقانون، ومساواتها أمامه مع أشخاص القانون الخاص، وذلك على خلاف الدساتير السابقة التي لم تكن تنص بشكل صريح، في فصليها الرابع والخامس، على امتثال السلطات العمومية للقانون؛ ومن جهة ثانية، عززه بمبادئ دستورية جديدة لم تكن واردة في الدساتير السابقة، وخاصة مبدأي الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وتبعا لذلك، كان من الضروري ربط تدبير منازعات الدولة بالأزمة التي ترتبها هذه الأخيرة على سيادة القانون وسموه، والوقاية من مخاطر هذه المنازعات ليس الهدف منها صون المشروعية، لأن المشروعية ما هي إلى ركن من أركان مبدأ سيادة القانون؛ اعتبارا لكون هذا الأخير يقوم على أركان أخرى أهمها ركن المساواة وركن تراتبية القوانين.

وربما نتج هذا القصور في معالجة المناظرة الوطنية لتدبير المنازعات القضائية للدولة فقط على ضوء صون المشروعية، ولم تمتد هذه المعالجة إلى تدبير هذه المنازعات على ضوء مبدأ سيادة القانون، عن الفهم الضيق لقاعدة امتثال الدولة لسمو القانون؛ حيث إن صون المشروعية يقتصر على وقاية الدولة من المسؤولية القانونية عن الأعمال الإدارية وعن الخطأ القضائي؛ في حين أن الفصل السادس من الدستور أكد على امتثال السلطات العمومية للقانون، وهذه السلطات غير محصورة في السلطة الحكومية المسؤولة عن الخطأ الإداري، وليست فقط هي السلطة القضائية المسؤولة عن الخطأ القضائي؛ بل يمتد مفهوم السلطات العمومية حتى إلى السلطة التشريعية التي تتحمل المسؤولية القانونية عن أعمالها التشريعية، متى كانت هذه النصوص التشريعية التي أصدرتها السلطة التشريعية ألحقت ضررا بالغير.

وتبعا لذلك، فإن تدبير المنازعات القضائية للدولة لا يجب أن يقتصر فقط في انشغالاته على الوقاية من هذه المنازعات صونا للمشروعية، بل يجب ان يكون جوهره هو الوقاية من المخاطر القانونية، وهي المخاطر التي لا تحدق فقط بالقرار الإداري أو العقد الإداري أو حتى الحكم القضائي، بل قد تكون هذه المخاطر القانونية ناتجة عن النصوص القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية، وذلك بانتهاكها لمبدأ سيادة القانون ليس من زاوية ركن المشروعية، وإنما من زاوية انتهاكها إما لركن المساواة أمام القانون أو ركن تراتبية القوانين؛ وهو ما يترتب عنه عدم دستورية القوانين.

وتعتبر مسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية ليست حديثة العهد، بل برزت في الأنظمة القضائية المقارنة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث أصدر القضاء الفرنسي أحكاما قضائية تقضي بتحميل الدولة المسؤولية القانونية عن الأضرار التي سببتها النصوص التشريعية التي أصدرها البرلمان الفرنسي، ونفس الشيء في القضاء المصري والعديد من الأنظمة القضائية المقارنة؛ بل وتطورت هذه المسؤولية عن الأعمال التشريعية إلى درجة تحميل الدولة حتى المسؤولية عن الإغفال التشريعي.

وبناء على ما سبق ذكره، يكون من الضروري معالجة تدبير منازعات الدولة على ضوء أزمة سيادة القانون من جميع أركانه؛ فإذا كان ركن المشروعية يرتبط بمسؤولية الدولة عن أعمالها الإدارية والقضائية، فإن ركني المساواة أمام القانون وتراتبية النصوص القانونية يرتبطان بمسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية.

ولذلك، فإن وقاية التصرف العمومي من المخاطر القانونية أقوى من وقايته من المنازعات القضائية، على اعتبار أن الوقاية من المخاطر القانونية تمتد حتى إلى النص التشريعي في حد ذاته، وهو ما يتطلب تقوية آليات الرقابة على دستورية القوانين، من خلال توسيع نطاق إحالة مقترحات ومشاريع القوانين قبل المصادقه عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، وإخراج القانون التنظيمي للدفع بعدم دستورية القوانين، باعتبار تلك الإحالة والدفع بعدم دستورية القوانين، آليتين وقائتين من المخاطر القانونية التي تحدق بالنص التشريعي في انتهاكه لركني التراتبية والمساواة أمام القانون.

ويتجسد تحصين مسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية من مخاطر عدم دستورية القوانين، عبر تعزيز الرقابة الدستورية قبل دخولها حيز التنفيذ، حيث تكون مطابقة المحكمة الدستورية بمثابة الدفع الوقائي في كل منازعة قد تنشأ بشأن إثارة مسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية؛ وهي تعتبر تبعا لذلك من الآليات الوقائية من المنازعات القضائية المرتبطة بهذا النوع المسؤولية للدولة عن أعمالها التشريعية.

ومن جانب آخر، فإن تقوية الإطار القانوني الوكالة القضائية للمملكة وتوسيع اختصاصاتها ومركزة تدبير منازعات الدولة ومنحها سلطات تقريرية، لمن شأنه أن يساهم بشكل أكبر في صون المشروعية كركن من أركان سيادة القانون، وهو الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مقترح قانون إحداث هيئة قضايا الدولة لتحل محل الوكالة القضائية للمملكة والذي تقدم به الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، حيث ستقوم بأدوار ووظائف هادفة إلى وقاية التدبير الإداري من مخاطر انتهاك المشروعية؛ من خلال منحها سلطة التأشيرة القانونية على بعض القرارات الإدارية والصفقات العمومية وأعمالها المادية توازي التأشيرة المالية، ويكون الهدف منها كبح عناصر الخطر القانوني وتوقعه وتفادي وقوعه صونا للمشروعية.

وقد أكدت خلاصات المجلس الأعلى للحسابات المضمنة في تقريره الموضوعاتي حول تدبير المنازعات العمومية، على هذه المبادئ التي جاءت في مقترح قانون إحداث هيئة قضايا الدولة، حيث ستعرف الكلفة الإجمالية للمنازعات القضائية للدولة وتأثيرها على المالية العمومية، ومن خلالها يتم استخراج مؤشر لقياس سيادة القانون يكون درعا واقيا للدولة تواجه بها كل التقارير التي تصدرها بعض المنظمات غير الحكومية الدولية.

(*)عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki

على البرلمان

tel: 06.62.02.47.79 www.twitter.com/alittihad_alichtirak www.facebook.com/alittihad_alichtiraki jaridati@gmail.com

الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية بمجلس النواب يواصل دوره الدستوري الرقابي والتشريعي

عبد الحق الريحاني

وجهت النائبة سلوى الدمناتي باسم الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية بمجلس النواب سؤالا شفويا إلى وزير الصناعة والتجارة حول هيكلة قطاع التجارة الإلكترونية.

وأكدت الدمناتي أن الشباب المغربي من شباب العالم الأكثر ابتكارا ونشاطا في مجال التجارة الإلكترونية التي فرضت نفسها كبديل عن التجارة التقليدية التي تكلف الكثير من رأس المال والكثير من الترتيبات اللوجيستيكية.

وأضافت أن هذا النوع من التجارة يستقطب عدد كبير من الشباب الذي يعتبر من الفئة العاطلة وبالتالي تعتبر التجارة الإلكترونية من القطاعات غير المهيكلة.

على هذا الأساس تساءلت النائبة الاشتراكية، الوزير، عن الاستراتيجية الحكومية التي ستنتهجها الحكومة لهيكلة قطاع التجارة الإلكترونية.

ومن جهته تقدم النائب عبد الحق أمغار بسؤال شفوي إلى وزير الشباب والثقافة والتواصل حول السياسة الحكومية للنهوض بأوضاع الشباب.

وشدد أمغار على أن الشباب يشكل قاعدة واسعة في الهرم الديمغرافي للبلاد حيث كشفت تقارير ودراسات رسمية أن نسبة الشباب تبلغ 35 % من مجموع الساكنة، وأن هذه النسبة تستمر في الارتفاع في أفق 2030. وهو ما يجعل منه مخزونا ديمغرافيا هاما باعتبار الشباب أهم محرك للمجتمع ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي السياق ذاته، أضاف النائب الاشتراكي أمغار أنه بالرغم من الأدوار الهامة التي تلعبها هذه الفئة إلا أنها لا تزال تعاني من الإقصاء والتهميش بسبب غياب استراتيجية حكومية تحدد احتياجات هذه الشريحة من المواطنين، وترجمتها إلى برامج وإجراءات تقوم على الإدماج في المجتمع من خلال الولوج إلى الصحة والتعليم والتشغيل.

ومن هذه المنطلقات، تساءل النائب الاشتراكي، الوزير، عن الإجراءات المتخذة للنهوض بوضعية الشباب، وهل تتوفر الوزارة على استراتيجية واضحة لمعالجة مشاكل الشباب، لاسيما في ما يتعلق بالولوج إلى الصحة والتعليم والتشغيل؟

من جانبه، وجه النائب الاشتراكي محمد البوعمري سؤالا شفويا إلى الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة حول تكريس الحق في الولوج إلى المعلومة.

وأوضح النائب البوعمري أن البلاد انخرطت في تدعيم نموذجها الديموقراطي سنة 2011 بعد دسترة الحق في الحصول على المعلومة، حيث نص الفصل 27 من الدستور على أنه للمواطنات والمواطنين حق في الحصول على المعلومات الموجودة بحوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. ولا يمكن تقييد هذا الحق إلا بمقتضى القانون. وتم تكريس هذا الحق سنة 2018 بالمصادقة على القانون رقم 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي دخل حيز التنفيذ بصورة رسمية في مارس 2020.

وأبرز النائب البوعمري أن الحق في الولوج إلى المعلومة أصبح حقا أساسيا دستوريا، بالنسبة للمواطنات والمواطنين والمقيمين الشرعيين في المغرب، حيث أتاح هذا القانون لجميع المغاربة ومعهم الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية الولوج إلى المعلومات الموجودة بحوزة مصالح الوزارة.

ولهذه الاعتبارات، تساءل النائب الاشتراكي عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها مصالح الوزارة لتيسير ولوج المواطنات والمواطنين إلى المعلومة كما ينص على ذلك الفصل 27 من دستور المملكة.

كما وجه النائب نور الدين أيت الحاج سؤالا شفويا إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية حول الفوارق المجالية بالعديد من الجهات.

وأبرز أيت الحاج أن من بين الأهداف الرئيسية التي تم تحديدها في ميثاق الاستثمار الجديد هو إحداث مناصب شغل دائمة وقادرة على تلبية حاجيات المواطنات والمواطنين المرتبطة بتقليص الفوارق الاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع عبر جميع أقاليم المملكة، خصوصا في مجال جذب الاستثمارات وتعزيز جاذبية التراب الوطني في جميع الأقاليم والجهات.

وعلى هذا الأساس، ساءل النائب الاشتراكي، الوزير، عن سياسة الوزارة في الحد من افتقار المناطق القروية والريفية للمشاريع التنموية القطاعية الصغيرة التي تثمن الموارد الطبيعية الموجودة بها؟ وعن البرامج الاستراتيجية لتثمين المنتوجات المجالية، واستغلال الطاقات البشرية في مختلف المناطق؟

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها يقدم ملاحظات وتوصيات حول مشروع قانون المسطرة الجنائية

ع. الريحاني

قدم محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، مداخلة أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، يوم 22 أبريل 2025، تضمنت ملاحظات وتوصيات حول مشروع القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

من أجل ملاءمة موضوعية لقانون المسطرة الجنائية مع المتطلبات المعيارية لمكافحة جرائم الفساد

بعد أن قدم بنعليلو التحية لمبادرة هذه اللجنة البرلمانية، لاستطلاع رأي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، باعتبارها هيئة دستورية أناط بها المشرع صلاحية تقديم توصيات من أجل ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وباقي الاتفاقيات ذات الصلة التي صادق عليها المغرب، من جهة، وصلاحية إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال اختصاص الهيئة، من جهة ثانية. هذا طبعا إلى جانب صلاحيات الإسهام في مكافحة الفساد من خلال البحث والتحري عن حالات الفساد، وتلقي التبليغات والشكايات ذات الصلة، أكد بنعليلو أن مشروع القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية، كما يشكل بالنسبة للهيئة مناسبة مهمة لممارسة جزء من صلاحياتها، يشكل أيضا فرصة لبسط موقفها من مجموعة من المقتضيات التي تعتبر وثيقة الصلة بمجال مكافحة الفساد ومحاربة الرشوة من جهة ثانية.

وشدد رئيس الهيئة على أن في الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، كما في المنظومة الدولية لمكافحة الفساد، يعتبر قانون المسطرة الجنائية آلية مهمة لإنفاذ القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في مختلف مستوياته.

واعتبر بنعليلو، أن المناسبات التشريعية التي تتصل بهذا القانون، هي فرص سانحة لإعلان سياسي (أو على الأقل لإعلان بقراءات سياسية) حول الانخراط في جهود المكافحة بمقومات معيارية، يمكن التأكيد على طابعها الدولي . وبالتالي لا يجب النظر إلى هذه التعديلات والنقاشات العمومية المحيطة بها على أنها مجرد قضية قانونية بأبعاد صياغية تقنية، بل هي مبادرات مهيكلة في جهود مكافحة الفساد لما تتضمنه من تعبير عن إصلاحات قانونية بحمولة مؤسساتية، ترسخ لمنظور أكثر شمولية في مجال الوسائل المتاحة لتفعيل النص الجنائي وتحريك أجهزة إنفاذ القانون في مستوياتها المختلفة.

وشدد بنعليلو على أن الواجب يحتم على الجميع (حكومة وبرلمانا وهيئات دستورية وأحزابا سياسية ومجتمعا مدنيا)، استثمار هذه الفرصة التي قدمتها هذه المبادرة التشريعية التي ينبغي التعامل معها، في سياق رؤية مندمجة تستحضر واقع الظاهرة وحجم التطور الكمي والنوعي لجرائم الفساد، وتستجيب لمتطلبات تنزيل أبعاد المنظور الدستوري للتخليق ومكافحة الفساد، وتعي بقوة حتمية الملاءمة مع مقاصد المواثيق الدولية ذات الصلة وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبالموازاة مع ذلك، أضاف رئيس الهيئة أن الواجب يحتم على الجميع من جهة أخرى، ضرورة استيعاب رهانات الانخراط الإيجابي في التوجهات الجنائية الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، وبالتالي الخروج بخطاب تشريعي معلن يؤسس لملاءمة «موضوعية» لقانون المسطرة الجنائية مع المتطلبات الإجرائية لمكافحة جرائم الفساد، ويغطي مختلف مراحل المحاكمة الجنائية بدءا من التبليغ والبحث والمتابعة والتحقيق والمقاضاة وتنفيذ الأحكام.

كل ذلك في سياق حقوقي ضامن لاحترام حقوق الأفراد، وصون حرياتهم، وتحصين براءتهم الأصلية، وتثبيت توازن أطراف الخصومة الجنائية من خلال شرعية الدليل الجنائي.

ولخص بنعليلو موقف الهيئة من مشروع قانون المسطرة الجنائي انطلاقا من مستويين أساسيين، مستوى يستحق التنويه وتوصي الهيئة بضرورة دعمه لما يشكله من تحول ملحوظ في فلسفة البحث الجنائي من خلال أساليب البحث الخاصة وتقنيات التحليل المالي وغيرها مما يمكن الوقوف عليه بالتفصيل لاحقا.

ومستوى (وهو الذي يهمنا أكثر في هذا اللقاء)، ترى الهيئة أنه يشكل مجالا رحبا للعمل التشريعي الرصين، والبناء الصياغي المتين من أجل منظومة إجرائية قادرة على ضمان فعلية تطبيق نصوص التجريم والعقاب بفعالية، وهو الجانب الذي حاول بنعليلو الوقوف عنده انطلاقا من معيارية نظرة الهيئة لموضوع مكافحة الفساد عبر عناوين موجهة ترى أن الاستجابة لها والتفكير العميق في محتواها سيشكل استجابة لمتطلبات الملاءمة، كما لمتطلبات الفعالية في مجال مكافحة الفساد:

تعتبر الهيئة أن الحفاظ على سلطة النيابة العامة في إجراء الأبحاث وتحريك المتابعة في جرائم الفساد أمر جوهري في دينامية محاربة الفساد، وبالتالي ترى أن صيغة التعديل التي وردت بها المادة 3 من حيث كونها تحصر نطاق إجراء الأبحاث وإقامة الدعوى العمومية في الجرائم الماسة بالمال العام، في الطلب المقدم من طرف «الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة بناء على إحالة من المجلس الأعلى للحسابات، أو بناء على طلب مشفوع بتقرير من المفتشية العامة للمالية أو المفتشية العامة للإدارة الترابية أو المفتشيات العامة للوزارات أو من الإدارات المعنية، أو بناء على إحالة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وإحالة كل هيئة يمنحها القانون صراحة ذلك.

تعتبر الهيئة أن احتساب مدد تقادم الدعوى العمومية من يوم ارتكاب الجريمة، طبقا لمقتضيات المادة 5 ق م ج، من شأنه أن يؤدي إلى نوع من إفلات مرتكبي هذه الجرائم من المتابعة، خاصة إذا علمنا أن الركن المفترض الأساسي في هذه الجرائم هو الموظف العمومي، وأن استمرار هذا الأخير في وظيفته يتيح له، في حالة ارتكابه لجريمة فساد، فرص التستر عليها إلى حين مرور مدة التقادم، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجنح التي تتقادم في التشريع الحالي بأربع سنوات فقط.

كما تعتبر الهيئة أن التعديلات التي جاءت بها المادة 7 والرامية إلى اشتراط حصول الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة على إذن بالتقاضي من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل حسب الضوابط التي يحددها نص تنظيم لانتصابها كطرف مدني، من شأنها أن تحد من إمكانيات انتصابها كطرف مدني أمام القضاء، وأن تمس بمكانة هيئات المجتمع المدني الجادة، سواء من جانب مكانتها الدستورية أو من جانب المقتضيات القانونية ذات الصلة بالحريات العامة، خاصة وأن الهيئة ترى أن التراجع عن صيغة النص الحالي للمادة 7 لا يستند على مبررات قوية داعمة له، بل ربما يشكل مجرد استنساخ مجتزأ لمقتضى قانوني مقارن، أمام كون قانون المسطرة الجنائية الحالي يشترط لقبول انتصاب الجمعيات بشكل عام كطرف مدني الاعتراف لها بصفة المنفعة العامة.

وبالتالي ترى الهيئة أن هذا المقتضى سيشكل تضييقا غير مستساغ على حق الجمعيات الجادة في الانتصاب كطرف مدني، ولو لمجرد مظنة اعتبار الإذن المطلوب قد يخضع لتقديرات غير قضائية يتولاها جهاز تنفيذي.

البرلمان يحتضن يوما دراسيا حول قانون المسطرة الجنائية ودعائم المحاكمة العادلة

في إطار النقاشات التشريعية الهادفة إلى تطوير المنظومة القانونية، يحتضن مجلس النواب، يوم الجمعة 25 أبريل 2025، يوماً دراسياً حول موضوع: "قانون المسطرة الجنائية: ترصيد المكتسبات وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة"، وذلك ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً بالقاعة 11 بالمقر الرئيسي للمجلس.

ويأتي هذا اللقاء بمبادرة من الفريقين الاشتراكيين – المعارضة الاتحادية بمجلسي البرلمان، وبتنسيق مع قطاع المحامين الاتحاديين، في إطار مساهمتهم في ورش إصلاح العدالة وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة بالمغرب.

وسيشارك في أشغال هذا اليوم الدراسي عدد من الخبراء والفاعلين القانونيين والقضائيين، من قضاة، ومحامين، وأساتذة جامعيين، إضافة إلى مهتمين بالشأن الحقوقي، وذلك بهدف تعميق النقاش حول مشروع قانون المسطرة الجنائية، وتقييم مستجداته، وتقديم مقترحات عملية لتقويته بما يخدم مبادئ العدالة وحقوق المتقاضين.

ويُرتقب أن يشكل هذا اللقاء مناسبة لطرح رؤى نقدية وبناءة حول التعديلات المقترحة، خصوصاً في ما يتعلق بتكريس الحق في المحاكمة العادلة، وضمانات الدفاع، واستقلالية القضاء، في سياق تطلعات المغاربة إلى عدالة أكثر نجاعة وإنصافاً.

كلمة

محمد الطالبي

talbipress@gmail.com
0662024779

لجنة لنعي الفلاحة المغربية

ثلاث سنوات كاملة احتاجها البرلمان فقط لإعلان تشكيل لجنة موضوعاتية لتقييم مخطط «الجيل الأخضر» الذي كلف ميزانية الدولة الملايير، واستنزف الأمل في تحقيق السيادة الغذائية، وساهم – بوعي أو بسوء تدبير – في إغراق البلاد في مزيد من التبعية الغذائية.

ثلاث سنوات من الانتظار، من العرقلة الممنهجة، من الصمت المتواطئ، لأن الأغلبية المسؤولة عن إخراج المخطط إلى الوجود كانت ترفض، وبعناد، أن يُفتح أي ملف تقييم حقيقي. فالمحاسبة ليست في قاموسها، والشفافية تُربك توازناتها السياسية.

نحن هنا لا نتحدث عن لجنة تقصي حقائق – رغم أن الفضيحة تستحقها – بل عن لجنة موضوعاتية يفترض أنها تقنية واستشارية، تهدف فقط إلى الوقوف على الحصيلة، لكن حتى هذه كانت ثقيلة على ميزان التوازنات الحزبية. وكأننا أمام منظومة تخشى الحقيقة، وتهاب النقد، وتخنق أي صوت يذكرها بأن المال العام ليس غنيمة.

لكن دعونا نسمي الأشياء بمسمياتها: كل المبررات التي سوّقت للمخطط تهاوت على أرض الواقع. لم نحقق أية تنمية في العالم القروي، استمر نزيف الهجرة الداخلية نحو المدن، وهاجر من استطاع إلى الخارج. زادت معاناة المواطن المغربي مع شح الإنتاج، واختفت من الأسواق مواد فلاحية كنا نفخر بها. زيت الزيتون – رمز الفلاحة المتوسطية – أصبح يُستورد من الخارج بالعملة الصعبة، بأقل من كلفة إنتاجه محلياً، بينما تضاعف سعره عندنا ثلاث مرات حتى النحل فر من البلاد ومازال البحث عنه في الغابات والصحاري .

القمح، المواشي، الأغنام، الأعلاف... كلها تحوّلت من خيرات وطنية إلى أعباء استيرادية. أين هي السيادة الغذائية؟ بل أين هي الفلاحة أصلاً؟

نحن أمام ما يمكن وصفه بالمفهوم الأكبر للفراقشية، حيث يُصرف المال دون أثر، ويُنفذ المشروع دون مساءلة، ويُحتفى بالفشل كأنه إنجاز. لم يجد الملف طريقه لا للمحاسبة القضائية ولا المؤسساتية، بل صعد بعض المشرفين عليه إلى قمة هرم الحكومة، وتحوّل منفذوه إلى وزراء ونواب وناطقين باسم «التنمية».

الرسالة كانت صادمة: موتوا غيظا، نحن هنا باقون، والمحاسبة إلى الجحيم!

لقد عشنا فعلاً مأساة مغربية مكتملة الأركان: بعض الإعلام كتب عنها بصدق، لكن بعضه طبل وهلل، وبلغ حد الدمج بين وزارة الفلاحة والإعلام، باعتبار أن وزارة الفلاحة أضحت «أم الوزارات»، بل وربما «أبوها»، فهي التي تتحكم في التمويل، وتستقطب الولاءات، وتوزع المشاريع كأنها صكوك غفران.

جيل قادم سيدفع ثمن هذا الانحباس الفلاحي، وسنجد أنفسنا – نحن البلد الفلاحي – بلا فلاحة، بلا تغذية، نستورد كل شيء، وأهم شيء. سنستورد الخضار والفاكهة والزيوت والماء أيضاً، لأن الفلاحة التي تم اعتمادها لم تكن موجهة لخدمة المواطن، بل لخدمة التصدير، وصناعة الأرقام، وملء تقارير المنظمات الدولية.

فهل يُعقل أن نصبح بلداً زراعياً بلا فلاحين؟ أن نصبح أمة تتفرج على منتوجاتها في رفوف المتاجر الأوروبية، بينما لا تجدها في أسواقها الشعبية؟

هل المطلوب منا أن نُصفق للجنة تأخرت ثلاث سنوات؟ أم نطرح السؤال الحقيقي: لماذا تأخرت؟ ومن كان يعرقلها؟ وهل ستكشف فعلاً شيئاً... أم أنها مجرد لعبة جديدة في مسلسل طويل عنوانه «لا محاسبة بعد اليوم»؟

سنكون قساة على البرلمان خاصة إذا علمنا كم من الجهود بذلت، ومن المساعي والضغوطات لأجل الوصول في منتصف أو مشارف نهاية الولاية إلى لجنة لوصف الحال على الأقل .

ملف "مخطط المغرب الأخضر" الذي أشرف عليه رئيس الحكومة "عزيز أخنوش" عندما كان وزيرا للفلاحة، يثير جدلا واسعا في الأوساط الحقوقية والاقتصادية بالمغرب، وسط مطالب بفتح تحقيق شامل في مصير الأموال الضخمة التي رُصدت لهذا المخطط منذ إطلاقه قبل أكثر من عقد. ويُعتبر هذا البرنامج من بين أضخم المشاريع التنموية التي راهنت عليها المغرب لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، غير أن الشكوك تتزايد بشأن شفافية تدبير موارده المالية ومدى استفادة الفلاحين الصغار، ومع أن أموالا طائلة خُصصت لدعم مشاريع فلاحية، إلا أن أثرها على تحسين ظروف الفلاحين الصغار ظل محدودًا، بينما استفادت شركات ومجموعات استثمارية كبرى من امتيازات مالية كبيرة.

وتشير معطيات غير رسمية إلى أن أكثر من 60% من الدعم المالي تم توجيهه إلى مشاريع كبرى تابعة لشركات استثمارية، في حين لم يتجاوز نصيب الفلاحين الصغار 15% من إجمالي الميزانية المرصودة التي تجاوزت 34مليار دولار . وتكشف تقارير أخرى أن بعض المشاريع المدعومة لم تحقق الأهداف المرجوة، حيث بقيت العديد من الأراضي غير مستغلة رغم حصولها على تمويلات ضخمة وهناك من يتحدث عن تحويل إمكانات لغير مجالها الفلاحي والترابي وربما هناك شبهة تهريب أموال .

البرلمان يفتح ملفات حساسة: الماء، الكهرباء، الطرق والرعاية الاجتماعية على طاولة النقاش

م. الطالبي ..البرلمان

شهدت جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب توجيه عدد من الأسئلة إلى أعضاء الحكومة بشأن اختلالات تمس الحياة اليومية للمواطنين، من أزمة الماء والكهرباء، إلى أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مرورا بفاجعة أزيلال التي كشفت هشاشة البنية التحتية القروية.

أصوات برلمانية طالبت بإجراءات استعجالية واستراتيجيات فعالة لتفادي انفجارات اجتماعية ودرء كوارث قادمة .وقد كانت الجلسة مناسبة لممارسة المعارضة الاتحادية لدورها الرقابي طبقا للدستور والقانون.

حوجر يسائل وزير التجهيز حول الأمن المائي بالمدن المغربية

وجه النائب البرلماني محمد حوجر سؤالا شفويا إلى وزير التجهيز والماء، بشأن تكرار انقطاعات الماء الصالح للشرب في عدد من المدن المغربية، دون إشعار مسبق من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وأعرب البرلماني عن قلقه من تداعيات هذه الانقطاعات التي يتوقع أن تتفاقم خلال فصل الصيف، في ظل غياب مؤشرات على وجود استعدادات حكومية كافية لضمان استمرارية التزود بالماء.

واستحضر النائب واقعة إقدام مواطنين بإحدى المدن السياحية على نهب شاحنة محملة بالمياه المعدنية، خوفا من العطش، معتبرا ذلك إنذارا اجتماعيا يستدعي تعاملا جادا واستباقيا من طرف الحكومة.

وختم النائب سؤاله بطلب توضيحات حول الإجراءات الاستعجالية التي تعتزم الوزارة اتخاذها لضمان الأمن المائي وحماية المواطنين من تداعيات الأزمة.

جبرو :اختلالات خطيرة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

وجهت النائبة البرلمانية عتيقة جبرو سؤالا شفويا إلى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، حول الأوضاع المقلقة التي تعيشها مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب، رغم اعتماد الوزارة لاستراتيجية "جسر."2025-2022

وأشارت النائبة إلى أن هذه المؤسسات، رغم محورية دورها في استقبال ورعاية فئات اجتماعية هشة مثل الأطفال المهملين، والمسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة، إلا أنها تعاني من" أوضاع كارثية ،"متهمة إياها بالافتقار إلى التأطير التربوي، وبتسجيل حالات عنف واعتداءات متكررة ضد النزلاء.

وأكدت جبرو أن هذه المؤسسات تشهد اختلالات خطيرة على مستوى التدبير، أبرزها غياب الالتقائية بين المتدخلين، ونقص حاد في التجهيزات والموارد البشرية، خاصة في فئة المؤطرين الذين يفتقرون بدورهم إلى التكوين والدعم البيداغوجي والنفسي اللازم لطبيعة مهامهم.

وتساءلت النائبة عن الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها من أجل تصحيح هذه الأوضاع، وضمان تقديم خدمات ذات جودة تمكن نزلاء هذه المؤسسات من الاندماج الاجتماعي الحقيقي، مطالبة بمقاربة جديدة أكثر فعالية وعدالة في التكفل بهذه الفئات.

حميد الدراق :العالم القروي يعاني من انقطاعات كهربائية تمس الحياة اليومية والاستثمار

وجه الفريق الاشتراكي بمجلس النواب سؤالا شفويا آنيا إلى وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، حول الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي التي تعرفها مناطق واسعة من العالم القروي، والتي قال إنها أصبحت تشكل مصدر معاناة يومية للسكان وتهديدا حقيقيا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وأكد حميد الدراق، في تدخل الفريق، أن هذه الانقطاعات تحدث رغم الأداء المنتظم للفواتير من طرف الساكنة، وغالبا ما تدوم لأيام، بل حتى لأسابيع أو شهور في بعض المناطق، مما يؤدي إلى إتلاف الأجهزة المنزلية، وإلحاق خسائر فادحة بالمستثمرين في الفلاحة العصرية الذين يعتمدون على الكهرباء في ضخ المياه وتشغيل المعدات.

وسلط الدراق الضوء على جانب صحي بالغ الأهمية، مشيرا إلى تأثير الانقطاعات على سلامة الأدوية التي تحتاج إلى درجات تبريد محددة، ما يزيد من معاناة المرضى، خاصة من يعانون من أمراض مزمنة في المناطق النائية.

وطالب الفريق الوزيرة بالكشف عن الأسباب الحقيقية وراء هذه الانقطاعات، وعن الخطوات العملية التي تعتزم الوزارة اتخاذها لضمان التزويد المنتظم بالكهرباء وتوفير شروط العيش الكريم لسكان العالم القروي.

الشرقاوي ازنايدي :فاجعة أزيلال تفتح النقاش حول هشاشة البنية الطرقية بالعالم القروي

في أعقاب الحادثة المأساوية التي شهدها إقليم أزيلال، والتي أودت بحياة تسعة أشخاص وأصابت سبعة آخرين بجروح خطيرة، تم طرح سؤال شفوي في البرلمان موجّه إلى وزير التجهيز والماء، بشأن واقع البنية التحتية الطرقية بالعالم القروي.

الحادث، الذي وقع على مستوى الطريق الرابطة بين أيت بولي وأيت بوكماز، خلّف صدمة قوية لدى الرأي العام، خصوصاً أن الضحايا كانوا من الأطر التعليمية والتلاميذ الذين كانوا في طريقهم لاستئناف الدراسة.

وقد تم تسجيل أن انقلاب مركبة النقل المزدوج في أحد المنعرجات الخطيرة كان السبب المباشر للفاجعة.

سؤال البرلماني ازنايدي أشار بوضوح إلى أن هشاشة البنية الطرقية تظل عاملا رئيسيا في تكرار مثل هذه الحوادث، خاصة في المناطق القروية التي تعرف كثافة في استعمال وسائل النقل المزدوج كخيار شبه وحيد للتنقل.

ووجّه الشرقاوي ازنايدي دعوة صريحة إلى وزارة التجهيز والماء لاتخاذ إجراءات استعجالية تروم تأهيل وتقوية شبكة الطرق القروية، حمايةً لأرواح المواطنين وتفاديا لفواجع جديدة.

باتت مهددة بالترحيل والتهجير والهدر المدرسي وفقدان الشغل

ساكنة العمامرة تندد وتحتج وتتساءل عن مصيرها في غياب أجوبة السلطات المختصة

مراسلة خاصة

خلال أواخر سنة 2024 عرفت منطقة أولاد صالح، وتحديدا دوار العمامرة أحداثا متسارعة تمثلت في إشعار الساكنة المحلية والسلاليين منها على وجه الخصوص بأن 70 هكتارا من الرسم العقاري 4021 د المحفظ والمسجل باسم 3 سلالات هي العبدالسلاميين والعمامرة والعياسة تم تفويتها بالمراضاة خلال شهر أبريل 2024 لإقامة منطقة لوجستيك بمعايير دولية، مما دفع الساكنة للدفاع عن حقها المشروع والثابت في هذه الأرض منذ أزيد من قرن، كانت تتوارثه أبا عن جد، حيث استقرت بها ومارست الأنشطة الفلاحية من زراعة وتربية مواشي، وتوسعت الرقعة السكنية بغية الاستجابة إلى التوسع الأسري الذي عرفته كل عائلة.

وتجدر الإشارة أن قدر هذا الرسم العقاري 4021 د، هو الاقتطاعات المتتالية على فترات مختلفة تم خلالها تعويض المستغلين أو ذوي حقوقهم بأثمان لم تكن ترقى إلى مستوى الأثمنة المرجعية، لكن إحدى المرات عرفت تعويض المنزوعة أراضيهم ب 180 درهم للمتر مربع بالإضافة إلى بقع أرضية. إن ما يثير الدهشة والاستغراب والصدمة، وما يؤجج الاحتقان ويرفع منسوبه هو أنه لأول مرة يكون فيها هذا الاقتطاع من الرسم العقاري 4021 د مصحوبا باقتلاع كلي للساكنة من الأرض المقتطعة رغم ما سينجم عن هذا الفعل من مآسي اجتماعية تتجلى في الترحيل والتهجير والهدر المدرسي وفقدان الشغل في الفلاحة أو في المنطقة الصناعية المحاذية ل ال70 هكتار موضوع التفويت .

ولكي يعلم الجميع ، رأي عام وسلطات محلية وجهوية ومركزية، فان الساكنة لا تعترض إطلاقا عن إنشاء مشاريع استثمارية مدرة للنفع والربح الاقتصاديين على المنطقة وعلى النسيج الصناعي الوطني، ولكنها تتشبث بأن ينعكس ذلك عليها ماديا سواء أثناء التعويض عن المباني وكل ما يرتبط بما هو سطحي بالإضافة إلى تعويض الأرض الذي نص عليه عقد البيع والمحدد في 200 درهم للمتر مربع في تجاوز فاضح وغير مقبول للأثمنة المرجعية ولأثمان أرض الجوار، حيث يتجاوز ثمن البيع مثلا في عملية الناصرية 8500 درهم شاملة لأشغال التجهيز والمقامة على 5 هكتارات مقتطعة هي أيضا من الرسم العقاري 4021 د ولم يتم تعويض أصحاب الأرض لحد الآن .

في هذا الملف سلكت السلطات طرق التهديد والوعيد والإنزال الأمني المكثف والمتنوع وباشرت الجرافات عملية هدم منازل أبدى أصحابها رغبة في ذلك، حيث كانوا أرانب سباق من أجل تحضير العقار فارغا رغم انه يعد تجمعا سكانيا هاما للعديد من الأسر المنتمية لسلالات العمامرة والعبدالسلاميين أو بعض الساكنة الكثيرة والتي لا انتماء سلالي لها. كانت السلطات تكثف من محاولاتها المتنوعة لتوسيع دائرة الراغبين في الهدم طوعا أو رغما عن أنفهم حتى وصل بها الأمر في الأخير إلى جرّ بعض الساكنة إلى دهاليز المحكمة الإدارية بالبيضاء التي، رغم دفوع دفاع السلاليين، أصدرت حكمها القاضي بالإفراغ (طرد محتل) مشمولا بالنفاذ المعجل . كما أنه تم تبليغ من تم جرهم للمحكمة بالحكم الصادر في حقهم، وقد تم بطبيعة الحال استئناف هذا الحكم وسنرى ما ستسفر عنه جلسات هذه المرحلة من التقاضي بهذا الخصوص، إلا أنه يتوجب طرح بعض الأسئلة على أمل أن تخرج السلطات المحلية أو الجهة التي اقتنت أرض ال 70 هكتار للتواصل مع المتضررين/ت والاستجابة لمطالبهم .

لقد تمت عملية البيع، بعد التفويت للوكالة المغربية لتنمية اللوجستيك AMDL التي حازت العقار، ليس فارغا بعد ، دون أن يظهر أدنى أثر للتعويضات السطحية التي تعتقل السلطات المحلية تفاصيلها ولا تبوح بها إلا لمن كلف نفسه عناء الاتصال بها رغم ما يشوبها من اختلالات ونقائص جراء اعتمادها على قياسات المسيرات (الدرونات) وبعض المعلومات التي قدمها النواب الجماعيون رقم قصورها. فهل سيتم تصحيح الوضع بإسناد مهمة التحقق والتقييم وإعادة القياسات إلى جهة محايدة تحظى بموافقة الساكنة المتضررة ؟

إن هذا الوضع يطرح سؤالا عريضا حول كيف يمكن أن تستسيغ الساكنة تعويض أصحاب الأراضي التي سيمر منها القطار الفائق السرعة TGV قبل مغادرتهم أراضيهم من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF بينما تتباطئ AMDL في صرف التعويضات السطحية وعن الأراضي التي تمت حيازتها. فما هو رأي وزارة النقل واللوجستيك في هذه النازلة باعتبارها الوزارة الوصية عن المؤسستين، وهل تقبل بسياسة الكيل بمكيالين في معالجة ملفين متشابهين وفي نفس الجماعة الترابية أولاد صالح بخصوص حيازة أراضي من أصحابها من اجل إقامة مشاريع استثمارية ؟

قد يقول قائل أن أراضي الجموع لها مسطرة خاصة والوضع يختلف على اعتبار أن وزارة الداخلية هي من ستقوم بتعويض الأرض، فهل ترضى هذه الوزارة لنفسها أنها لم تعوض الساكنة في حينه في الوقت الذي تعوض فيه وزارات أخرى المتضررين وبالسرعة اللازمة ؟ إن الساكنة التي سيتم ترحيلها وتهجيرها تطالب من السلطات أن تعوض لها مساكنها التي سيتم هدمها على اعتبار أن أصحاب المساكن لم يختاروا هذا الوضع لكن فرضته عليهم الشركة المقتنية للعقار وبالتالي يجب أن توفر لهم مساكن على غرار مواطنين مالكين أو مكترين طال الهدم منازلهم في جهات أخرى، فلماذا إذن تريد السلطة هنا الالتفاف على هذا المطلب المشروع ولا تسلك ما سلكته أو تسلكه نظيراتها في جهات أخرى ؟

وفي السياق ذاته، فإنه باستثناء بعض الحالات المحسوبة على رؤوس الأصابع، ستكون التعويضات السطحية عند السواد الأعظم، ضعيفة وهزيلة ولا ترقى إلى مستوى ما تم عمليا إنفاقه على هذه المنازل لكي يتسنى اقتناء مساكن مقبولة حتى لا نقول جيدة فهل تتفضل الجهات المعنية بهذا الملف بربط كل التعويضات مع بعضها (السطحية وتعويض الأرض) وصرفها في نفس الوقت وفي ذلك بعض من جبر الأضرار ؟ إن الساكنة تتمنى أن تتعامل الجهات المعنية مع هذه الأسئلة بروح ايجابية وتتجاوب مع انتظاراتها والتي بطبيعة الحال لن تجبر إطلاقا بخاطرها ولن تعوضها أبدا عن الخسارات المترتبة عن هذا الترحيل والتهجير القسريين.

اتهامات لرئيس جماعة عين قيشر بإقليم خريبكة بتزوير محضر دورة فبراير

إدريس سالك

بعث مجموعة من أعضاء المجلس القروي للجماعة القروية عين قيشر بإقليم خريبكة، يوم 11 أبريل 2025، شكاية مرفوعة إلى عامل إقليم خريبكة، ينتقدون فيها ما يعتبرونه "تزويرا قام به رئيس الجماعة على مستوى محضر دورة فبراير 2025 وبارتكاب خروقات وتجاوزات قانونية".

وأكد الموقعون على الشكاية أن النقطة السابعة من جدول أعمال الدورة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة عين قيشر وجمعية، تم تضمين محضر الجلسة نتيجة تصويت تتناقض مع الواقع، بحيث سجل أن التصويت على النقطة تمت بالإجماع في حين أن التصويت الفعلي والواقعي أظهر أن خمسة أعضاء فقط هم الذين وافقوا بينما رفضها ثمانية أعضاء من المجلس، وهو ما يعكس تحريفا للحقيقة.

وصرح للجريدة الأخ مهدي السكتاني المستشار باسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بجماعة عين قيشر القروية تعليقها على الموضوع قائلا "إن ما وقع في دورة فبراير 2023 يعد خرقا سافرا للقانون وتم استخدم هذه الأساليب الملتوية لتحقيق مصالح شخصية وسياسية،

حيث تم عدم احترام مقررات المجلس". وطالب المستشار باسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتوضيح هذه الخروقات ومحاسبة كل من يثبت تورطه في هذا الفعل، واختتم الأخ مهدي تصريحه بالتأكيد على أنهم سيراسلون وزير الداخلية لمطالبته بالتدخل وفتح تحقيق عاجل في الموضوع من أجل تعزيز الرقابة والمساءلة في العمل الجماعي وتطبيق القوانين الجاري بها العمل.

واجهات بنايات تشوّه المعالم الجديدة للمركب الرياضي محمد الخامس

أحمد . ص

شهد المركب الرياضي محمد الخامس بالدارالبيضاء أشغال تهيئة لتغيير شكله وملامحه من أجل الاستعداد لاحتضان المنافسات الكروية المقبلة، وعلى رأسها ما يتعلق بمونديال 2030. هذه الدينامية المحلية والتي تندرج في إطار وطني، رافقتها إصلاحات يعرفها تراب مقاطعة المعاريف، خاصة بالقرب من محيط وجنبات المركب، كما هو الحال لأشغال التعبيد والترصيف والصباغة وغيرها.

وإذا كانت هذه الأشغال ستمنح الفضاء في شموليتها حلّة بهية، فإن وجود واجهتي بنايتين مقابلتين للمدخل الرئيسي للمركب تعانيان من الرطوبة ومن عوامل الزمن التي فعلت فعلتها فيها، يشوّه هذا العمل الجبار ويعتبر نقطة سوداء تتطلب تدخلا عاجلا، خاصة وان أشغال صباغة واجهات البنايات لاتزال جارية في المنطقة، وذلك على مستوى عدد من عمارات المدموعة السكنية آنفا 02 وآنفا 03.

ويطالب سكان المجموعة السكنية آنفا 02 بأن تشمل عمليات الصباغة واجهتي العمارتين 5 و 7 اللتين باتتا مصدر إزعاج وضرر لقاطنيها بفعل تسرب المياه من جدرانهما إلى داخل الشقق،مؤكدين في نفس الوقت على أن تدبيرهما يجب أن يكون عقلانيا وأن يساهم في تخفيف الثقل عن الجمعية الممثلة للسكان، التي تحرص على ضمان نظافة الفضاء وحراسته في إطار التعاقد من خلال الاشتراكات البسيطة للساكنة، أخذا بعين الاعتبار أن الساكنة هي من الموظفين المتقاعدين أو من أراملهم مع ما يعني ذلك من صعوبات يعيشها أغلبهم من الناحية المادية.

البراءة لمواطن بعد قضائه بسجن خنيفرة حوالي 5 سنوات من أصل 10 سنوات في قضية وهمية من «صنع شهود الزور»

أحمد بيضي

عادت محكمة الاستئناف ببني ملال، يوم الأربعاء 16 أبريل 2025، لتصدر حُكماً ببراءة المواطن موحى بني (المعروف بالحديديوي)، إثر إعادة محاكمته بعد قضائه لحوالي 5 سنوات من أصل 10 سنوات خلف القضبان بين سجني بني ملال وخنيفرة، هذا الحكم شكّل لحظة فارقة ونقطة نهاية لفصول من «الاعتقال الجائر» الذي سرق من حياة المعني بالأمر جزء من عمره في قضية تبيّن لاحقا أنها بُنيت على شهادات زور فبركها شهود جرت إدانتهم لاحقا بتهم تتعلق بالزور والإدلاء بشهادات كاذبة.

قضية موحى بني كانت قد عرفت تفاعلا واسعا، وشهدت حملات احتجاجية ومرافعات إعلامية ونداءات حقوقية للمطالبة بإنصاف الرجل، خاصة بعدما تبينت ثغرات خطيرة في ملفه القضائي، ورغم أن محكمة النقض سبق أن رفضت طلبه بمراجعة الحكم، فقد تقدمت المحامية الأستاذة فاطمة الصابري بطلب تطوعي جديد لدى المحكمة نفسها، مدعّما بوثائق جديدة تقطع ببراءة موكلها، وتُثبت تورط الشهود في جريمة شهادة الزور، ما مهد الطريق لموافقة المحكمة على إعادة فتح الملف وتحويله إلى غرفة أخرى بمحكمة الاستئناف ببني ملال.

ومن جديد، تم نقل موحى بني من سجن خنيفرة إلى سجن بني ملال ليتم عرض قضيته مجددا، وفي جلسة استثنائية استغرقت وقتا مطولا، ألقت الأستاذة الصابري مرافعة قانونية قوية سلطت فيها الضوء على مظلومية موكلها والمعطيات والتناقضات التي تثبت براءته، وأسفر ذلك عن النطق بحكم البراءة، لتنتهي سنوات من الظلم والحرمان، ويُفرج عن موحى بني في لحظة ضوء عند نهاية نفق مظلم، وقد بدا خلال الجلسة منهكا ونحيلا ولا يقوى على كبح دموعه، مرددا شكره الله وأنه لم يفقد الأمل في زنزانته.

خلال سنوات سجنه، عاش موحى بني مأساة إنسانية حقيقية، تسببت في تفكك أسرته، وتدهور حالته الصحية والنفسية، وحرمانه من حريته وكرامته، هذه الوقائع المؤلمة أعادت إلى الواجهة النقاش حول المسؤولية في رد الاعتبار وتعويض الضحايا المشابهين لحالة المعني بالأمر وفق ما ينص عليه الفصل 22 من الدستور المغربي الذي يقر بحق كل من تضرر مثله في الحصول على تعويض تتحمّله الدولة، باعتبارها ضامنة للعدالة والحقوق، خصوصا أن القضية سجلت متابعة شهود سبق الاستماع إليهم وحكم عليهم من أجل شهادة الزور.

ولم تمر لحظة الإفراج عن موحى بني دون أن تثير موجة من التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي، حيث عبّر حقوقيون وإعلاميون ومدونون ومتتبعون للشأن العام عن ارتياحهم لحكم البراءة، مطالبين في الآن ذاته بضرورة تفعيل آليات المعاقبة الشديدة في حق أبطال الزور، لمنع تكرار مثل قضية موحى بني المضافة إلى القضايا التي راجعتها أنظمة العدالة في العالم، وانتهت بتبرئة متهمين قضوا سنوات في السجون ظلما، ما يجعل من هذه الحالة نموذجا مأساويا لكنه كاشف لحيوية الضمير القضائي وقدرته على تصحيح المسار، ولو بعد حين.

وقد شكّلت قضية هذا المواطن، المحكوم عليه بعشر سنوات سجنا نافذا تحت رقم اعتقال 41235 بالسجن المحلي بخنيفرة، محور نقاش متواصل على المستويين الحقوقي والإعلامي، حيث تحوّل ملفه إلى رمز لمعاناة ضحايا شهادات الزور، وقضيته ظلت حاضرة في واجهة الجدل العمومي، خصوصا بعدما انكشفت خيوط شبكة شهود الزور التي سبق للنيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة أن أصدرت أوامر بتفكيكها واعتقال بعض عناصرها، ما أثار تساؤلات ملحة بشأن مصير موحى بني، الذي تأكد للجميع أنه من أبرز ضحايا هذه الشبكة.

موحى بني بن يدير، المعروف بلقب «الحديديوي»، يبلغ من العمر 62 عاما، ويكسب قوت يومه من رعي الغنم وسط ظروف اجتماعية صعبة تعيشها أسرته الصغيرة، لم يكن في حسبانه أن شهادته في ملف ضد أحد ذوي النفوذ المحلي ستقلب حياته رأسا على عقب، بفعل مؤامرة دُبرت ضده من طرف أطراف نافذة في منطقته، عمدت إلى توظيف شهود زور لتوريطه في قضية اعتداء لم يرتكبها، وأشارت المعطيات إلى أن تلك الشبكة كانت تنشر الخوف بين الساكنة، مستغلة هيبتها لتلفيق التهم لكل من تجرأ على فضح ممارساتها أو التصدي لنفوذها.

تعود وقائع الملف إلى سنة 2020 حين تقدم عون سلطة بشكاية لدى الدرك الملكي بدعوى تعرضه لهجوم من طرف عصابة مجهولة، مشيرا إلى أنه تعرف على واحد فقط من المعتدين المزعومين، هو الراعي موحى بني، مستندا إلى شهادات من عناصر شبكة الزور، وبالرغم من أن المعني بالأمر كان متواجدا بمنطقة إملشيل، في مهمة رعي موسمية، فقد اعتُبر غيابه محاولة للفرار، ما دفع السلطات إلى إصدار مذكرة بحث وطنية بحقه، وعند علمه بذلك، سلّم نفسه طواعية إلى الدرك، متفاجئا من التهم الموجهة إليه.

وخلال التحقيق، نفى موحى بني كافة التهم المنسوبة إليه، غير أن معطيات الملف لم تكن كافية لإثبات براءته، خصوصا بعد رفض عون السلطة تسليم هاتفه لتفتيشه، بحجة ضياعه، ومع ذلك، حُوّلت قضيته إلى المحكمة، التي اعتبرتها جناية بعد أن كانت مجرد جنحة، ليُحكم عليه ابتدائيا بسنة واحدة، ثم يُرفع الحكم استئنافيا إلى 10 سنوات سجنا نافذا، تحت تهم ثقيلة ك»تكوين عصابة، السرقة الموصوفة، التعدد، والعنف»، وقد أثار هذا الحكم موجة من التضامن الواسع مع المتهم من قِبل عدة منظمات حقوقية ووسائل إعلام وطنية.

وعلى ضوء هذا التضامن، بادرت النيابة العامة، في شخص وكيل الملك لدى ابتدائية خنيفرة، إلى إحالة الملف على مصالح الاستعلامات العامة، للكشف عن خلفياته الحقيقية، في وقت كانت فيه التطورات تسير نحو إثبات براءة المتهم، بعد الكشف عن «عصابة الزور» وتوقيف بعض أعضائها الرئيسيين، الذين أُدينوا بعقوبات اعتُبرت مخففة قياسا بحجم الضرر الذي تسببت فيه شهاداتهم الماكرة، ورغم قضاء المدانين لعقوباتهم، فإن موحى بني استمر في معاناته خلف الأسوار، متنقلا بين سجن بني ملال وخنيفرة، في انتظار جلاء الحقيقة ورد الاعتبار.

وتعالت الدعوات يوما بعد آخر للمطالبة بفتح تحقيق نزيه حول الملف، في ظل معاناة اجتماعية خانقة عصفت بأسرته، زوجته، ش. فاطمة، اضطرت إلى مغادرة بيتها نحو منطقة إغرم العلام للعمل في الضيعات الفلاحية بأجر زهيد لتأمين لقمة العيش، بينما اضطر ابنه القاصر للعمل في ضواحي مراكش، وفي خضم هذه المحنة، برز دور جهات حقوقية عدة تابعت الملف عن كثب، من ضمنها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال-خنيفرة، التي قامت بزيارة موحى بني، يوم 21 مارس 2024، داخل السجن المحلي لخنيفرة، وأعدت تقريرا حول حالته.

وتبعت هذه الزيارة الميدانية وقفة احتجاجية نظمتها «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، فرع خنيفرة، يوم 27 مارس 2024، تخللتها كلمات مؤثرة من ضحايا آخرين لشهادات الزور، بالإضافة إلى أفراد من عائلة موحى بني، الذين عبروا عن معاناتهم وأملهم في أن تنتهي محنته، فيما توجيه رسالة مفتوحة ومفصلة لوزير العدل، وقد تزامن كل ذلك مع إصدار المجلس الأعلى للسلطة القضائية لدورية تهدف إلى ضبط أداء الشهود أمام المحاكم عبر نظام معلوماتي جديد لتدبير القضايا الزجرية، كخطوة ترمي للحد من ظاهرة شهادة الزور.

في لقاء حول الإبداع الفلسطيني في مواجهة سياسات المحو:

بنيس: 7 أكتوبر أعاد القضية إلى مربع الضوء بعد أن كادت تغيب

بلقزيز: المتطاولون على القضية خرجوا من شقوق تداعي عمراننا السياسي والثقافي

عبر الشاعر والإعلامي ياسين عدنان، وهو يسير لقاء حول «الإبداع الفلسطيني في مواجهة سياسات المحو» يوم الثلاثاء 22 أبريل بمعرض الكتاب، شارك فيه الأكاديميان محمد بنيس وعبد الإله بلقزيز، عبر عن صدمته من الاختراق الذي تم داخل الإجماع الوطني المغربي حول عدالة القضية الفلسطينية، معتبرا أن المغاربة اعتبروا أنفسهم دوما»فلسطينيين بالفطرة والبداهة»، لافتا إلى أن القضية ستظل في الوجدان المغربي رغم كل محاولات الاختراق هذه.

وعلاقة بموضوع الندوة، اعتبر ياسين أن الإبداع الفلسطيني محتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى الى الدعم والإسناد ضد كل الأصوات التي تحاول إخراسه خاصة في الغرب الذي ينتصر للسردية الصهيونية من بوابة الإعلام، محاولا طمس الهوية الفلسطينية.

حفيظة الفارسي

عبر الشاعر والأكاديمي محمد بنيس عن قلقه مما تمر منه القضية الفلسطينية اليوم لأننا نعيش «زمنا آخر»، فكريا وسياسيا وإبداعيا، على المستوى العربي والعالمي، مضيفا أن الرهان الإبداعي اليوم هو كيفية الإبقاء على هذه الجذوة الإبداعية حول فلسطين متقدة ومستمرة، خاصة في ظل المنع الذي أصبح يواجَه به كل خطاب ثقافي عن فلسطين حتى داخل بعض الدول العربية، متسائلا عن الصيغة التي يمكن بها صياغة هذا الخطاب أمام جيل جديد وحساسية كتابية جديدة.

ولفت صاحب «فلسطين: ذاكرة مقاومات» إلى أن سؤال الاستمرارية مرتبط في شق كبير منه بالإسناد الفكري والدعم، نشرا وتعريفا، في ظل التحولات التي تعرفها القضية حتى تستمر هذه المقاومة التي أسس لها جيل ما قبل النكسة أمثال محمود درويش وإدوارد سعيد وغسان كنفاني وفدوى طوقان وجبرا إبراهيم جبرا، زمن ترافق فيه الشعر والأدب مع الحركة المسلحة والكفاح.

وأكد صاحب « يقظة الصمت» أن 7 أكتوبر أعاد القضية إلى مربع الضوء ومركز الخطاب العالمي بعد أن كادت تغيب وسط التحولات الإقليمية المتسارعة، ومخططات إعادة رسم خرائط الشرق الأوسط الجديد، مشددا على أن الإبداع الفلسطيني كان ولايزال عنصرا أساسيا في الحفاظ على الهوية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني الذي حاول طمسها، إبداعيا وهوياتيا، معتبرا أن ما قدمه الجيل المؤسس، خاصة في فترة انتعاش اليسار العربي والمقاومة المسلحة والمشروع التحرري الفلسطيني «ليس إرثا ثقافيا فقط، بل هو واقع حي وممتد في الزمن لا يزال إشعاعه مستمرا إلى اليوم، رواية وشعرا وتشكيلا وسينما».

ولم يفت صاحب «هواء بيننا»، وهو يشير إلى عودة اسم فلسطين إلى مركزية الحدث الدولي، أن يشدد على أن «أكبر انتصار للفلسطينيين اليوم هو هذا الزخم والتضامن المدهش على المستوى العالمي مع القضية، ومع شعب أثبت أنه لن يتخلى عن أرضه ولن يستسلم، وهذا هو الثابت الذي يجب أن نقتنع به، وعلى ضوئه يكون عملنا وعلاقتنا بالإبداعية الفلسطينية».

هذه الإبداعية ، يقول بنيس، ساهمت وتساهم في إبقاء الارتباط بالقضية وفهمها والتعاطف معها أكثر، وعليه فإن النخبة الفلسطينية عليها أن تعي دورها وتتجه نحو أفق إبداعي جديد باجتراح أساليب جديدة تتماشى والمتغيرات التي تعرفها القضية، ميدانيا واستراتيجيا، وهو وعي يقول بنيس» انتبه إليه محمود درويش مبكرا خاصة ما ارتبط منه بالوضعية الثقافية الفلسطينية والعالمية»، لافتا إلى أن هذه الرؤية المتجددة هي ما سيمنح للقضية دعما وانتشارا أكبر بين صفوف الكتاب العالميين، في الغرب، الذين باتت القضية في السنتين الأخيرتين محور كتاباتهم في عدد من الدول رغم ضغوطات اليمين السياسي الصاعد أو طرف عائلاتهم أحيانا.

بدوره اعتبر الأكاديمي والمفكر عبد الإله بلقزيز أن التمييز الذي اعتمده في كتاباته منذ 30 سنة خلت، أي بين الغرب والثقافي (الامبريالي الاستعماري)، والغرب الثقافي(المناصر للعقلانية ولقيم الديمقراطية الإنسانوية والحرية) لم يعد اليوم صائبا لأنه» لا يستطيع قراءة اللحظة الراهنة بتعقدها»، خاصة مع سقوط ورق التوت عن «فلاسفة ومفكرين غربيين أفصحوا بعد 7 أكتوبر عن صهيونيتهم، متنكرين لإرثهم الفكري التنويري، مقدما المثال بهابرماس وقبله سارتر وفوكو»، وهو ما نبه إليه عبد الكبير الخطيبي سابقا، مضيفا أن هذا التمييز لم يعد صالحا للتداول بعد التماهي بين الغرب الثقافي والسياسي، لكن، يؤكد بلقزيز ،أن الواقع الجديد «لا ينبغي أن يُسقطنا في خطاب التعميم، فقد انبرت استثناءات داخل الجامعات والمؤسسات المدنية» ، استثناءات أثبتت أن «هناك طلاقا حقيقيا في الغرب بين النخب السياسية والثقافية وبين الجمهور الصاعد الذي كشف زيف وسطوة الصهيونية»، لافتا إلى أن الغرب اليوم هو الذي يعيش التحولات التي أفرزتها 7 أكتوبر».

صاحب «الجماعة السياسية والمواطنة» شدد على أن الحديث عن فلسطين لابد أن يمر من الماهية الأساس التي يقوم عليها الوجود الفلسطيني والمرتبط بالعروبة التي «قُدِّست في العالم العربي لعقود» قبل أن يطلق سهام نقده وغضبه نحو بعض الخوارج عن الإجماع المغربي حول القضية والذين وصفهم بـ»المتطاولين الذين بدأوا يخرجون من شقوق تداعي عمراننا السياسي والثقافي».

وعن حضور فلسطين في الثقافة العربية، شدد بلقزيز على أن فلسطين «ظلت وستظل حاضرة حضورا يعبر عن انتمائها الأصيل إلى المنظومة المرجعية العربية» ، كونها ظلت سؤالا وجوديا وثقافيا وسياسيا، باعتبار أن «نهضة حركات التحرر العربي واليسار واليسار الجديد، اقترنت بقضية فلسطين التي شكلت رافعة سياسية للنهضة العربية» ، مضيفا أن «الثقافة السياسية العربية خرجت من مصهر فلسطين التي شكلت بدورها مقياسا لقياس درجة اقتدار الخطاب السياسي العربي».

ثقافيا، يقول صاحب «الزمن، الهوية والقيم» حضرت فلسطين، إبداعيا وفكريا، «لا كموضوعة» بل «باعتبارها مرجعية وجودية للتفكير في قضايا الحاضر الإنساني»، مضيفا أن «اللحظات الثقافية العربية بدأت فلسطينيا قبل أن تعم عربيا» (إدوارد سعيد، إميل حبيبي، غسان كنفاني...).

لايربط بلقزيز ريادية الثقافة الفلسطينية، عربيا، بطابع المقاومة الذي جعلها رفيقة للسلاح وهي تشتبك مع سياسات المحو لإثبات الهوية، بل لكونها «استطاعت أن تقترح على القريحة العربية المعاصرة، مستويات استثنائية من الجمالية جعلتها ذات مرجعية مزدوجة: من جهة طابعها الطليعي المقاوم ، ومن جهة أخرى أنها ثقافة قدمت وتقدم أرفع لحظات التعبير الأدبي والإبداعي للثقافة العربية» في مقابل الخواء الفكري والفقر الثقافي للمشروع الصهيوني الذي يلجأ إلى سرقة التراث الفلسطيني وتسويقه باسمه.

وخلص المفكر المغربي إلى أنه «إذا كانت فلسطين قد نجحت في تحويل قضيتها من قضية وطنية إلى عربية ثم إلى قضية إنسانية، فإن الأدب نجح أيضا في تكريس نفسه بما هو أدب عالمي»، ومن ثم فإن الإجابة عن البعد الإنساني في القضية تبقى هي المحدد للانتماء إلى ثقافة الإنسانية من عدمه.

مذكرة المعرض ليوم الخميس 23 أبريل

«الرواية العربية والمجتمع المدني»

تحتضن «قاعة حوار» ابتداء من 17.00 الى 18.00 لقاء حول «الرواية العربية والمجتمع المدني»، باعتبار أن الرواية سعت منذ القرن التاسع عشر إلى أن تصير مرآة للمجتمع المدني، بل وسلاحا لهذا الأخير في مواجهة التسلط والتطرف والتخلف. حتى أن العديدين اعتبروا الرواية جنسًا أدبيًا يعزِّز الديمقراطية وقيمها خصوصا وأنها تُعتبَر فن الحوارية والتعدّدية بامتياز. إلى أي حدٍّ إذن تصدُق هذه المقولة على الرواية العربية؟ وكيف ساهمت هذه الأخيرة عبر تاريخها في تعزيز قيم الاختلا ف وحرية التعبير

وحقوق الانسان بشكل عام، وبالخصوص حقوق المرأة والأقليات؟

يشارك في إغناء ذه المحاور كل من نبيل سليمان (سوريا) هالة البدري (مصر)

ويسير اللقاء هشام موساوي (المغرب)

تقديم كتاب «علي أومليل: سيرة وحوار»

تحتضن قاعة لقاء بالمعرض الدولي للكتاب ابتداء من الساعة 18.30 إلى 19.30 ، لقاء فكريا لتقديم الكتاب الصادر حديثا للمفكر علي أومليل «سيرة وحوار» عن منشورات دار الأمان، 2025 . الذي أصدره كل من الأساتذة: حسن طارق ومحمد المعزوز وعبد السلام طويل

يشارك في اللقاء المؤلف علي أومليل ويقوم بتقديمه الدكتور حسن طارق.

تأتي قيمة هذا الكتاب الحواري في كونه يسلط الضوء على تجربة المفكر علي أومليل، باعتباره واحداً من المفكّرين الذين راكموا متناً فكرياً مغايراً بالمغرب وقدموا اجتهادات نظرية في مجال الفكر العربي المعاصر، انطلاقاً من أبحاث حول الذاكرة الوطنية والإصلاحات العربية والتراث والخطاب التاريخي عند ابن خلدون وغيرها من المفاهيم والموضوعات التي اشتهر بها أومليل في مجال الكتابة الفكرية.

ندوة حول الحضور المغربي في القدس وفلسطين

تنعقد بقاعة « لقاء» من الساعة 15.30الى 16.30 ندوة علمية ضمن مشاركة وكالة بيت مال القدس الشريف ضمن فعاليات الدورة 30 للمعرض الدولي للنشر والكتاب حول موضوع: «الحضور المغربي في القدس وفلسطين: من أجل ترسيخ المعرفة بعناصر الثقافة المغربية في الشام والشرق الأوسط.»

يأتي الحضور التاريخي المغربي في القدس وفلسطين ليرسخ المعرفة بعناصر الثقافة المغربية في الشام

والشرق الأوسط، انطلاقا من قيم المملكة المغربية وروافدها الحضارية، التي تقوم على مبادئ الوحدة

والحرية والعدالة والسلام.

يشارك في هذه الندوة باحثون فلسطينيون : صفاء ناصر الدين، مشهور حبازي، معتصم الناصر وهي من تسيير: محمد ضريف: باحث مشارك بمركز «بيت المقدس» للبحوث والدراسات».

«خرائط الهجرة في الرواية العربية»

حسن نجمي وسعيد منتسب يرصدان تمزقات روائيي المهجر

شكلت تمزقات الذات المهاجرة والأسئلة المعلقة حول الهوية في الرواية العربية موضوع أنطولوجيا أعدها ونسقها الكاتبان المغربيان حسن نجمي وسعيد منتسب بعنوان «خرائط الهجرة في الرواية العربية». وتقتفي الأنطولوجيا التي تم تقديمها، يوم الثلاثاء 22 أبريل الجاري في إطار الدورة 30 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، صدى الهجرة كموضوع مهيمن في المتن السردي العربي الحديث، خصوصا مع تنامي تدفقات الهجرة خلال العقود الأخيرة، نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والنزاعات المسلحة، أو على أساس اختيارات فردية بحثا عن آفاق مختلفة. ففي جلسة احتضنها فضاء مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأدارها الكاتب المعطي قبال، قدم حسن نجمي وسعيد منتسب الكتاب الصادر عن منشورات المجلس بتعاون دار (مرسم)، بوصفه مشروعا رصد اتساع نطاق الروايات التي تتمحور حول الهجرة، كناقل هائل للتمزقات الجسدية والنفسية واللغوية التي يعانيها الروائي العربي المقيم في المنفى (المهجر). 42 تجربة روائية تجمع شتاتها هذه الأنطولوجيا، لكتاب ينحدرون من 13 بلدا عربيا، ويمثلون أجيالا متعاقبة في الكتابة السردية استهلالا بالروائي العراقي غائب طعمة فرمان وروايته «المركب»، مرورا باللبناني إلياس خوري (أولاد الغيتو)، والمغربي مبارك ربيع (غرب المتوسط)، والتونسي الصافي سعيد (الكيتش) والسعودي محمد حسن علوان (سقف الكفاية) والسورية لينا هويان الحسن (ألماس ونساء) وصولا الى جيل جديد من قبيل المصرية نورا ناجي (الجدار) والمغربي مصطفى الحمداوي (موسيقى ودم) وغيرهم. ترصد الأنطولوجيا سمات عامة تطبع التجارب التي شكلت الهجرة موضوعها المركزي. فاللغة تبدو فيها شيئا شخصيا جدا. «فاللغة الأم لا تنفصل عنها الذاكرة، لأنها تزداد وزنا داخل المتن الروائي، إذ كلما زادت المسافة بعدا والاغتراب جموحا يفر الروائي الى لغته الأم، فيغترف منها وينغمس في استعاراتها الخاصة». كما تحضر الذاكرة بقوة «لأن الهجرة تجبر الروائي على النظر أكثر في دواخله التي يحاول تجنبها». يبدو الروائي العربي في هذا السياق ممزقا بين فضاءين: فضاء ينتمي إليه، حيث أصوله الثقافية والتاريخية، وفضاء يهاجر إليه ليقيم فيه، منفيا أو بشكل مؤقت أو دائم. هكذا تصبح روايات الهجرة «كتابة مبنية على استعادة تخيلية فكرية للوطن المثالي أمام الشروط المجحفة للمركزية الغربية التي تسعى الى محو الخصوصية وتغريب الانسان».

يذكر أن الأمر يتعلق بالأنطولوجيا الثانية بعد نظيرتها «أنطولوجيا الهجرة في الرواية العربية» التي صدرت عام 2011 من إعداد حسن نجمي وعبد الكريم الجويطي، ضمن منشورات مجلس الجالية المغربية بالخارج ودار مرسم.

تصوير هيثم رغيب

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

معرض الكتاب يحتفي بالمنجز الأدبي للراحل إدريس الشرايبي

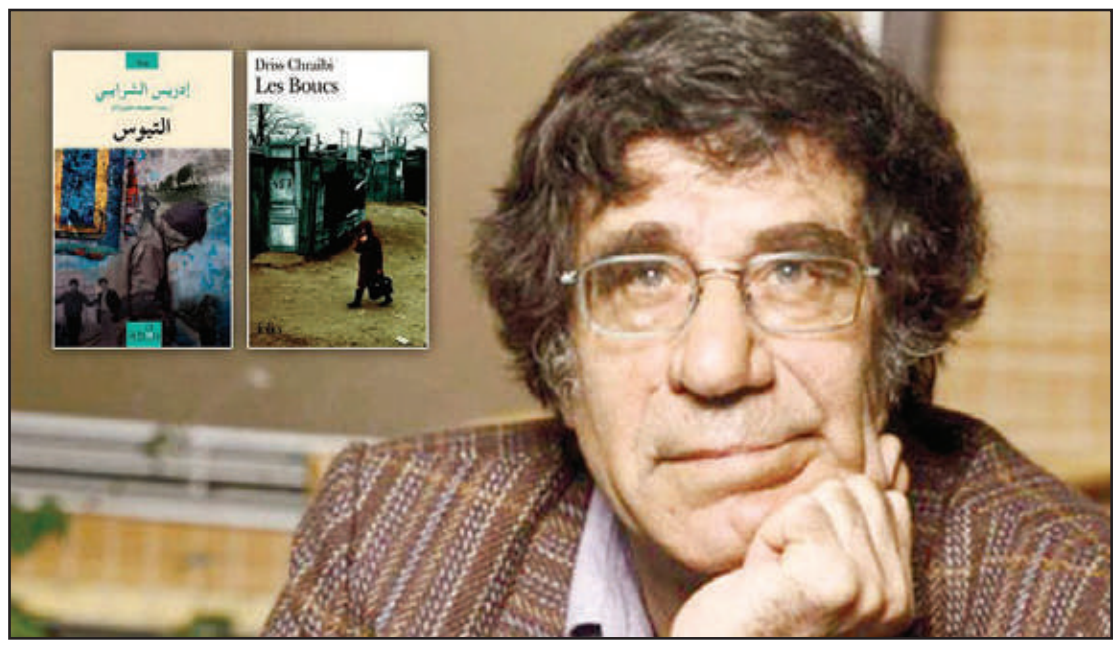

احتضن الرواق المشترك لمجلس الجالية المغربية بالخارج ووزارة الشباب والثقافة والتواصل بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط، يوم الثلاثاء 22 أبيرل ، لقاء فكريا احتفائيا بالكاتب المغربي الراحل إدريس الشرايبي. ويندرج هذا اللقاء، الذي تميز بمشاركة الروائي كبير مصطفى عمي، والكاتبة زينب المكوار، وأداره الجامعي قاسم باصفو، في إطار الاحتفاء بالذكرى السبعين لصدور أول رواية مغربية عن الهجرة، وهي رواية «التيوس» للشرايبي، وكذا في إطار التحضير لتخليد الذكرى المئوية لميلاد هذا الأديب في العام المقبل (2026).

اللقاء شكل مناسبة لإعادة قراءة رواية «التيوس» من زوايا متقاطعة تجمع بين النقد الأدبي واستحضار السياقات الاجتماعية والثقافية التي أطرت صدورها. وفي هذا الصدد، توقف قاسم باصفو عند الأبعاد الاستشرافية التي تنطوي عليها هذه الرواية التي تعتبر من أولى الأعمال الأدبية التي تناولت، منذ صدورها بباريس سنة 1955، واقع الهجرة المغاربية في فرنسا، وما يرتبط به من تمثلات اجتماعية وثقافية معقدة، وتعد عملا تأمليا عميقا حول الآخر، والكرامة، والبحث عن الذات في سياق ما بعد الاستعمار. وأشار إلى أن الشرايبي قدم في هذا النص صورة دقيقة لحالات التهميش والاستغلال التي طالت العمال المغاربيين، في ذلك العهد، من خلال سرد يحمل حسا نقديا لاذعا ونبرة احتجاجية قوية.

من جانبها، شبهت زينب المكوار الممارسة الأدبية لإدريس الشرايبي بالتأليف الموسيقي، مضيفة أن الراحل كان بالفعل مولعا بالموسيقى، وراكم محاولات في التأليف الموسيقي، ما يفسر جزئيا البعد السمعي والأنغام الداخلية الحاضرة في أعماله.

وأكدت من جهة أخرى أن رواية «التيوس»، ورغم مرور سبعين عاما على صدورها، لا تزال تحافظ على راهنيتها، سواء من حيث موضوعها المرتبط بالهجرة والتهميش، أو من حيث لغتها الإبداعية التي تتحدى الزمن.

بدوره، تقاسم كبير مصطفى عمي مع الحضور لحظة اكتشافه الأول لإدريس الشرايبي، منتصف ستينيات القرن الماضي، في زمن كانت تغلب فيه الكتابات الأدبية الأجنبية على المشهد الثقافي، قائلا إنه قرأ آنذاك روايته «ماض بسيط» بشغف ودهشة. ووصف عمي هذه اللحظة بأنها شكلت نقطة تحول فارقة في مساره ككاتب، حيث فتحت له أفقا جديدا في فهم الأدب المغربي المكتوب بالفرنسية، وقدرته على مساءلة الواقع بجرأة وتكثيف شعري.

يشار إلى أن هذه الدورة من المعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط، خصصت فضاء خاصا لتكريم الراحل إدريس الشرايبي، الذي يعد «أحد أعمدة الأدب المغربي والعالمي». ويمثل هذا الفضاء فرصة لاستكشاف رحلة الشرايبي الإبداعية، وذلك من خلال معرض غني بالصور، والشهادات التي تسلط الضوء على مسيرته الفريدة.

يذكر أن إدريس الشرايبي ولد يوم 15 يوليوز 1926 بالجديدة ونشأ في الدار البيضاء، وانتقل إلى باريس عام 1945 لدراسة الكيمياء، قبل أن يهتدي إلى الأدب والصحافة. وخلف الشرايبي الكثير من المؤلفات، كما تلقى العديد من الجوائز الأدبية، ومنها جائزة إفريقيا المتوسطية على مجموع مؤلفاته سنة 1973، وجائزة الصداقة الفرنكو-عربية سنة 1981. وتوفي الشرايبي في أبريل 2007 في دروم جنوب شرق فرنسا حيث كان يعيش منذ عام 1988.

«أمراء كوكان» لسليمان التهامي

فلاحون بضيعات فرنسا اختاروا السخرية للتعبير عن واقعهم القاسي

يوسف لهلالي

بهذا العنوان أصدر سليمان التهامي كتابه حول المهاجرين المغاربة العاملين في القطاع الزراعي. وضمن فعاليات مجلس الجالية المغربية بالخارج في الدورة الثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط، قدّم التهامي مؤلّفه الجديد، الصادر بالفرنسية عن منشوراتريفاي ، والذي يقع في 85 صفحة من الحجم المتوسط.

يحكي هذا الكتاب قصة المهاجرين المغاربة العاملين في القطاع الزراعي بجنوب فرنسا، وأهمية هذه الحكاية تكمن في «تمارة» التي يعيشها هؤلاء الفلاحون بعيدًا عن أسرهم، التي غالبًا ما بقيت في المغرب. الفلاحون الذين تدور حولهم القصة قدموا من منطقتي مكناس والريف ليستقروا في منطقة «كوكان» الفرنسية.

قوة هذه السردية، أمراء كوكان، تأتي من كونها تشبه السيرة الذاتية لأسر مغربية يروي أحد أبنائها، وهو سليمان التهامي، حكايتهم. إنها قصة تحكي معاناة المهاجرين الهامشيين بين ثقافتين، حيث يجد الفرد نفسه في عالمين متناقضين يُرفض فيهما معًا.

وتعود حكاية بعضهؤلاء المهاجرين إلى الحقبة الكولونيالية، حيث إن الملاّكين الفرنسيين بمنطقة «كوكان» هم إما من «الأقدام السوداء» الذين غادروا الجزائر بعد استقلالها، أو من الفرنسيين الذين كانت لديهم ضيعات بالمغرب واضطروا لمغادرتها بعد صدور قانون «المغربة»، في عقد السبعينات ،الذي أجبرهم على التخلي عن أراضيهم. وهو ما يُظهر، كما يقول الباحث، انتقالا من الكولونيالية الخارجية إلى كولونيالية داخلية، مع استمرار الروابط الكولونيالية حتى في سياق الهجرة.

العمال الذين كانوا يشتغلون فيها خلال الفترة الاستعمارية.

تتميز سردية سليمان التهامي بالقوة لأنه عاش تجربة هؤلاء الفلاحين عن قرب، إذ اشتغل معهم كعامل زراعي، كما أن والده كان فلاحًا بالمنطقة. وقد عاش بنفسه تجربة «ضريب تمارة» في الحقول، قبل أن يتحول إلى باحث يدرس هذه الظاهرة ويتتبعها، مهتمًا بهذه الفئة المهمشة من المجتمع، حتى داخل سياق الهجرة، حيث إن أغلب الدراسات تُركز على عمال الصناعة، ونادرًا ما تتناول ظاهرة العمال الزراعيين. ويمكن نسب هذا النوع من الاهتمام إلى مدرسة شيكاغو في السوسيولوجيا، التي تهتم بقضايا الفئات الهشة والمهمشة. وتمكن من تطوير مفهوم «تمارة» لتعريف بهذه الفئة، ينضاف الى قاموس من المفاهيم الجديدة» الحراكة»، «الميزيرية» وغيرها من المفاهيم.

هذه الفئة من العمال كانت بحق «كتضرب التمارة»؛ فهي تشتغل باستمرار، دون توقف او تحديد لوقت أو يوم عطلة، إذ إن العمل في الحقول لا يخضع لتوقيت محدد. وقد كانت هذه الفئة تكدّ وتضحي من أجل إرسال ما تكسبه إلى أسرها في المغرب، حيث اختار بعضهم التجمع العائلي من الجيل الأول، بينما قرر آخرون ترك عائلاتهم في الوطن.

ويشير التهامي إلى أن هؤلاء العمال اختاروا السخرية والنكتة للتعبير عن واقعهم القاسي، دون الإفصاح كثيرًا عن حياتهم الخاصة أو العائلية، محافظين على «حديقتهم السرية.»

في نهاية الكتاب، يتحدث الكاتب من خلال دراسة ميدانية عن عالم العمال الزراعيين غير المستقرين، إذ إن كثيرًا من هؤلاء المهاجرين يبدّلون هذا «العمل ديال التمارة» بوظائف أخرى، أو ينتقلون إلى التجارة أو مهن أقل قسوة. وفي الوقت الراهن، باتت جنسيات أخرى تحتل موقع المغاربة في جنوب فرنسا، كالبولونيين، والبلغاريين، وأبناء أمريكا الجنوبية.

ويشير التهامي إلى أن فرنسا اليوم تضم مزارعين ينتمون أحيانًا إلى نقابات وأحزاب فرنسية معادية للهجرة، لكنهم في الوقت نفسه يحتاجون إلى يد عاملة زراعية.

وطبعًا، كما يذكر التهامي في كتابه، فإن هذا العمل كان يخصّ الرجال بالدرجة الأولى، إذ كانت النساء تشتغلن في مجالات أخرى داخل القطاع الزراعي، لكن بعيدًا عن عالم الرجال في الحقول على الخصوص.

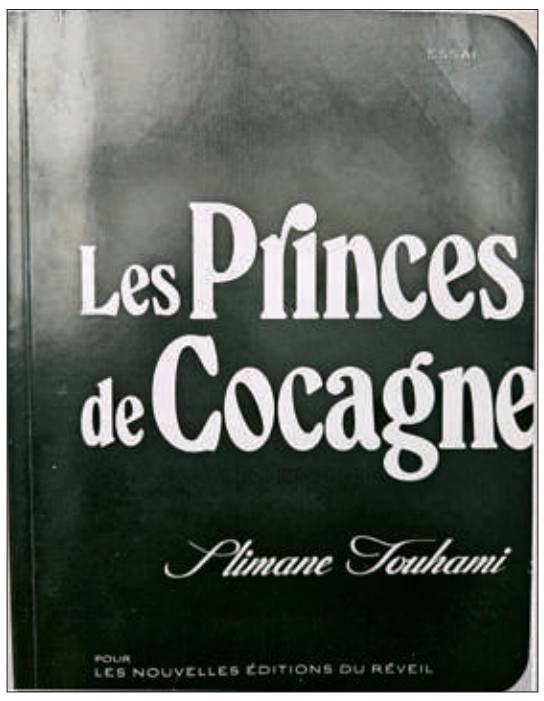

إصدار علمي جديد يسلط الضوء على الهوية المغربية في السياق الألماني

سيشهد رواق النقابة الوطنية للصحافة المغربية يومه الخميس 24 أبريل 2025 في الساعة الخامسة، توقيع إصدار جديد، بعنوان «هوية المهاجرين المغاربة وسؤال الاختلاف الثقافي في السياق الألماني: دراسة سوسيولوجية»، من تأليف ماجدة بوعزة، الإعلامية المغربية المقيمة في الديار الألمانية، وذلك خلال فعاليات الدورة الثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب التي تحتفي هذه السنة بمغاربة العالم.

وتتوخى هذه الدراسة،الصادرة عن مؤسسة باحثون، والتي قام بتقديمها الأنثربولوجي المغربي د. عياد أبلال، فهم التجربة الهجروية للمغاربة الذين حلوا بألمانيا حديثا، بعد أن تبدد جزءٌ مهم من أحلامهم التي كانت من أهم محركات قرار الهجرة. كما ترسم الدراسة السمات الجديدة للهوية التي تتشكل عقب هذه التجارب، وذلك من خلال مقارنة التصورات القبلية مع التجارب الفعلية، وما تحدثه المواجهة مع الواقع الأوروبي المختلف من تفاعلات في ظل الاختلافات الثقافية المطروحة بين السياقين المغربي والألماني على مختلف المستويات.

كما تعتبر الإعلامية التي زاوجت في مسارها بين عملها الإعلامي وبحثها الأكاديمي على موضوع الهجرة واللجوء، أن كتابها هو محاولة لتسليط الضوء على تجربة هجرة المغاربة إلى ألمانيا التي تحاوطها التحديات الثقافية المرتبطة خاصة بالجانب الديني والقيمي، في محاولة لفهم تصورات تبناها المهاجرون اعتمادا على صور وتمثلات بُنِيَت حول الغرب عموما، تناقض أحيانا ما يعايشونه خلال خوض التجربة.

وقد جاء طرح موضوع هذه الدراسة، حسب مضمون الكتاب «في ظل التعقيدات المعاصرة التي تطال قضايا الهجرة والهوية الثقافية، وكمحاولة لفهم تجارب المهاجرين المغاربة ومدى انعكاسها على تشكل هوياتهم». إن الأمر حسب الكاتبة «يحدث لدى فئة من المهاجرين انكسارات متفاوتة، يكون رد الفعل حولها محاولات لتعريف الذات من جديد، والبحث عن تشكيل هوية تعينهم على الاستمرار، إما بالتأقلم والمقاومة».

يركز المؤلف أيضا على إبرز الظروف التاريخية والاجتماعية المؤطرة لحركة الهجرة المغربية إلى ألمانيا منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي إلى اليوم، وتحلل مدى انفتاح ألمانيا على المغرب، بصفة خاصة، كوجهة لجلب اليد العاملة، رغم التحديات السياسية والاجتماعية، المتمثلة خاصة في تصاعد اليمين المتطرف ومعاداة الإسلام، اللذان يعدان حجر عثرة في طريق الاندماج.

وتولي الدراسة، أهمية كبرى لتأثير النقاشات السياسية والإعلامية على المهاجرين المغاربة، في محاولة للإحاطة بكل ما من شأنه المساس بهوية المهاجر المغربي وتغيير أفكاره والتأثير على قراراته. وحظيت تجربة هجرة المرأة المغربية إلى ألمانيا باهتمام خاص، إذ تعتبر الكاتبة أن «هجرة المرأة المغربية نحو ألمانيا، كانت مرتبطة في البداية بالتحاقها بالزوج الذي وصل إلى ألمانيا عاملا، فأثرت عليها بعد ذلك تغييرات شهدتها القوانين الألمانية المتعلقة بالهجرة وقوانين سوق العمل».

وجاء في تقديم الأنثربولوجي د. عياد أبلال أن كتاب ماجدة بوعزة، يقدم رحلة شيقة في مسارات الهجرة المغربية في ألمانيا، بكل ما يقتضيه الأمر من منعرجات في جغرافيا الهوية والاندماج، والإقصاء والإستبعاد الناتجين عن سوء الفهم في المرجعيات والسياقات، حيث تلعب الثقافة دوراً كبيراً في تجسير الهوة بين الشعوب والانتماءات. ولعلنا نجد في التوصيات التي ينتهي بها هذا الكتاب خارطة طريق لتفعيل الحضور الحضاري والثقافي للمغرب في ألمانيا.

ديوان «مقام الطير» جديد للشاعر عبد الحق بن رحمون بمعرض الكتاب

صدر للشاعر عبد الحق بن رحمون، خلال شهر أبريل الجاري، ديوان جديد موسوم بـ «مقام الطير»، تقتفي قصائده مفاهيم الزهد والورع والتصوف، كطريق للسعادة وحب الله، وفرط عشق الأبوين الأبدي وحضن الطبيعة كستر الأسرار.

واعتبرت الشاعرة والناقدة أمينة المريني في، تقديم خاص للديوان، الذي عنونته بديوان «يا يما» (يا أمي)، أن الأمر يتعلق بديوان «البر»، كتبه شاعر أبدي الحنين للأم وعاشق لهوى مقام الطير، مشيرة الى أن الديوانَ يعبر عن «حب دفين للطير، وطيرانه الدائم وحريته في النظر إلى الأشياء من الأعلى لعله يبصر الحقيقة».

وأبرزت المريني أن قارئ الديوان، الذي صدر عن منشورات مكتبة السلام الجديدة ويضم بين دفتيه 178 صفحة، يستطيع أن «يلمح عبارات مُصَفاة وصور مجنحة للتعبير عن ذلك الطائر المشتاق إلى أمه الأوابة، المتبتلة، التي تسكن بيت السماء وترسل إليه الإشارات».

وأضافت أن الديوان «يتدفق برداء صوفي وهاج يربو جناح الشاعر عبد الحق بن رحمون ليحلق بعيدا في مدارج العشق الصوفي والحب الأبدي».

ونوهت الناقدة بأن ديوان بن رحمون الجديد، كباقي دواوينه، يجعله من الشعراء الصوفيين «القلائل الذين وسموا أعمالهم بهذا الميسم العلوي الباذخ»، مضيفة أن شعره بعد الفقد أضحى كالذهب الذي يزداد صفاء كلما لفحه وهج الشوق.

ويتضمن الديوان الشعري، الذي كتبت قصائده بين عامي 2018 و2021، ثمانية عناوين كبرى تحمل أسماء تعبيرية مختلفة ذات ارتباط بمضمون الإبداع الشعري الجديد لعبد الحق بن رحمون، وهي «البرهان «، و «في سدرة الله»، و«ثلاثية البنفسج»، و «في سبحة البحر»، و«التماعة برق»، و«طريق الجسر»، و «منطق الطير»، و«السفر الثامن»، ويجمع بينها حوار مع الطبيعة تختلط فيه الحقيقة بالأماني وبرغبة النسيان والوجع لفقدان الوالدين.

وصدر للشاعر عبد الحق بن رحمون، رئيس جمعية «أصدقاء المعتمد بن عباد» بشفشاون، دواوين عديدة من بينها «مكائد الأنفاس» (2001)، و «أوتار البصيرة» و «برزخ الأصفياء» و«صاحبة السعادة « (2020)، و «النَّسْرُ القروسطيّ يليه وَتَرُ زرياب الأخير» «وبرزخ الأصفياء» (2021)، و «وجهي في النهر يدي في البياض» (2022)، و «ودثرتني»

وسيوقع الشاعر بنرحمون ديوانه الجديد «مقام الطير» يوم السبت 26 أبريل في الساعة الواحدة زوالا بروراق مكتبة السلام الجديدة بجناح D49.

في الحاجة إلى مغربة دراسات الهجرة

ضمن فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب في دورته الثلاثين ،والتي كرست للاحتفاء بمغاربة العالم، احتضن رواق مجلس الجالية المغربية بالخارج عشية يوم الإثنين 21 أبريل 2025 ندوة فكرية قاربت موضوع وضع الأبحاث الاجتماعية في مجال الهجرات المغربية ساهم فيها كل من ذ. عمر بوم، أستاذ بجامعة كاليفورنيا وعضو أكاديمية المملكة المغربية وذ. مصطفى الميري، أستاذ علم الاجتماع بجامعة مرسيليا وذة. نورية الوالي، أستاذة علم الاجتماع بالجامعة الحرة ببروكسيل وذ. محمد خشاني، أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الخامس بالرباط والكاتب العام للجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة (AMERM) وتولى تسيير النقاش ذ. فريد العسري، أستاذ الأنثروبولوجيا بالجامعة الدولية بالرباط.

المداخلات أكدت على أهمية تخليص الأبحاث حول الهجرات من رواسب المقاربات الكولونيالية التي هيمنت في فترة تاريخية معينة واستمرت آثارها في بعض الأبحاث. كما أكدت على إدراج النوع الاجتماعي والانتماء الطبقي والعرقي في الأبحاث حول الهجرات وإثراء المحددات التي ظلت سائدة في هذا المجال عبر إقامة حوار وتفاعل بين مختلف التخصصات.

وأشارت التدخلات إلى بروز جيل جديد واعد من الباحثين قادر على إحداث نقلة نوعية في مجال الأبحاث من خلال قدرته على استثمار الإمكانيات التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الحديثة مع الحرص على نوع من اليقظة والحس النقدي. كما تطرقت المداخلات أيضا إلى خصائص ومميزات هجرة المغاربة المسلمين واليهود إلى أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية)، وتم التوقف عند شح المعطيات بشأن هذه الهجرة على الرغم من تواجد تغطية قنصلية للمغرب ببعض مدن أمريكا الشمالية، كما تمت الإشارة إلى أهمية أماكن العبادة (للمسلمين واليهود) كمصدر قد يساعد الباحثين في الوصول إلى بعض المعطيات التي قد تساهم في تغذية بحوثهم.

التدخلات أوضحت أن بداية الأبحاث والدراسات حول الهجرات هي أوربية المنشأ وقد كانت تتم في أغلب الأحيان بطلب من الدول بهاجس تدبيري (أي الضبط والتحكم)، و حكومة برؤية كولونيالية تنظر لهجرة الوافدين من الجنوب كنوع من «الهروب» دون أفق ودون مشروع للحياة ، بينما تنظر لحركية الأوروبي (القادم من الشمال إلى الجنوب) تقدم كمغامرة أو كمهمة لتقديم العون. وأوضحت التدخلات أهمية تجاوز هذه النظرة «المركزية الأوروبية» وإعادة التفكير في الهجرة برؤية نقدية متحررة من «الكليشيهات».

التدخلات ركزت أيضا على معيقات البحث العلمي حول الهجرات والمرتبطة بصعوبات الوصول إلى المعلومات وتعدد الجهات المعنية بالموضوع في غياب التنسيق والالتقائية، وضعف الموارد المالية المخصصة عموما للبحث العلمي ككل ، والتي لا تتجاوز 0.75 % من الناتج الداخلي الخام بالمغرب ،ونصيب العلوم الاجتماعية منها لا يتجاوز 3%. كما أكدت المداخلات على أهمية مغربة الدراسات والأبحاث المعنية بالهجرات وفق أجندة وطنية.

بورتريه :

في رحاب المسرحي المغربي والعربي الكبير الأستاذ الدكتور مصطفى رمضاني

عبدالسلام صديقي

صورة فوتوغرافية توثق للحظة فعل ، تبقى للتاريخ شاهدة على زمن أحد أعلام المسرح المغربي ، يظهر فيها بذراعين مفتوحين، تعكس سعة صدره ، وبزي أبيض أنيق ، يوحي بصفاء روحه ، يبعث على الاسترخاء والأريحية، ويعزز تلقائيته التي تجعله مستعدا للكتابة في كل آن.

الأستاذ الدكتور مصطفى رمضاني خلق لأن يكون مبدعا ، ويصبح علامة مميزة في عالم الركح.

لقد رأى النور في بيت مفعم بالألفة والمحبة ، يتواجد وسط حارة شعبية في قلب مدينة أبركان ، وقد كان تأثيرها عميقا على مساره الإبداعي.

أخذ عن والدته التشبث بالتقاليد و»النية»، وورث الاعتزاز بالنفس و الانتماء من والده الذي كان قريبا منه وهو طفل ، حيث كان يرافقه كل يوم ثلاثاء إلى السوق الأسبوعي الخاص بالمدينة ، فيجد نفسه في فضاء يعج بالحركة، يشعر وكأنه في مهرجان لتقديم الفرجة ، فكان ينتقل من حلقة إلى أخرى ، و يستمتع وهو يشاهد عروض الرقص أو الألعاب السحرية، أو ترويض الأفاعي على حركات الناي ، وكان يقف كثيرا عند حلقة القص الشعبي ، مما رسخ عنده حب الثقافة الشعبية ، وكبر معه هذا العشق ، فأضحى أحد الباحثين الأفذاذ في التراث اللامادي ، ولذلك تجد المسرح الاحتفالي يشكل عصب الأساس في سيرته.

بدأ مساره الفني بالموهبة ، حيث كان يشارك أقرانه في تقليد بعض وجوه الحلقة، ويؤلف نصوصا ، عبارة عن حوارات بسيطة ، ولكنها تتسم بعمق التعبير، وقوة الانفعالات وهو ما زال تلميذا ، يتابع دراسته في مدرسة قريبة من مسكن شقيقته الكبرى القريب آنذاك من دار الشباب ، مما شجعه على الانضمام إلى أحد انديتها الثقافية، ومن هنا بدأت حكايته التي لاتنتهي ، بطلها أكاديمي باحث،وعشيقته «الدراما «بعينها.

بعد دراسته الجامعيةالناجحة، استهلها بالدراسات الأدبية، و أنهاها متخصصا مسرحيا، و بشهادة دكتوراه الدولة ، مما أهله ليشغل منصب محاضر بجامعة محمد الأول ، ولكنه اختار أن يعيش المسرح تطبيقا و ممارسة، ولا يبقى عنده مجرد نظرية أكاديمية، فكتب نصوصا عديدة ، أشرف على إخراج البعض منها بنفسه ، وقدم جلها لغيره.

عزمه على النهوض بالمشهد المسرحي، دفعه إلى أن يصول ويجول في المغرب والمشرق لتقديم مسرحياته ، ولذلك أصبح وجها مألوفا عند المغاربة والمشارقة ، سيما وأنه يواظب على تأطير ورشات حول المسرح سواء في الداخل او خارج الوطن، و يحرص على مواكبة البرامج الثقافية التي تذاع ، وتعرض عبر القنوات التلفزية ، إذ يكون دائما فيها فاعلا مهما ، يؤخذ عنه الكثير لثقافته الواسعة ، وفصاحته وتمكنه من اختصاصه، مما يجعله مرحبا به و بنصوصه المسرحية في مختلف الأقطار ، وليس صدفة أن يتواجد أحد مؤلفاته في خزانة الكونغرس الأمريكي...

مظهره يعطي الانطباع بأنه جدي أكثر من اللازم ، لا تعرف الابتسامة طريقها إليه.إنه عكس ذلك ، فهو رجل وديع ومرح ، لكنه يأبى أن يخلط الجد بالهزل ، ولقد عبر عن ذلك من خلال نص مسرحي صدر له تحت عنوان» سوق مطيار؟» ، يتكون من ثلاثة فصول ، تغلب عليه الكوميديا السوداء.

يأتي هذا النص لينضاف إلى سلسلة من نصوصه المسرحية التي تزخر بالأحداث المثيرة ، وتتّسم بالمبالغة في التعبير عن العواطف والانفعالات ، حيث يختفي فيها الشخص الشرير ، وتتوالى فيها الوقائع المضحكة ، المفعمة بالسخرية ، سيما وأنه يحرص على مسرحة النكتة السياسية التي تعبر عن واقع المجتمع والاقتصاد ليستلهم منها مواضيع ذات طابع اجتماعي وإنساني ، يستحضر فيها وجوها ، من الممكن ان يكون قد صادفها في حياته.

لم تأخذ الأعوام من حيويته وحماسه شيئا ، حيث بعد تقاعده لازال يواصل تعزيز حضوره من خلال بحوث ونصوص ، يتم نشرها في بعض المجلات الثقافية المغربية والعربية ، وقد زادت سفرياته في السنوات الأخيرة إلى مصر، دون إغفال تلك الدعوات التي تأتيه بين الفينة والأخرى من القارة الأوروووبية للمشاركة في بعض الندوات وإلقاء محاضرات تناسب المقام، فهو لا يصبو من خلال ذلك إلى السياحة ، بل يرى بأن الانفتاح على شعريات الحضارات الأخرى يساهم في تطور التجارب وأساليب الإبداع المسرحي لصناعة فرجة مقبولة ، تبعث على التفاعل والانفعال، و تجذب متلقيا صار حاليا أحد الفاعلين الذي ينبذ النمطية، ويفرض التجدد ، ومسايرة إيقاع عصر الذكاء الاصطناعي.

ومما لا يخفى على أحد، فإن هذا المبدع يعتبر رائد النقد المسرحي الاحتفالي ، ومن الأوائل الذين عملوا على إرساء الدرس المسرحي الأكاديمي بالجامعة المغربية.

إن ذكر هذه الأشياء ، يجعلنا نستحضر واقعة تدل على جرأته وحبه لكل جديد والتي لازالت راسخة في ذهن الفنان التشكيلي المغربي العالمي محمد سعود ،حيث لما كان طالبا و تقدم ببحث حول الخط العربي ، تناول فيه تجربة الخطاط العراقي العالمي حسن مسعودي ، لم يجد من الأساتذة المشرفين إلا الدكتور مصطفى رمضاني ، هذا الرجل الأبي الذي يؤمن بالمنافسة ويحترم فكر الآخر ورؤيته ، مما جعله يتوقف مرارا عند تجربة صديقه ، وابن بلدته عبد الكريم برشيد ، وزملائه المنتمين إلى المدرسة الاحتفالية ، حيث تناولها بتصور نقدي براغماتي محايد في دراساته الصحفية المختلفة.

يتحرك هذا الرجل في مساحة فنية شاسعة بعدد من الأرواح ، يكون إنسانا عاديا ، لكن سرعان ما يتحول إلى محاضر ومؤلف وناقد وباحث ومشاهد كذلك ، وذلك حسب المزاج.

إن هذا المقام لا يسع لذكر كل ما تتسم به شخصيته العلمية والأدبية من سمات مهيبة ، يطبعها التواضع والكرم .فحين تجالسه تشعر بتلقائيته و سخائه المعرفي والثقافي من غير أن يشعرك بأنه هو الأستاذ وأنت التلميذ.

إنه فعلا أستاذ بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، فقد كان له الفضل على الكثير من المبدعين الذين تتلمذوا على يده ، ولذلك يتم تكريمه أينما حل و ارتحل ، عرفانا لما بذله من أجل خدمة الدرس الأكاديمي الجامعي المغربي ، وذلك من خلال محاضراته ومداخلاته العميقة ، وعمله البيبليوغرافي الذي اغنى المخزون الثقافي والعلمي لطلبته.

يجب النظر إلى هذا المثقف بعين ثالثة لرصد حسه الجمالي الذي يمنحه القوة الإيجابية التي لا تنضب ، و يجعله يحس بالآخر، ويؤمن بثقافة الاختلاف والتعايش ، وعدم إقصاء الغير.

إنه يمثل المثقف الذي تحدث عنه يوما القاص والمسرحي الروسي الشهير أنطون تشيخوف. ذلك المثقف الذي لايحاول التلاعب بالآخرين ، بل يسعى إلى إيجاد الحلول من خلال إنتاجاته الأدبية التي تتداخل في أجناسها القيم والمبادئ الثابتة.

لو لم يكن مصطفى رمضاني لما استطاع ان يصل إلى هذه المكانة المرموقة في الوسط الاجتماعي و العلمي والثقافي ، فهو لم يعش مراهقته كالآخرين ، فقد قضاها في التحصيل و منكبا على القراءة ، وقد كانت أنشطة دار الشباب تنسيه أن يمارس كرة القدم ، رياضته المفضلة مع أصدقائه الجيران الذين كانوا ينظرون إليه كإنسان سبق زمانه ، ولكن ذلك لم يمنعه آنذاك ان يكون أحد المدمنين في وقت فراغه على مشاهدة الأفلام السينيمائية التي ربته على حب التمثيل وأتاحت له الفرصة للتعرف على كبار المخرجين و الممثلين و العالميين عبر الشاشة الكبيرة، وجعلته كما صرح بذلك يحلم بأن يكون مثلهم في يوم من الأيام ، شأنه وشان أقرانه الفقراء ، مما انعكس على كتاباته المفعمة بعبق الطفولة والأمل.أمل يدفعه إلى تخصيص جانب من فنه لمخاطبة وجدان الجمهور وتقاسمهم حلمهم ، ويبث عندهم روح التفاؤل ، مما ينعكس على شخصيته الفذة التي تنبعث مع كل يوم جديد ، حيث يستيقظ بعزيمة أقوى لترسيخ ما للمسرح من دور في تهذيب النفوس وتربية الأجيال على التشبث بالأعراف و الاعتزاز بتاريخهم المجيد ، وصون تراثهم الثقافي ، ولذلك كان يبدو منتشيا في أحد البرامج التلفزية و هو يتحدث عن رقصة الركادة ، وهي رقصة شعبية حماسية، يحبها كثيرا ، تعبر عن الزهو و الانتصار ، خرجت من المنطقة الشرقية بنكهة بركانية خالصة، وتعدت الحدود لإيقاعها الرتيب الذي بات يلهم عددا لايستهان به من الفنانين في بقاع العالم.

إذا كان المسرح يعرف بأبي الفنون ، فإن هذا الرجل الجميل الذي يرأس فرقة المسرح الجامعي للبحث الدرامي سيبقى بالنسبة لنا أبانا الروحي و أستاذنا الجليل ، يلهمنا من أفكاره السامية والنيرة على الدوام ، وسنظل نطرق باب بيته الكائن بوجدة ، حيث يستقر مع أسرته الصغيرة بدون الاقتراب منه أكثر، خشية الدوس على ظله.

فيلم «الجرح» للمخرجة سلوى القوني يشارك في مهرجان بيروت الدولي لسينما المرأة

جلال كندالي

بعد تصوير جرى في قلب مدينة الدار البيضاء، يواصل فيلم «الجرح»، أول عمل سينمائي طويل للمخرجة سلوى القوني، رحلته محققا خطوة جديدة ومهمة، إذ تم اختياره ضمن المسابقة الرسمية لمهرجان بيروت الدولي لسينما المرأة لعام 2025.

يحكي الفيلم، وفق بلاغ في الموضوع، بجرأة وإحساس عال، قصة ليلى، وهي شابة مغربية تواجه حملا غير مرغوب فيه في مجتمع يجرم الإجهاض.

من خلال هذا العمل، تقدم سلوى القوني صورة مؤثرة عن واقع المرأة المغربية المعاصرة وصراعاتها بين الرغبات الشخصية وضغوط المجتمع.

يعتمد الفيلم على أسلوب فني رفيع حيث تعمد القوني إلى استخدام الصمت والنظرات والتوترات الخفية لنقل مشاعر شخصياتها، بعيدا عن الميلودراما أو الإدانة المباشرة.

كتب السيناريو طه بنغالم بمشاركة بريس وبراين بكستر ، مما أضفى على الفيلم نسيجا سرديا يتناغم بين الألم الحميم والأبعاد الاجتماعية الأوسع، إضافة إلى ذلك، أبدع مدير التصوير الأمريكي ترافيس تيبس، الحاصل على جائزتي إيمي، في تصميم الإضاءة والتصوير، معتمدا على الضوء الطبيعي لخلق أجواء شاعرية ومكثفة تنقل التوتر العاطفي العميق للشخصيات.

استطاع ترافيس أن يمنح كل ظل وكل شعاع شمس معنى إضافيا، مما أضاف للفيلم طابعه التأملي والواقعي.

شارك في بطولة الفيلم نخبة من الممثلين الذين قدموا أداء اتسم بالحساسية والصدق، منهم أميمة بريد، أمل عيوش، منصور بدري، بريس بكستر ، سامي فكاك، وثريا أزعبي.

يؤكد هذا العمل أن سلوى القوني تنتمي إلى جيل جديد من المخرجين المغاربة الذين يستكشفون الجراح الشخصية لفهم قضايا مجتمعية أوسع.

طه بنغالم، المنتج المشارك وكاتب السيناريو، يعد من الوجوه البارزة في الساحة السمعية البصرية المغربية، وفق ذات البلاغ ،حيث جمع بين خبرته العميقة في إدارة الإنتاج ورؤيته الإبداعية من خلال تأسيس شركة Pink Sheep. .

تميز بنغالم برؤيته التي تجمع بين الفني والاستراتيجي، مما جعل «الجرح» بداية قوية لمسيرته كمنتج وكاتب،أما سلوى القوني، فهي تمتلك مسارا مميزا في صناعة السينما، وشاركت في إنتاج أعمال عالمية قبل أن تتجه إلى الإخراج بفيلمها الأول «الجرح»، الذي يعكس التزاما فنيا واجتماعيا ملموسا، وجذب اهتماما دوليا مستحقا.

شركة Pink Sheep تبرز كلاعب رئيسي في خدمات الإنتاج السينمائي بالمغرب، حيث تقدم حلولا متكاملة للشركات الدولية الراغبة في التصوير داخل المملكة حسب البلاغ نفسه،إلى جانب دورها الإنتاجي، تساهم الشركة في تطوير محتوى مغربي مبدع قادر على جذب الجمهور العالمي.

فيلم «الجرح» يمثل خطوة جديدة ومميزة في مسيرة السينما المغربية، وينتظر أن يحدث أثرا في عالم المهرجانات السينمائية الدولية مع عرضه المرتقب في مهرجان بيروت الدولي لسينما المرأة.

مهرجان مكناس للدراما التلفزية يكرم الفنانين سعيدة باعدي وإبراهيم خاي

تكرم فعاليات الدورة 14 لمهرجان مكناس للدراما التلفزية، التي تنظمها جمعية العرض الحر، من 2 الى 6 ماي 2025، كل من الفنانين المتألقين سعيدة باعدي وابراهيم خاي.

وجاء اختيار إدارة المهرجان، للاحتفاء بهاذين الاسمين البارزين في الساحة الفنية الوطنية، تقديرا للاعمال الفنية الرفيعة التي قدماها للجمهور المغربي، لأزيد من أربعة عقود، أثمرت فيضا من الأعمال الجميلة والممتعة، سواء على مستوى التلفزيون أو السينما أو المسرح.

الممثلة سعيدة باعدي، هي خريجة المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي، شاركت في عدة أعمال سينمائية وتلفزيونية شهيرة، كما تألقت على خشبة المسرح، خاصة حضورها الوازن في مسرحية «مْراتْ الباشا»، إخراج حميد باسكيط، «المتاهة» وعائلة سي مربوح، وغيرها

كما خطفت الأنظار في كثير من الأفلام التلفزية والمسلسلات من أبرزها، السراب، وناس الحومة، ولولة الروح، صمت الفراشات، ياريت، البيوت اسرار، وجنين وامرأة في الظل، وعمتي فاطنة، والمتقاعد، وسلسلة ومبروك علينا، التي عرضت في رمضان الأخير.

بدوره شارك إبراهيم خاي، في العديد من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية المغربية منذ الستينيات من القرن الماضي، وهو معروف بأدواره الكوميدية والفكاهية.

ومن بين أبرز وأنجح أعماله سلسلة مبارك ومسعود والهاربان، ومسلسل جنان الكرمة. ويستذكر الجمهور إبراهيم خاي كذلك، في مسلسلات كثيرة، منها، قلبي ومفتاحه، وولاد الشمس، الفاميلا، أنا وكانتي، والرطاط، وستون لكلام، وعدة أفلام، لعل من ابرزها طاكسي بيض، وسطوب، والكنز المرصود، وألف شهر والمستضعفون، ومبارك ومسعود، فيما قدم للمسرح أعمالا لا تنسى اشهرها العقل والسبورة، وحب وتبن، وشارب عقلو.

دورة هذا السنة التي تقام فعالياتها بحديقة الحبول، والمركز الثقافي محمد المنوني، تنظم بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل، ومجلس جهة فاس ـ مكناس وجماعة مكناس وبتعاون مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية والقناة الثانية.

ومن أجل إذكاء وتكريس روح المنافسة، والاحتفاء بالانتاجات الوطنية، سيتم تنظيم ثلاث مسابقات، الأولى تشمل الأفلام التلفزية، والثانية تهم المسلسلات، فيما الثالثة تخص السلسلات الكوميدية، وهي أعمال تنتجها القنوات الوطنية الأولى، الثانية، الحسانية والامازيغية، وذلك تحت إشراف لجنتي تحكيم متخصصة.

كما تنظم الدورة، لقاءات مفتوحة مع ضيوف المهرجان من مخرجين وممثلين، ومنتجين، فضلا عن تسطير فقرة خاصة بالماستر كلاص، وهي لقاءات مخصصة للإنتاج، والسيناريو، والتشخيص والإخراج.

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة مراكش - اسفي
عمالة شيشاوة
جماعة اهديل
إعلان عن طلب عروض مفتوح وطني رقم: 2025/04
في يوم 2025/05/26 على الساعة الحادية عشرة، سيتم في قاعة الاجتماعات بمقر جماعة اهديل، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح وطني لأجل انجاز اشغال تهيئة مركز جماعة اهديل إقليم شيشاوة: تهيئة الطريق الرئيسية على طول 600 متر طولي.
يحمل ملف طلب العروض الكترونيا عبر بوابة الصفقات العمومية من العنوان الإلكتروني:
www.marchépublics.gov.ma
يحدد المبلغ التقديري لكلفة الاعمال المعدة من طرف صاحب المشروع في مبلغ: 2.706.697,08درهم (مليونين وسبعمائة وستة آلاف وستمائة وسبعة وتسعون درهما و08 سنتيما).
الضمان المؤقت محدد في مبلغ : 40.000,00درهم (اربعون الف درهم)
يجب أن يكون محتوى، تقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقا لمقتضيات الفصول 30 و34 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية.
يجب إيداع ملفات المتنافسين بطريقة الكترونية عبر بوابة الصفقات العمومية من العنوان الإلكتروني:
www.marchépublics.gov.ma
إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 5 من نظام الاستشارة
ع.س.ن/983/إ.د
****
المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
عمالة إقليم تارودانت
جماعة افريجة
إعـــلان عن طلب عروض مفتوح وطني
رقم: 2025/02
في يوم 2025/05/19 على الساعة الحادية عشرة صباحا، سيتم في مكتب رئيس جماعة افريجة فتح الأظرف المتعلقة بطلب عروض وطني أثمـان مفتوحة لأجل: أشغال حفر بئر بدوار افريجة جماعة افريجة إقليم تارودانت.
يمكن تحميل ملف طلب العروض إلكترونيا من بوابة الصفقات العمومية:
www.marchépublics.gov.ma
* حدد مبلغ الضمان المؤقت في: (8500,00درهم) ثمانية آلف وخمسة مائة درهم.
* كلفة تقدير الاشغال محددة من طرف صاحب المشروع في مبلغ (445.248,00درهم)
أربعمائة وخمسة و أربعون ألفاً ومئاتان وثمانية وأربعون درهما .
* أليجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وايداع ملفات المتنافسين مطابق لمقتضيات المواد 30و34 من المرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية.
وعلى للمتنافسين ايداع اطرفتهم عبر البوابة الالكترونية للصفقات العمومية:
www.marchépublics.gov.ma
إن الوثائق المثبتة الواجب الادلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 5 من نظام الاستشارة.
ع.س.ن/985/إ.د
****
المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المندوبية السامية
لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
النيابة الجهوية بالرباط
إعلان عن طلب عروض وطني مفتوح مبسط
رقم 2025/04
مخصص للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما فيها المقاولات المبتكرة حديثة النشأة، وللتعاونيات ولاتحاد التعاونيات وللمقاولين الذاتيين
في يوم 06 ماي 2025 على الساعة العاشرة (10) صباحا، سيتم في مكتب النائب الجهوي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط، الكائن ب: 8 شارع مولاي الحسن، حسان -الرباط، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب عروض وطني مفتوح مبسط بعروض أثمان رقم 2025/04 لاقتناء معدات وأثاث المكتب ومعدات سمعية بصرية مخصصة لتجهيز فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة والماس (إقليم الخميسات)، في حصتين مجزءتين:
الحصة رقم 1: اقتناء معدات وأثاث المكتب،
الحصة رقم 2:: اقتناء معدات سمعية بصرية.
يجب تحميل ملف طلب العروض من بوابة الصفقات العمومية عبر العنوان:
www.marchépublics.gov.ma
كلفة تقدير الأعمال محددة حسب الحصص كما يلي:
الحصة رقم 1: اقتناء معدات وأثاث المكتب، كلفة تقدير الأعمال: مائتين واثنين وخمسين ألف وثلاثمائة وسبعة وتسعين درهما وأربعة وأربعين سنتيما مع احتساب الرسوم (252397,44درهم)،
الحصة رقم 2: اقتناء معدات سمعية بصرية، كلفة تقدير الأعمال: اثني عشرة ألف درهما مع احتساب الرسوم (12000,00درهما).
مبلغ الضمان المؤقت محدد حسب الحصص كالتالي:
الحصة رقم1: اقتناء معدات وأثاث المكتب، مبلغ الضمان المؤقت: خمسة آلاف (5000,00درهم).
الحصة رقم 2: اقتناء معدات سمعية بصرية، مبلغ الضمان المؤقت: مائتين وأربعين (240,00درهم).
توضع الوثائق التقنية الأخرى في ظرف منفصل، يودع على أبعد تقدير، على الساعة الرابعة عصرا من يوم 05 ماي 2025 مقابل وصل يسلمه صاحب المشروع أو يسلم أثناء الجلسة لرئيس لجنة طلب العروض.
يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقا لمقتضيات المواد من 30 إلى 34 والمادة 135من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 (8مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية .
يجب على المتنافسين إيداع ملفاتهم بطريقة الكترونية عبر بوابة الصفقات العمومية بالعنوان:
www.marchépublics.gov.ma
إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 9 من نظام الاستشارة.
ع.س.ن/986/إ.د
****
المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم الاولي والرياضة
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
جهة الرباط سلا القنيطرة
المديرية الاقليمية
بسيدي سليمان
إعلان عن طلب عروض مفتوح وطني رقم:
12/DPSS/2025
في يوم الجمعة 16 ماي 2025 ابتداء من الساعة العاشرة و00 دقيقة صباحا (10h00)، سيتم بقاعة الاجتماعات بالمديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية الكائنة بشارع الحسن الثاني بمدينة سيدي سليمان فتح أظرفة طلب العروض المفتوح الوطني رقم: 12/DPSS/2025
المتعلق بأشغال تأهيل وصيانة ثمانية 08 مدارس رائدة بإقليم سيدي سليمان.
يجب تحميل ملف طلب العروض إلكترونيا من بوابة الصفقات العمومية:
www.marchépublics.gov.ma
الكلفة التقديرية للخدمات المقدمة من طرف صاحب المشروع تقدر: بأربعة ملايين وتسعمائة وواحد وتسعون الف وسبعمائة وواحد وثلاثون درهم وعشرون سنتيما مع احتساب الرسوم (4.991.731.20درهم مع احتساب الرسوم).
مبلغ الضمان المؤقت هو: 70.000.00درهم (سبعون الف درهم)
أن يكون كل من محتوى وتقديم ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد 30 و 34 من مرسوم الصفقات العمومية
يجب على المتنافسين ارسال ملف طلب العروض لصاحب المشروع عبر بوابة الصفقات العمومية:
www.marchépublics.gov.ma
حسب مقتضيات القرار رقم 21-1982 بتاريخ14-12-2021.
إن الوثائق الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 5 من نظام الاستشارة.
ع.س.ن/987/إ.د
****
المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم الاولي والرياضة
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
جهة الرباط سلا القنيطرة
المديرية الاقليمية بسيدي سليمان
إعلان عن طلب عروض مفتوح وطني رقم:
13/DPSS/2025
في يوم الجمعة 16 ماي 2025 ابتداء من الساعة العاشرة و 30 دقيقة صباحا (10h30)، سيتم بقاعة الاجتماعات بالمديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية الكائنة بشارع الحسن الثاني بمدينة سيدي سليمان فتح أظرفة طلب العروض المفتوح الوطني رقم: 13/DPSS/2025
المتعلق بأشغال تأهيل وصيانة سبعة 07 مدارس رائدة بإقليم سيدي سليمان.
يجب تحميل ملف طلب العروض إلكترونيا من بوابة الصفقات العمومية:
www.marchépublics.gov.ma
الكلفة التقديرية للخدمات المقدمة من طرف صاحب المشروع تقدر بأربعة ملايين وثلاثمائة وسبعون الف وخمسمائة واثنان وثلاثون درهم مع احتساب الرسوم (4.370.532.00درهم مع احتساب الرسوم).
مبلغ الضمان المؤقت هو: 70.000.00درهم (سبعون الف درهم)
أن يكون كل من محتوى وتقديم ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد 30 و34 من مرسوم الصفقات العمومية
يجب على المتنافسين ارسال ملف طلب العروض لصاحب المشروع عبر بوابة الصفقات العمومية:
www.marchépublics.gov.ma
حسب مقتضيات القرار رقم 21-1982 بتاريخ14-12-2021.
إن الوثائق الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 5 من نظام الاستشارة.
ع.س.ن/988/إ.د
****
المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
نظارة أوقاف مكناس
مصلحة الاستثمار والمحافظة على الأوقاف
إعلان عن سمسرة معاوضة نقدية
تعلن نظارة أوقاف مكناس عن إجراء سمسرة علنية عمومية وفق مقتضيات مدونة الأوقاف. وذلك على الساعة الحادية عشرة صباحا، يوم 20 ماي 2025 بمقر النظارة الكائن بساحة الدكتور الخطيب بمكناس لمعاوضة نقدية للقطع الأرضية المجهزة والمعدة للبناء بتجزئات الاسماعيلية 1 الكائنة بحمرية والحكمة وبلفدير الكائنتين برأس أغيل. صنف فيلات عددها الاجمالي 14 قطعة، كما هي مفصلة بالجدول الذي يمكن تحميله من الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة على الرابط:
habous.gov.ma
خانة السمسرات الوقفية أو الحصول عليها مباشرة لدى المصلحة المختصة بالنظارة.
فعلى الراغبين في المشاركة في السمسرة:
- أن يحضروا في الوقت والمكان المحددين أعلاه.
- التوقيع على الاشهاد للاطلاع على كناش شروط السمسرة.
- أداء مبلغ الصائر المحدد في نسبة 3 % من قيمة انطلاق السمسرة إما نقدا أو شيك مؤتمن.
- أداء مبلغ ضمان المشاركة المحدد في نسبة 10 % من قيمة انطلاق السمسرة إما نقدا أو بشيك مؤتمن.
- الإدلاء بوكالة قانونية أصلية من طرف المشارك في السمسرة في اسم الغير.
- لاتعتبر المعاوضة نهائية إلا بعد مصادقة الوزارة على نتيجة السمسرة.
- في حالة مصادقة الوزارة على السمسرة يجب الحضور لمقر النظارة لأداء المبلغ المتبقي (90 %) من واجب المعاوضة المذكورة داخل أجل لا يزيد عن ثلاثين (30) يوما من تاريخ تبليغكم بالمصادقة المنصوص عليها بمدونة الأوقاف، وإلا تعتبر ملغاة مع عدم أحقيتكم في استرداد الصوائر ومبلغ الضمان.
للمزيد من المعلومات أو الإطلاع على التصاميم الطبوغرافية، يرجى الاتصال بالنظارة مباشرة أثناء أوقات العمل الإدارية أو عبر الهاتف: 05.35.51.12.04
ع.س.ن/989/إ.د
****
المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
عمالة إقليم إفران
جماعة عين اللوح
إعلان عن مزايدة عمومية عن طريق طلب العروض المفتوح بعروض أثمان رقم 2025/01
في يوم الثلاثاء 20 ماي 2025على الساعة العاشرة صباحا، بمقر جماعة عين اللوح سيتم فتح الأظرفة المتعلقة بمزايدة عمومية عن طريق طلب العروض المفتوح بعروض أثمان المتعلقة بالاستغلال المؤقت لمرفق السوق الأسبوعي بأزغار أوزناك التابع لجماعة عين اللوح برسم سنة 2025. يجب أن تكون ملفات المشاركين مطابقة لمقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 3712.21 صادر في 17 من صفر 1444 (14سبتمبر2022) بتحديد كيفيات إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية بإقامة بناء وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة.
ويمكن للمتنافسين:
* سحب ملف طلب العروض من مكتب الصفقات بجماعة عين اللوح.
* نقل ملف طلب العروض إلكترونيا من بوابة الصفقات العمومية:
www.marchépublics.gov.ma
وقد حدد ثمن الافتتاحي للاستغلال في مبلغ: (80000,00درهم) (ثمانون ألف درهم. مدة حق الاستغلال محددة في سنة. الضمانة المؤقتة محددة في مبلغ (15000,00درهم) خمسة عشر ألف درهم.
يجب أن يكون كل محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد: 10-11-12- 13 و14 من القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 3712.21 صادر في 17 من صفر 1444 (14سبتمبر2022) بتحديد كيفيات إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية بإقامة بناء وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة.
ويمكن للمتنافسين:
- إما إيداع أظرفتهم مقابل وصل بمكتب الصفقات بجماعة عين اللوح.
- إما إرسالها عن طريق البريد المضمون، مع الإشعار بالاستلام، إلى المكتب المذكور.
- إما تسليمها مباشرة لرئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.
- إما إرسالها عن طريق البريد الالكتروني عبر بوابة الصفقات العمومية:
www.marchépublics.gov.ma
إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 24 من دفتر التحملات.
وللمزيد من المعلومات الاتصال بمكتب الصفقات بجماعة عين اللوح أو عبر الهاتف في أحد الأرقام التالية:
0703159382/0636262150
ع.س.ن/990/إ.د

Royaume du Maroc
Ministère de la Santé et de la Protection Sociale
Région de CASA-SETTAT
Délégation Provinciale de NOUACEUR

المملكة المغربية
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
جهة الدار البيضاء سطات
المندوبية الإقليمية للوا[illegible]

إعلان عن طلب عروض مفتوح دولي رقم 4/2025
(جلسة عمومية)

في 2025/6/18 على الساعة 11 صباحا سيتم في قاعة الاجتماعات المندوبية الكائنة بمقر مندوبية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لعمالة النواصر بتجزئة دبار الصفاء بوسكورة) قرب إعدادية احمد الهيبة) فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض المفتوح الدولي لأجل
شراء المعدات والمستلزمات التقنية والطبية للجراحة الألف والأذن والحنجرة والعيون لمركز التشخيص التابع لمركز [illegible] الأمير ولي العهد مولاي الحسن لعمالة النواصر في حصتين:
الحصة 1: شراء المعدات والمستلزمات التقنية والطبية للجراحة الألف والأذن والحنجرة؛
الحصة 2: شراء المعدات والمستلزمات التقنية والطبية للجراحة العيون؛
يحمل ملف طلب العروض إلكترونيا من بوابة الصفقات العمومية عبر العنوان www.marchespublics.gov.ma
يحدد مبلغ التقديري وكلفة الخدمات المعدة من طرف صاحب المشروع في مبلغ:
الحصة 1: 1394079,60 درهم (مليون وثلاثمائة وأربعة وتسعون ألفاً وتسعة وسبعون درهماً وستون سنتيماً (شامل جميع الضرائب))
الحصة 2: 1921158,00 درهم (مليون وتسعمائة وواحد وعشرون ألفاً ومائة وثمانية وخمسون درهماً) (شامل جميع الضرائب))
يحدد مبلغ الضمان المؤقت، والذي يجب تشكيله وتقديمه إلكترونيًا بالنسبة:
الحصة 1: 27000,00 درهم (سبعة وعشرون ألف درهم) .
الحصة 2: 38000,00 درهم (ثمانية وثلاثون ألف درهم).
يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقة لمقتضيات المواد من 30, 32 و34 من 2.22.431 في 15 شعبان 1444 (8 مارس 2023) المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية.
يجب إيداع ملفكم بطريقة إلكترونية في بوابة الصفقات العمومية عبر العنوان www.marchespublics.gov.ma
إن الوثائق التقنية التي يستوجبها ملف طلب العروض:
- قائمة التعيئة.
- الوثائق الوصفية التي تحدد الوصف التفصيلي
يجب
- إيداعها مقابل وصل لدى مكتب الصفقات للمندوبية الإقليمية لعمالة النواصر الكائن بتجزئة دبار الصفاء، بوسكورة (قرب إعدادية احمد الهيبة) قبل الساعة الرابعة والنصف من يوم 2025/6/17
- أو تسليمها اثناء الجلسة لرئيس لجنة فتح الاظرفة،
ملفات طلب العروض والوثائق التقنية المودعة، المرسلة أو المسلمة خارج الآجال المحددة لن يتم قبولها.
إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 7 من نظام الاستشارة.
ع.س.ن /992/إد

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم الأولي والرياضة
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة فاس - مكناس
المديرية الإقليمية مولاي يعقوب

اعلان تعديلي لإعلان عن طلب عروض وطني مفتوح بعروض اثمان صادر بجريدة الاتحاد الاشتراكي عدد 14011 بتاريخ 13/12 أبريل 2025

- طلب العروض رقم: 02/INV/2025 :
شهادة التأهيل والتصنيف : الصنف 5 عوض الصنف 4.
- طلب العروض رقم: 05/INV/2025 :
الضمان المؤقت بالدرهم (مع احتساب الرسوم): عشرون ألف عوض خمسة وعشرون ألف.
ع.س.ن /981/إد

وزارة العدل
المحكمة الإستئنافية بوجدة
المحكمةالإبتدائية ببركان

إشهار حكم بواسطة قيم

طبقا لمقتضيات الفصل 441 من قانون المسطرة المدنية

ملف التبليغ : 1329/6704/2024
ملف عقار عدد: 73/1402/2024/
حكم عدد : 372
صادر بتاريخ : 29/10/2024

يعلن رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية ببركان أنه بناء على طلب رشيد بربار وفيصل بربار عنوانها : زنقة الفتح رقم 06 حي المسيرة بركان , **بصفتهما جهة مدعية** .
الذي تقدم به إلى السيد رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية ببركان، يلتمس فيه تبليغ الحكم العقار عدد 372 الصادر عن المحكمة الابتدائية ببركان بتاريخ 29/10/2024، إلى القيم القضائي بصفته قيما قضائيا نائبا عن المتغيبتين: الوازنة الزاوية وحليمة الزاوية عنوانهما: دوار أولاد خلاد الجماعة القروية عين الركادة إقليم بركان بصفتهما: **جهة مدعى عليها.**
وبناء على صدور الحكم غيابيا بقيم ، في حق الجهة المدعى عليها المتغيب الوازنة الزاوية وحليمة الزاوية بتاريخ 29/10/2024 بهذه المحكمة.
وبناء على تبليغ هذا الحكم العقاري المذكور المشار إلى مراجعه أعلاه للقيم القضائي بتاريخ: 2025/04/08.
وبناء على الفصل 39 والفصل 441 من قانون المسطرة المدنية، يعلن السيد القيم القضائي بالمحكمة الابتدائية ببركان نص الحكم الآتي :

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون.

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا وحضوريا في حق الجهة المدعية وغيابيا بقيم في حق المدعى عليهما الثانية والثالثة وبمثابة حضوري في حق الباقي:
في الشكل: بقبول الدعوى.
في الموضوع: بإنهاء حالة الشياع بين الأطراف وذلك بقسمة الملك المسمى "حسن هودة 2" ذي الرسم العقاري عدد 0/3674 مساحته 05 هكتار و 16 ار و 20 سنتيار المتكون من ارض فلاحية بورية الكائن بقبيلة بني منكوش الشماليين فرقة اهل خلاد عين الركادة اقليم بركان قسمة عينية بعد القرعة على ان تعوض الجهة التي ستؤول لها القطعة رقم 02 الجهة التي ستؤول لها القطعة رقم 1 بمبلغ 25000 درهم، وذلك وفق ما جاء في تقرير الخبرة والرسم البياني المرفق به وبتحميل الصائر للأطراف على النسبة ورفض باقي الطلبات
يشعر القيم القضائي بهذه المحكمة أن هذا الحكم، سيصبح نهائيا وقابلا للتنفيذ طبقا لمقتضيات الفصل 441 من قانون المسطرة المدنية بعد القيام بإجراءات الإشهار من تعليق وإعلان ونشر،ونهاية الأجل القانوني المخصص لها .
ع.س.ن /980/إد

المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
عمالـة إقليـم مديونـة
جماعة سيدي حجاج وادي حصار
مديرية المصالح الجماعية
المصلحة التقنية

سيدي حجاج في ...13... أبريل 2025

إعلان بحث علني عن المنافع والمضار

طيلة مدة خمسة عشر يوما (15) تبتدئ من تاريخ نشر هذا الإعلان سيتم إجراء بحث علني عن المنافع والمضار من أجل الحصول على رخصة تجهيز **مصبنة** من طرف السيد **عادل الناصر** الكائنة بتجزئة شمس المدينة 03 الرقم 86 المحل التجاري رقم 02 سيدي حجاج واد حصار إقليم مديونة الرسم العقاري عدد 12/277019
ولهذه الغاية سيتم فتح سجل خاص من أجل تدوين ملاحظات وتصريحات العموم فعلى كل من يهمه الأمر أن يتوجه للمصلحة التقنية التابعة لجماعة سيدي حجاج واد حصار خلال أوقات العمل الإدارية.
ع.س.ن /991/إد

شركة «STE EL KHANTACH CONSTRUCTION SARL AU»
تجزئة عدنان سكن رقم 739 تازة
تـــازة في2025/04/21
السجل التجاري8827
الـيـــانـــتـــا 15608495

تأسيس شركة ذات المسؤولية المحدودة

بمقتضى عقد عرفي مؤرخ بتاريخ 18 فبراير2025. بتازة تم تأسيس شركة المسؤولية المحدودة ذات الشريك الوحيد لأشخاص الموقعين على المحضر و على القانون الأساسي للشركة المذكور خصائصها كالتالي:
-التسمية القانونية شـركـة «STE EL KHANTACH CONSTRUCTION SARL AU
- الموضوع الاجتماعي للشركة : منعش عقاري وبيع العقار
-المقر الاجتماعي للشركة: تجزئة عدنان سكن رقم 739 تازة
- مدة الشركة : إن مدة الشركة محددة في 99 سنة .
-الرأسمال الاجتماعي للشركة محدد في 00 ,000 100 درهم مقسم إلى 1000 حصة قيمة كل منها 100 درهم و دفع بالكامل و تتوزع على الشكل التالي:
* الخنتاش فاطمة " 1000حصة" *
-تسيير الشركة : إن الشركة مسيرة و مدارة من طرف السيد الخنتاش فاطمة .
-الإيداع القانوني : تم بكتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 2025/04/3 تحت عدد2025/138 .
الإمضاء:
المسير للشركة
Société BACO[illegible]
N°6 BAT DOU[illegible]
Tél[illegible]
GSM[illegible]
ع.س.ن /984/إد

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة بني ملال خنيفرة
عمالة إقليم بني ملال
جماعة كطاية
مصلحة الموارد البشرية

إعلان عن مباراة

يعلن رئيس المجلس الجماعي لكطاية انه تطبيقا لمقتضيات القانون المنظم لامتحان الكفاءة المهنية للترقي إلى درجة مساعد تقني الدرجة الأولى، تقرر إجراء امتحان الكفاءة المهنية بمقر هذه الجماعة في وجه المساعدين التقنيين من الدرجة الثانية التابعين للجماعة و المدرجين في السلم 06 والذين قضوا مالا يقل على ستة سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة إلى غاية :
25 ماي 2025 تاريخ إجراء هذا الامتحان.

ويشتمل الامتحان على:

الاختبار الكتابي:
- سؤال أو أسئلة متعددة الاختيارات تتعلق بالمهام الموكولة للإدارة المعنية والوظائف والمهام الممارسة من طرف الموظفين المنتمين للدرجة الممتحن بشأنها.
الاختبار الشفوي:
- حول النشاط المهني للمترشح ومدى إمكانيته لممارسة المهام المرتبطة بالدرجة الممتحن بشأنها.
وتودع طلبات الترشيح بمقر الجماعة (مصلحة الموظفين) حتى تاريخ 15 ماي 2025 وهو آخر اجل لقبول الترشيحات.
ع.س.ن /982/إد

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
مدير النشر والتحرير
عبد الحميد جماهري
السكرتير العام للتحرير
سعيد منتسب

الموقع الالكتروني:
www.alittihad.press.ma
البريد الالكتروني: Jaridati1@gmail.com
الثمن: أربعة دراهم
AL ITTIHAD ALICHTIRAKI
BELGIQUE ET FRANCE PRIX 0,37 EURO

عمر بن جلون
1936
18 -12- 1975
شهيد صحافة
الاتحاد الاشتراكي

هيئة التحرير
- عبد النبي الموساوي
- محمد رامي
- جلال كندالي
- محمد دهنون
- العربي رياض
- إدريس البعقيلي
- عماد عادل
- حفيظة الفارسي
- خديجة مشتري
- سهام القرشاوي
- إبراهيم العماري
- عبد العزيز بلبودالي
- عزيز الساطوري
- محمد الطالبي
- المصطفى الإدريسي
- عبد الصمد الكباص

التحرير - الادارة - المالية - التوزيع - الاشتراكات - الاشهار
33 زنقة الأمير عبد القادر - الدار البيضاء -
الهاتف: 0522.61.94.00خطوط مشتركة
فاكس التحرير: 0522.62.28.10
الترقيم الدولي: 0581030
رقم الايداع القانوني 83 - 14
الطبع: مطبعة دار النشر المغربية 13 - 5 زنقة الجندي توفيق عبد القادر - الدار البيضاء الهاتف: 0522.62.15.02
■ قسم الاشهار44 شارع الجيش الملكي الطابق الثالث الدار البيضاء
الهاتف: 0522.31.00.62 الفاكس: 0522.31.28.10
■ قسم الاشهار33 زنقة الامير عبد القادرالدار البيضاء
الهاتف: 0522.61.94.00 الفاكس: 0522.61.15.80
Jaridatipub@yahoo.fr

المكاتب الجهوية
■ مكتب الرباط: 10 زنقة زحلة
الهاتف: 0537.72.24.91 - الفاكس: 0537.70.46.19
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب تطوان: شارع ولي العهد اجدير
العمارة 4، رقم 2 - تطوان
الهاتف: 0539.96.15.30
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب مراكش: عمارة جزود - شارع يعقوب المنصور جليز - مراكش
الهاتف: 0524.44.88.66 - الفاكس: 0524.44.88.66
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب اسفي: 8 ساحة محمد الخامس اقامة اطلس
الهاتف: 0524.62.33.60 - الفاكس: 0524.62.33.60
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب وجدة: إقامة الزرقطوني الطابق الثاني شارع الزرقطوني
الهاتف: 0536690903 - الفاكس: 0536710765
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب طنجة: 70 شارع المقاومة
إقامة أونوفرسال رقم 12
الهاتف0539.94.31.11
الفاكس: 0539.94.31.07
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب مكناس: 1 شارع موريطانيا
مركز التجاري سيليكت رقم 6
الهاتف: 0535.52.08.86
الفاكس: 0535.40.23.59
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب فاس: 79 شارع الموحدين الطابق الثالث
الهاتف: 05.35.65.26.55
Jaridati1@Gmail.com
رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة ع.ح.ي 022 - 05
توزيع: سبريس

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

إعداد: أبو سلمى abousalma10@gmail.com

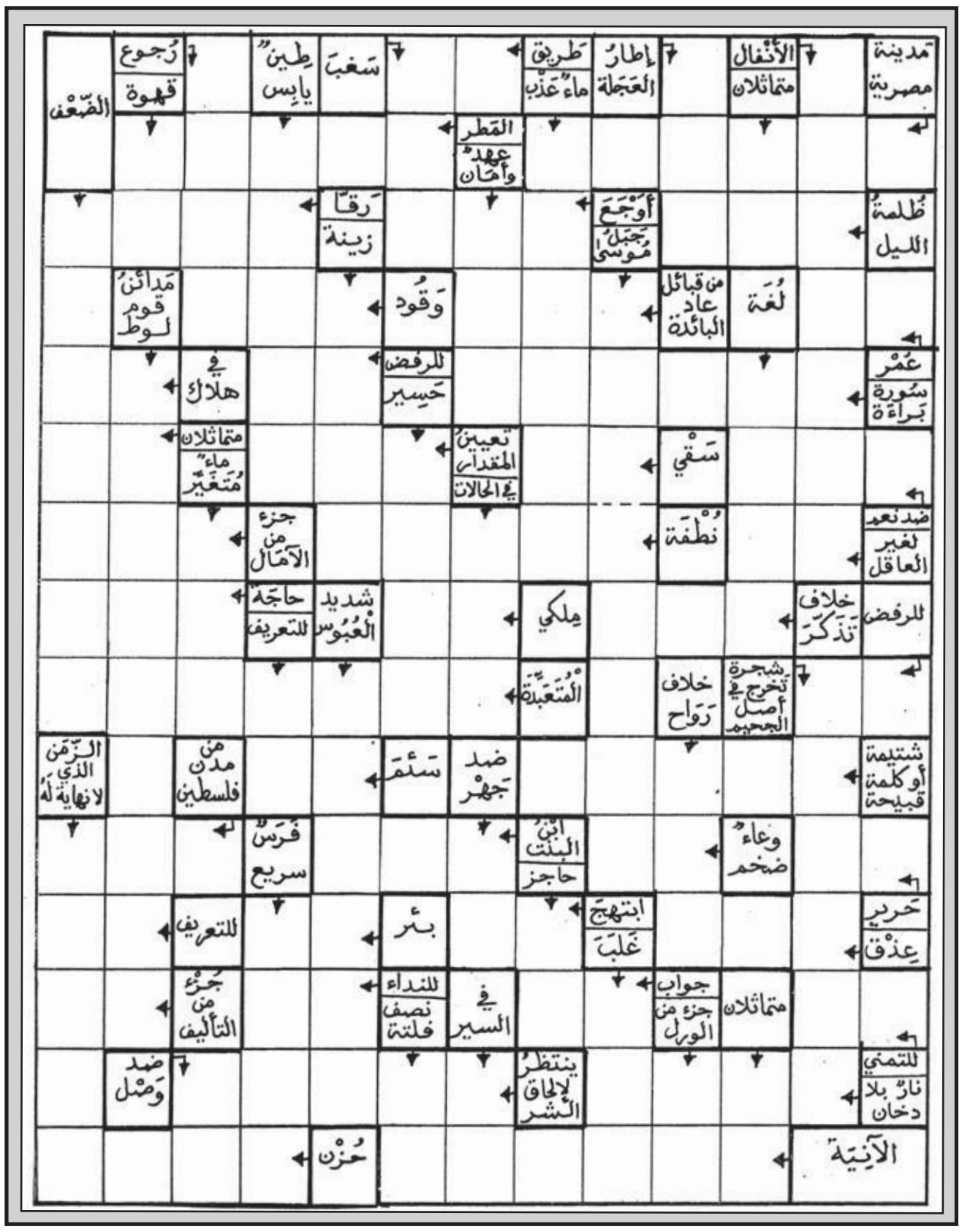

الشبكة المزدوجة

أبو سلمى

هذه شبكة ثنائية اللغة، فالتعاريف بالفرنسية أمّا الحلول المطلوبة فهي بالعربية...
نرجو، إذن، أن تكون هذه «الازدواجية» مصدرا للتسلية المفيدة وللفائدة المسلية...

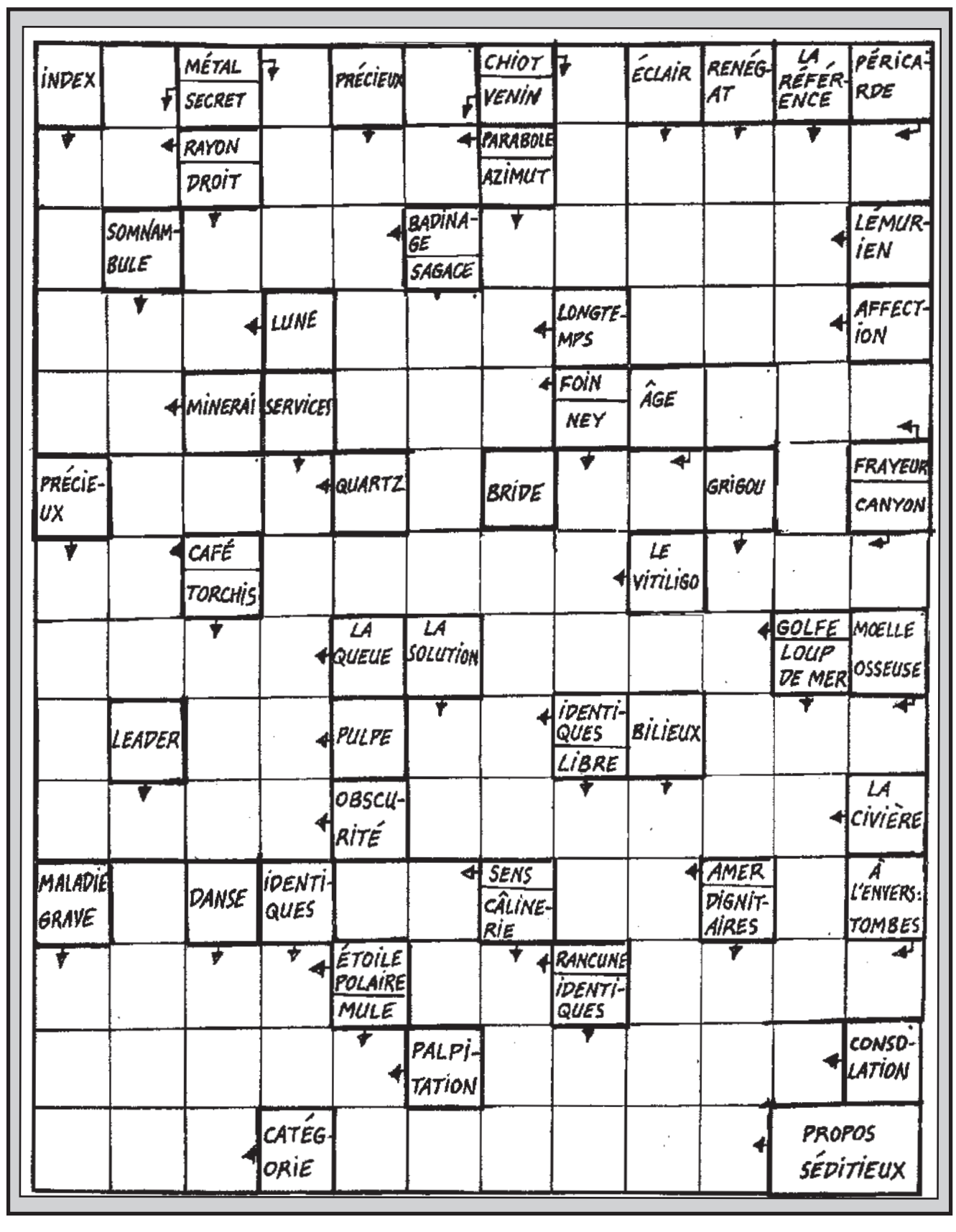

سودوكو سهلة

7				5				4
	4	3	1		9		6	
2					3	1		
3		8		1			5	9
9	7			6			1	8
6	5			2		4		3
		7	5					1
	9		2		1	3	8	
1				9				7

سودوكو متوسطة

		9			6			
8	6	4			2	3		
7	2	1	3		4			
4					3	9		
3			9		7			1
		5	1					2
			2		5	1	9	3
		3	4			7	8	5
			7			2		

سودوكو صعبة

				2		7	5	
			6			2		4
	4			8	7	6		
			9					5
4	7						8	6
9					3			
		7	1	5			4	
8		6			2			
	3	4		9				

حل سودوكو سهلة

3	6	7	8	1	5	4	9	2
9	5	2	7	6	4	1	3	8
1	4	8	3	2	9	5	7	6
2	7	4	9	8	3	6	1	5
5	8	3	1	4	6	9	2	7
6	1	9	2	5	7	3	8	4
8	9	5	6	3	2	7	4	1
7	2	6	4	9	1	8	5	3
4	3	1	5	7	8	2	6	9

حل سودوكو متوسطة

3	2	5	9	1	7	6	4	8
7	1	9	4	8	6	2	5	3
6	8	4	2	3	5	7	1	9
8	9	3	1	6	2	5	7	4
4	7	6	5	9	3	1	8	2
1	5	2	8	7	4	9	3	6
5	6	1	3	2	8	4	9	7
9	3	7	6	4	1	8	2	5
2	4	8	7	5	9	3	6	1

حل سودوكو صعبة

2	1	3	6	7	4	5	9	8
5	8	9	1	2	3	7	6	4
6	4	7	9	5	8	1	2	3
9	3	2	8	1	7	6	4	5
1	5	8	4	6	2	3	7	9
7	6	4	5	3	9	2	8	1
4	7	5	3	9	6	8	1	2
3	9	6	2	8	1	4	5	7
8	2	1	7	4	5	9	3	6

حل المسهمة

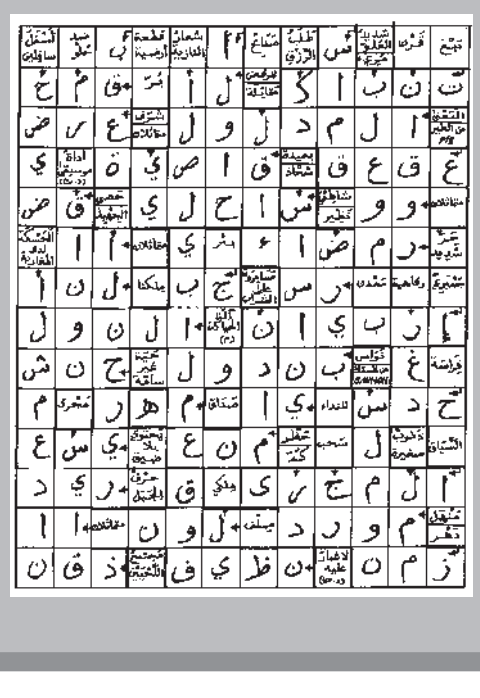

حل الشبكة المزدوجة

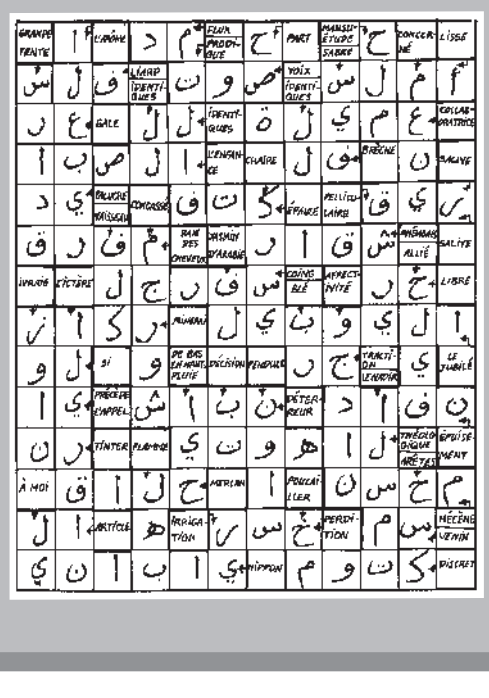

بداية واعدة لإناث «الفوتسال» ببطولة إفريقيا

جاسمين الدمراوي أفضل لاعبة في المباراة

■ محمد بشير

شهدت قاعة المجمع الرياضي مولاي عبد الله بالرباط على انطلاق أول بطولة إفريقية في كرة القدم داخل الصالات، التي تعرف مشاركة ثمانية منتخبات، إضافة إلى المنتخب الوطني لهذه اللعبة، التي بدأت تعرف إشعاعا على الصعيد الوطني، خاصة بعد تألق منتخب الرجال، الذي بات يحتل الصف السادس عالميا.

وقسمت المنتخبات التسعة إلى ثلاث مجموعات، الأولى تضم المغرب، ناميبيا والكامرون، فيما تتكون المجموعة الثانية من أنغولا، مصر وغينيا، بينما تتشكل المجموعة الثالثة من منتخبات مدغشقر، السنغال وتنزانيا.

وستتأهل المنتخبات التي ستتصدر المجموعات الثلاث مباشرة إلى نصف نهائي البطولة، فيما ستعود رابع بطاقة مؤهلة للمربع الذهبي لأفضل منتخب يحتل المركز الثاني في دور المجموعات، فيما يحصل طرفا اللقاء النهائي على بطاقة المشاركة في كأس العالم لكرة القدم النسوية داخل الصالات في الفلبين.

وابتدأت المنافسة أول أمس الثلاثاء، حيث تفوق منتخب أنغولا على غينيا بحصة 2 – 5، فيما تعادلت السنغال مع مدغشقر بـ 5 – 5 .

وفي آخر لقاءات اليوم الأول، اكتسح المنتخب الوطني لمنتخب ناميبيا بحصة 8 – 1، حيث سجلت المواجهة تألق وسيطرة قوية من المغربيات.

وجاءت أهداف المنتخب الوطني عن طريق اللاعبات جاسمين الدمراوي (هدفان) وهي لاعبة من أكاديمية بيزانسون بفرنسا وفازت بجائزة أفضل لاعبة في اللقاء،سمية هادي، ضحى المدني، سهام التدلاوي معلوم، الدريسية قريش، ملك زايد الكيلاني وأمل العوفي.

وبهذه النتيجة قطع الفريق المغربي شوطا مهما للتأهل إلى مباريات النصف نهائي، وتبقى مباراته الثانية يومه الخميس ضد منتخب الكاميرون مهمة لتحقيق آمال لاعبات الإطار الوطني عادل السايح.

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

من أجل المشاركة في نهائيات أمم إفريقيا للشباب

العناصر الوطنية ترفع التحدي القاري

المنتخب الوطني للشبان يسافر اليوم إلى القاهرة بحثا عن لقبه الثاني

■ الاتحاد الاشتراكي

يسافر المنتخب الوطني لأقل من 20 سنة، يومه الخميس صوب العاصمة المصرية، القاهرة، التي تحتضن نهائيات كأس أمم إفريقيا لهذه الفئة ما بين 27 أبريل و18 ماي.

وسيواجه المنتخب المغربي في المجموعة الثانية منتخب كينيا في مباراته الافتتاحية يوم فاتح ماي المقبل، ثم نيجيريا بعد ثلاثة أيام، قبل أن يختتم دور المجموعات بمواجهة نظيره التونسي يوم 7 ماي.

ولتحفيزها على تقديم أفضل عروضها بالديار المصرية، احتضن مركز محمد السادس لكرة القدم، مساء الاثنين، لقاء للعناصر الوطنية مع رئيس الجامعة، فوزي لقجع، أشار فيه إلى أن المنتخب الوطني لأقل من 20 سنة هو «مشروع المنتخب الأول في كأس العالم 2030».

وقال لقجع إن «المنتخبات الوطنية، في مختلف الفئات العمرية، تعد جزءا من إستراتيجية التكوين الشامل، التي تهدف إلى خلق قاعدة صلبة تغذي المنتخب الأول بلاعبين مؤهلين».

واعتبر أن لاعبي فئة أقل من 20 سنة «يملكون فرصة حقيقية لإثبات الذات وولوج النخبة الوطنية في المستقبل القريب»، داعيا اللاعبين إلى تمثيل المغرب بكل جدية وبروح قتالية والتطلع للتتويج.

وكان مدرب المنتخب الوطني، محمد وهبي، قد أعلن يوم الجمعة الماضي، عند الكشف عن لائحة الفريق الوطني المشارك في هذه البطولة، أن طموح «أشبال الأطلس» يتمثل في التأهل إلى نهائيات كأس العالم المقبلة كأبطال لكأس أمم إفريقيا لهذه الفئة.

وقال وهبي: «علينا تقديم أفضل ما لدينا لنصبح أبطال إفريقيا»، مضيفا «نحن نحترم خصومنا، لكننا لا نخشى أحدا».

وأشار، في السياق ذاته، إلى أن «الفترة التي ستجرى فيها البطولة ليست ضمن تواريخ الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، ما حتم علينا، منذ الوهلة الأولى، اختيار لاعبين يستطيعون مرافقتنا إلى النهائيات»، كاشفا أن اللائحة النهائية تضم العديد من اللاعبين المحليين أو المكونين في المغرب، وأن دوره يتمثل في اختيار أفضل العناصر.

وتابع بالقول «كنا نعلم منذ البداية أننا لن نعتمد على بعض اللاعبين، على غرار علي معمر (أندرلخت البلجيكي) وفيصل المزياني (فالفيك الهولندي). فنحن نحترم قرار الأندية».

ولفت الناخب الوطني إلى أن الفريق الوطني يضم «لاعبين سبق لنا العمل معهم ويعرفون طريقتنا وأسلوب لعبنا، باستثناء عنصرين جديدين اكتشفناهما في فبراير ومارس الماضيين». ودخل الفريق الوطني للشبان منذ يوم السبت الماضي في تجمع إعدادي بالمركز الوطني محمد السادس، بمشاركة اللاعبين المتاحين، قبل أن يتوافد البقية تباعا.

وسيقضي المنتخب المغربي أسبوعا بمصر، ستتخلله مباراة ودية. وهناك سيركز محمد وهبي على وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تحضيرات العناصر الوطنية، التي تراعن على انتزاع لقبها الثاني في هذه البطولة، بعد اللقب الذي تحقق سنة 1997 رفقة الإطار الوطني رشيد الطاوسي.

يذكر أن المجموعة الأولى تضم كلا من مصر، البلد المضيف، وزامبيا وسيراليون وجنوب إفريقيا وتنزانيا، بينما تضم المجموعة الثالثة السنغال (حاملة اللقب في نسخة 2023)، وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية وغانا.

وفي نهاية مرحلة المجموعات، يتأهل أول فريقين من كل مجموعة وأفضل فريقين يحتلان المركز الثالث إلى ربع النهائي، وتستمر المنافسة بنظام خروج المغلوب.

وستتنافس المنتخبات المشاركة في كأس الأمم الإفريقية لفئة أقل من 20 سنة (مصر 2025) من أجل حجز المقاعد الأربعة المخصصة لإفريقيا في منافسات كأس العالم لأقل من 20 سنة، التي ستقام في الشيلي من 27 شتنبر إلى 19 أكتوبر 2025.

أخبار

الساحة

المعارضة الاتحادية تطالب بالرفع من منحة أمل تيزنيت لكرة القدم

■ عبد اللطيف الكامل

طلبت المعارضة الاتحادية بالمجلس الجماعي لمدينة تيزنيت بإدراج نقطة في جدول أعمال دورة ماي 2025، تتعلق بالرفع من»منحة فريق أمل تيزنيت لكرة القدم، «نظرا للمكانة الهامة التي يحظى بها الفريق لدى كل ساكنة المدينة ولدى جمهوره العريض المتواجد داخل وخارج الوطن».

وشدد عضو الفريق الإشتراكي بالمجلس الجماعي الدكتور نوح أعراب، على تحقيق هذا المطلب لأن الفريق بحاجة إلى المزيد من الدعم من طرف جميع المجالس المنتخبة، وعلى رأسها جماعة مدينة تيزنيت، خاصة أن هذا الفريق رفع راية المدينة عاليا في إنجازاته الكروية التي حققها في السنوات الأخيرة.

ولهذه الاعتبارات طالب بالرفع من منحة الفريق إلى مبلغ 200 مليون سنتيم سنويا وإتمام بناء مدرجات الملعب وتغطيتها، كي تستجيب للجماهير العريضة لفريق أمل تيزنيت. ملتمسا من المجلس الجماعي العمل على خلق موارد ذاتية وقارة للفريق من خلال الاستثمار في بناء شقق ومحلات تجارية على طول جنبات الملعب، ودعم تنقلات الفريق والجمهور داخل الإقليم وخارجه.

المنتخب المغربي للتايكواندو ينافس على كأس رئيس الاتحاد الدولي بأديس أبابا

يشارك المنتخب الوطني المغربي للتايكوندو في منافسات كأس رئيس الاتحاد الدولي للتايكوندو (G 3)، التي تحتضنها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ما بين 25 و28 أبريل الجاري.

وذكرت الجامعة الملكية المغربية للتايكوندو، في بلاغ، أن المغرب سيكون ممثلا في هذه المنافسات بكل من فرح التوزاني (وزن أقل من 46 كلغ)، ونزهة عسال (وزن أقل من 49 كلغ)، وأميمة بوشتي (وزن أقل من 53 كلغ)، ومريم خولال (أقل من 57 كلغ)، وأمينة دحاوي (أقل من 57 كلغ)، وندى لعرج (أقل من 62 كلغ).

وأضاف المصدر ذاته أن صوفيا بن يونس ستمثل الفريق الوطني في أقل من 67 كلغ، وأميمة بومح (أكثر من 73 كلغ)، وخديجة لمدردر (أكثر من 73 كلغ)، وعبدوني حميد (أقل من 74 كلغ)، وهيثم الزرغوطي (أقل من 80 كلغ) ورحالي أحمد (أقل من 87 كلغ) ولخوييز زكرياء (أكثر من 87 كلغ).

وأشار البلاغ إلى أن الفائز بالميدالية الذهبية سيحصل على 30 نقطة تعزز مكانته في سبورة الترتيب العالمي.

وستعرف هذه التظاهرة الرياضية الإفريقية، علاوة على المغرب، مشاركة أقوى البلدان في هذا التخصص الرياضي، وهي تونس ومصر وكوت ديفوار وفرنسا وكندا وروسيا والنيجر، إضافة إلى البلد المنظم إثيوبيا.

تأجيل الجمع العام العادي لجامعة الإنقاذ

تنهي الجامعة الملكية المغربية للإنقاذ إلى علم رؤساء الجمعيات الرياضية والعصب الجهوية أن الجمع العادي برسم الموسم الرياضي 2023 – 2024، الذي كان من المقرر عقده يوم الجمعة 25 أبريل الجاري، انطلاقا من الساعة الرابعة بعد الزوال، قد أجل إلى وقت لاحق.

ولم تعلن الجامعة، في بلاغها المقتضب، عن أسباب هذا التأجيل.

دوري أكاديمية محمد السادس لأقل من 19 سنة ينطلق اليوم

تنظم أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، النسخة السابعة لدوريها الدولي لأقل من 19 سنة، من 24 إلى 27 أبريل الجاري، بمقرها بسلا.

وسيعرف هذا الدوري مشاركة 12 فريقا من 11 بلدا تمثل 4 قارات.

ويتعلق الأمر بأكاديمية محمد السادس لكرة القدم والفتح الرياضي (المغرب)، باريس سان جيرمان (فرنسا)، كريستال بالاس (إنجلترا)، جيرونا (اسبانيا)، ريفربلايت (الأرجنتين)، فامالیكاو (البرتغال)، إي زد ألكمار (هولندا)، أودينيزي (إيطاليا)، باناثينايكوس (اليونان)، أكاديمية فولكان جونيور (كوت ديفوار) وأكاديمية أسباير (قطر).

ونظم الدوري الدولي لأكاديمية محمد السادس لكرة القدم لأقل من 19 سنة، لأول مرة سنة 2017، وكان مخصصا في البداية لفئة أقل من 17 سنة، حيث اقتصرت المشاركة آنذاك على 8 فرق.

وبفضل نجاحه الباهر وقوة المنافسة التي شهدتها فعالياته، أصبح منذ نسخته الثالثة سنة 2019، دوريا دوليا لأقل من 19 سنة، حيث أضحى يعرف مشاركة 12 فريقا من أفضل أندية كرة القدم العالمية.

وتم بناء وتجهيز أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، التي رصدت لها استثمارات بقيمة 140 مليون درهم، وفقا للمعايير المعمول بها في مراكز التكوين الاحترافية الأوروبية ذات المستوى العالمي، وذلك بغية الاهتمام بالشباب المغربي ومنحه الظروف الملائمة لتلقي تكوين رياضي علمي، يخول له الممارسة في أكبر الأندية الكروية بالمغرب وأوروبا على حد سواء.

في مناظرة جهوية حول التشجيع الرياضي بسوس ماسة

ضرورة تقوية الروابط بين الجماهير والأندية والسلطات العمومية وباقي المتدخلين

■ عبد الجليل بتريش

احتضنت ولاية جهة سوس ماسة، أول أمس الثلاثاء مناظرة جهوية حول التشجيع الرياضي، تهدف إلى تقوية الروابط بين الجماهير الرياضية والأندية والسلطات العمومية وباقي الفاعلين والمتدخلين. علاوة على وضع ميثاق للتجديد والتشجيع يتأسس على التوفيق بين الشغف والاحتفال وواجب الانضباط لإجراءات الأمن والسلامة ونبذ أعمال العنف أثناء وبمناسبة التظاهرات الرياضية.

وشكلت هذه المناظرة فرصة سانحة للعمل المشترك على إيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة وتدعيم الجوانب الايجابية التي تميز التشجيع الرياضي، من قبيل الشغف الكبير الذي يميز علاقة الجمهور بأنديته.

وتضمنت أشغال هذه المناظرة ورشتين رئيسيتين، همت الأولى «دور الجماهير في تكريس المكانة الريادية لكرة القدم المغربية»، بينما تطرقت الثانية لموضوع «أمن المباريات والتشجيع الرياضي.. نحو رؤية تشاركية»، وذلك بحضور خبراء وأكاديميين وباحثين ورياضيين ومسيرين ومؤطرين وإعلاميين وممثلي المجتمع المدني. وخلال كلمة والي جهة سوس ماسة بالمناسبة أهاب بكل المتدخلين والأطراف المعنية إلى «الانخراط المسؤول والتعبئة الشاملة قصد بناء رؤية مشتركة للنهوض بالرياضة والارتقاء بدورها في التنمية في جهة سوس ماسة»، داعيا في السياق ذاته إلى «ضرورة إشراك الجماهير الرياضية الواعية بمسؤولياتها تجاه الوطن والمتشرفة بتمثيل المغرب في هذه المقاربة التشاركية النبيلة».

وارتباطا بالموضوع استهل برنامج «المناظرة الجهوية حول التشجيع الرياضي»، التي أدار فعالياتها باقتدار الدكتور ميلود أزرهون، بندوة افتتاحية من تقديم أحمد بولحباش مدير أكاديمية الأمن الخاص بأكادير، استعرض فيها أهم الركائز والترتيبات الأمنية المعتمدة لضمان أمن وسلامة تنظيم التظاهرات الرياضية، والكروية بالخصوص، والتي تؤكد دور التنظيم المحكم في الرفع من جودة وحسن ضيافة الملاعب.

وشهدت أشغال المناظرة حضورا لافتا للاعبين الدوليين السابقين، يتقدمهم عزيز بودر بالة وصلاح الدين بصير اللذين بصير، اللذين دعيا إلى ضرورة تضافر الجهود من أجل تثمين ما عرفته مشاركة المنتخب الوطني خلال نهائيات كأس العالم قطر 2022 من شغف وسلوكيات حضارية، مع الحرص على ضرورة ترصيدها حتى تصير الملاعب الرياضية فضاء للتعايش والتسامح والحوار واحترام الآخر.

حضور وازن بمناظرة التشجيع الرياضي

الخميس 24 ابريل 2025 الموافق 25 شوال 1446العدد 14.021

الاتحاد الاشتراكي

Al Ittihad Al Ichtiraki

www.alittihad.info www.twitter.com/alittihad_alichtirak www.facebook.com/alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

ولادة فيل آسيوي في حديقة حيوانات زيورخ

أنجبت أنثى فيل آسيوي (19 عاماً) في حديقة حيوانات زيورخ في سويسرا فيلاً ذكراً، الأحد. وسيُعلَن عن الولادة هذا الأسبوع. وقد التقطت كاميرا مراقبة حساسة للضوء عملية ولادة الفيل قبل فجر أمس السبت وخطوات الفيل الصغير الأولى داخل حديقة أفيال «كاينغ كراشان» داخل حديقة حيوان زيورخ. وتضم الحديقة الآن ستة أفيال، أربع منها إناث، من بينها الأم، بالإضافة إلى فيل واحد ذكر وهو تايلاندي، ثم الفيل الصغير المولود حديثاً. وقال مدير حديقة الحيوان، سيفيرين دريسن، إن الموظفين في الحديقة كانوا سعداء ولكن «لا يزالون حذرين» بشأن الولادة.

أوضح في بيان أن «الأسابيع الأولى من حياة الفيل المولود هي الأكثر حساسية دائما، حتى إذا كان يبدو حالياً بصحة جيدة». وقالت حديقة الحيوان إن الفيل الآسيوي، هو نوع مهدد بالانقراض بشكل خطير، حيث يقدر عدد الفيلة في البرية بنحو 50 ألف فيل، وأعدادهم في انخفاض. وقال دريسن إن حديقة الحيوان تربي الفيلة كجزء من جهود للحفاظ عليها في إطار برنامج أوروبي لحماية الأنواع المهددة بالانقراض.

هذا وأفاد مسؤولو حديقة الحيوانات بأن مثل هذه الولادات نادرة نسبياً في حدائق الحيوانات مقارنة بمثيلاتها في الأنواع الأخرى نظراً لأن فترة حمل الفيلة تبلغ قرابة عامين. وصرّح متحدث باسم حديقة الحيوانات بأنه سيتم الإعلان عن اسم الصغير الجديد بعد اجتماع للموظفين.

الصين ترسل طاقما جديدا إلى الفضاء

يفترض أن تطلق الصين هذا الأسبوع مهمة فضائية مأهولة جديدة، في إطار سعيها لتحقيق هدفها بإرسال رواد فضاء إلى القمر خلال السنوات الخمس المقبلة.

ستنطلق مهمة «شنتشو20-» من مركز إطلاق جيوكوان في شمال غرب البلاد، مع ثلاثة رواد فضاء.

ويتوجه الفريق إلى محطة تيانغونغ الفضائية التي بنتها الصين، وسيبقى فيها لنحو ستة أشهر.

وتهدف المهمة إلى المساهمة في تحقيق الهدف الطموح للصين المتمثل في إرسال رواد فضاء إلى القمر بحلول 2030 ثم بناء قاعدة قمرية هناك.

وقالت وكالة الفضاء الصينية الأسبوع الفائت إن مركبة «شنتشو» الفضائية وصاروخها «لونغ مارش2-إف» ن قلا إلى موقع الإطلاق وسيتم إطلاقهما «في الوقت المناسب في المستقبل القريب».

وأظهرت صور نشرتها وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) الصاروخ الأبيض الطويل على قاعدة زرقاء مزي نة بأعلام صينية، وتحيط به لافتات حمراء وذهبية تشيد بالبرنامج الفضائي الوطني.

وأشارت وكالة الفضاء الصينية (CMSA) إلى أن «مرافق ومعدات موقع الإطلاق في حالة جيدة حاليا. وست جرى عمليات تدقيق وظيفية واختبارات مشتركة كما هو مخطط له».

ولم تعلن السلطات حتى اليوم عن هوية رواد الفضاء الذين سيستقلون مركبة «شنتشو20-» أو المهام المحددة التي سيؤدونها.

ونقلت قناة «سي سي تي في» الصينية عن تشو وين شينغ، أحد أعضاء مركز تدريب رواد الفضاء في البلاد، قوله إن الطاقم «في وضع جيد ومناوراته دقيقة والتنسيق بين أعضائه جيد».

أطلقت المهمة الصينية المأهولة السابقة «شنتشو19-» في أكتوبر الفائت، وي فترض أن تنتهي في 29 أبريل.

وسيتولى قيادة المهمة كاي شيو تشي (48 عاما)، وهو طيار مقاتل سابق ذهب إلى محطة تيانغونغ الفضائية خلال مهمة «شنتشو14-» في العام 2022.

ومن بين أفراد الطاقم أيضا وانغ هاوزي (35 عاما)، وهي المهندسة الوحيدة المتخصصة في الرحلات الفضائية في البلاد وثالث امرأة صينية تشارك في مهمة فضائية مأهولة.

أما العضو الثالث في الطاقم فهو سونغ لينغ دونغ (34 سنة).

وكان من المقرر أن يجري فريق «شنتشو19-» تجارب لمراقبة كيفية تأثير الإشعاع الشديد والجاذبية ودرجة الحرارة وغيرها من الظروف على «طوب» مصنوع من مواد تحاكي التربة القمرية، بحسب بيانات صدرت عند إطلاق المهمة.

وفي عهد الرئيس شي جين بينغ، نجحت الصين في تسريع تحقيق «حلمها الفضائي».

وبرنامجها هو الثالث في العالم لإرسال بشر إلى المدار. ونجحت الدولة الآسيوية أيضا في إرسال مركبات فضائية إلى المريخ والقمر.

وكانت الصين قد أطلقت أيضا «تيانغونغ»، وهي محطة فضائية مجهزة بفرق مؤلفة من ثلاثة رواد فضاء يتم استبدالهم كل ستة أشهر.

وتؤكد بكين أنها على المسار الصحيح لإرسال مهمة مأهولة إلى القمر بحلول عام 2030.

خلال العقود الأخيرة، استثمرت الصين مليارات الدولارات لوضع برنامج فضائي متطور ينافس برامج الولايات المتحدة وأوروبا.

في العام 2019، نجحت الصين في وضع مسبارها «تشانغ اي4-» على الجانب البعيد من القمر - وهو أول إنجاز عالمي من نوعه - وروبوت صغير على المريخ عام 2021.

ومن المتوقع أن يتم استخدام محطة تيانغونغ التي تم إطلاق وحدتها الأساسية «تيانهي» عام 2021، لعشر سنوات تقريبا.

انتكاسة قضائية لترامب في مسعاه لإغلاق «صوت أميركا»

في ثاني انتكاسة قضائية للرئيس دونالد ترامب، أمر قاض فيدرالي في واشنطن الثلاثاء إدارة الرئيس الجمهوري بالتراجع عن سعيها لإغلاق وسائل إعلام حكومية موجّهة إلى الجمهور في الخارج، وفي مقدّمها إذاعة صوت أميركا.

ومني ترامب بانتكاسة أولى في هذا الملف في نهاية مارس حين علّق قاض فيدرالي آخر قرار الإدارة الجمهورية وقف أنشطة هذه المؤسّسات الإعلامية العامّة. يومها، أصدر ذلك القرار القاضي الفيدرالي في نيويورك بول أويتكين. والثلاثاء، أصدر القاضي الفيدرالي في العاصمة الاتحادية رويس لامبيرث، بناء على مراجعة قُدّمت إليه بصورة عاجلة، قراراً أمر بموجبه الحكومة الأميركية بالعودة عن مسعاها لإغلاق هذه المؤسسات.

وأمر القاضي رويس لامبيرث الحكومة بأن تعيد موظفي «الوكالة الأميركية للإعلام الدولي»، الهيئة المولجة الإشراف على عمل هذه المؤسّسات الإعلامية، إلى وظائفهم وأن تستأنف دفع الإعانات المالية المخصّصة لهذه المؤسسات من قبل الكونغرس والمعلّقة منذ مارس.

كما أمر القاضي بإعادة برامج «صوت أميركا»، وهي مؤسّسة عامة تنتج مواد تلفزيونية وإذاعية ونصية موجّهة إلى الجمهور غير الأميركي. تأسّست إذاعة صوت أميركا في 1942 أداةً للدعاية المضادّة تستهدف على وجه الخصوص الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستبدادية، خاصة في الكتلة السوفييتية في أوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة.

وفي قراره، وجد القاضي أنّ الحكومة لم تقدّم أدلّة تثبت أنّ هذه المؤسّسات الإعلامية لم تكن تؤدي المهمّة الموكلة إليها من قبل الكونغرس. كما اعتبر القاضي أنّ إدارة ترامب لا تمتلك أيّ سلطة على الأموال الفيدرالية التي يقرّها الكونغرس وأنّ «الوكالة الأميركية للإعلام الدولي» ليست سوى قناة لتحويل هذه الأموال إلى وسائل الإعلام المعنية.

وأعلنت الوكالة الأميركية للإعلام الدولي، التي وضعها ترامب تحت سلطة كاري ليك المحافظة للغاية في مارس، أنّ الحكومة فكّكتها بعدما اعتبرتها «عملاقاً فاسداً وعبئاً على دافعي الضرائب الأميركيين». وبحسب إدارة ترامب، فإنّ هذه الوكالة المتّهمة بـ«الإهدار والاحتيال وسوء الاستغلال الفاضح»، شكّلت أيضاً «خطراً على الأمن القومي». لكنّ القاضي لامبيرث خلص في قراره إلى أنّه في غياب أيّ دليل على هذه الاتهامات «فمن الصعب أن نتصوّر مثالاً على قرار تعسّفي ومتقلّب أكثر وضوحاً» من القرار الذي اتّخذته إدارة ترامب.

وتشمل هذه المؤسّسات، بالإضافة إلى «صوت أميركا»، كلّاً من إذاعة آسيا الحرة وشبكة الشرق الأوسط للإرسال (MBN)، وهي منصة إخبارية لمنطقة الشرق الأوسط. أما إذاعة أوروبا الحرة وراديو الحرية فلم ينظر القاضي في ملفيهما، إذ إنّ حكماً قضائياً منفصلاً صدر في مارس وجمّد قرار إدارة ترامب بإغلاقهما.

وتعليقاً على قرار القاضي الفيدرالي في واشنطن، قال مدير فرع الولايات المتحدة في منظمة مراسلون بلا حدود، كلايتون ويميرز، إنّه «يتعين على الوكالة الأميركية للإعلام الدولي تنفيذ هذا القرار على الفور». وأضاف في بيان: «نحن نعلم أنّ هذه المعركة لم تنته بعد».

ولم تردّ الوكالة الأميركية للإعلام الدولي في الحال على أسئلة طرحتها عليها وكالة فرانس برس بشأن قرار القاضي رويس لامبيرث.

غوغل مدانة باحتكار سوق الإعلانات الرقمية

سيطرت شركة غوغل على نحو يخالف القانون على سوقين لتكنولوجيا الإعلانات على الإنترنت، وفقاً لحكم أصدرته قاضية فيدرالية أميركية أمس الخميس، ما وجه ضربة أخرى لعملاق التكنولوجيا في قضية تتعلق بمكافحة الاحتكار رفعتها الولايات المتحدة.

هذا الحكم الذي أصدرته القاضية ليوني برينكيما، من المحكمة الجزئية في منطقة ألكسندريا، ولاية فرجينيا، قد يسمح للمدعين العامين بالمطالبة بتفكيك خدمات «غوغل» الإعلانية. وذكرت وزارة العدل الأميركية أنه يتعين على الشركة بيع منصتها «غوغل آد ماندجر» على الأقل، والتي تشمل خادم الشركة لإعلانات الناشرين ومنصة تبادل الإعلانات بين البائعين والمشترين.

أشرفت برينكيما على محاكمة استمرت ثلاثة أسابيع، وسعت خلالها وزارة العدل وتحالف من الولايات الأميركية إلى إظهار أن «غوغل» تحتكر أسواق خوادم إعلانات الناشرين وشبكات إعلانات المعلنين وحاولت الهيمنة على سوق تبادل الإعلانات بين البائعين والمشترين. وقال ممثلو الادعاء في المحاكمة إن «غوغل» استخدمت أساليب الاحتكار الكلاسيكية، وهي القضاء على المنافسين عن طريق عمليات الاستحواذ وإجبار العملاء على استخدام منتجاتها والتحكم في كيفية حدوث المعاملات في سوق الإعلانات عبر الإنترنت. في المقابل، أشارت «غوغل» إلى أن القضية ركزت على ماضي الشركة عندما كانت لا تزال تعمل على ربط أدواتها بمنتجات المنافسين، وذكر محاميها أن المدعين تجاهلوا المنافسة من شركات التكنولوجيا. وعلى الفور، انخفضت أسهم «ألفابت»، وهي الشركة الأم لـ«غوغل»، بنسبة 1.4% في تداولات يوم الخميس.

تعليقاً على الحكم، قالت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية (أمنستي)، أنييس كالامار، إن «كسر احتكار غوغل يُمثّل خطوة أولى مهمة نحو عالم إلكتروني يحترم حقوق الإنسان. فمن خلال تقويض هيمنة شركة واحدة وإضعاف سيطرة غوغل على بياناتنا، يُفسح المجال أمام جهات ملتزمة بدعم حقوق الإنسان». وأضافت كالامار في بيان، الخميس، أن «نموذج غوغل الحالي يعتمد على جمع بيانات المستخدمين الشخصية وتحليلها ومشاركتها مع الآخرين والاستفادة منها. هذا النهج السام القائم على المراقبة - الذي تتبعه شركات التكنولوجيا الكبرى الأخرى، بما في ذلك ميتا وتيك توك - يقوض الحق في الخصوصية، ويمنح غوغل هيمنة مطلقة على السوق، وهو ما يسد الطريق على أي بدائل تحترم حقوقنا».

تواجه الشركة العملاقة الآن احتمال صدور أمرين من محكمتين أميركيتين مختلفتين يفرضان عليها إما بيع أصول أو تغيير ممارساتها التجارية. وسينظر قاض في واشنطن، خلال إبريل الحالي، في طلب وزارة العدل الأميركية بإجبار «غوغل» على بيع متصفحها «كروم» واتخاذ تدابير أخرى لإنهاء هيمنتها في مجال البحث عبر الإنترنت. واقترحت وزارة العدل الأميركية إلزام «غوغل» ببيع أجزاء من أعمالها في مجال تكنولوجيا الإعلانات، والتي حققت إيرادات بلغت 31 مليار دولار العام الماضي، أي ما يعادل نحو عُشر إجمالي مبيعات الشركة. في سياق متصل، ذكرت وكالة رويترز، في سبتمبر الماضي، أن الشركة الأميركية كانت تدرس بيع منصتها لتبادل الإعلانات استجابة لهيئات مكافحة الاحتكار الأوروبية.

في غشت الماضي، حكم القاضي الفيدرالي أميت ميهتا بأن «غوغل» احتكرت سوق البحث على نحو غير قانوني عبر محركها «كروم». ويُعتبر امتلاك الشركة لأكثر المتصفحات استخداماً في العالم، «كروم»، مفتاحاً أساسياً لأعمالها الإعلانية، كونه يُمكن الشركة من رؤية نشاط المستخدمين المسجلين واستخدام هذه البيانات لاستهداف الإعلانات بشكل أكثر فعالية، وهو ما جعل هذا النشاط يُولد الجزء الأكبر من إيراداتها. كما استخدمت متصفح «كروم» لتوجيه المستخدمين نحو منتج الذكاء الاصطناعي الخاص بها «جيميني».